ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الثانية

العدد «70»

الخميس
10 سبتمبر 2026م

https://decembernews.com

تقرير لخبراء يرجح استخدام الأسلحة الكيميائية.. وواشنطن تطالب بإشراف دولي على تدمير الأسلحة ومرافقها

بعثة تقصي الحقائق تدعو لتوسعة حظر السلاح لكل السودان.. وإرهاصات بتأجيل جلسة مجلس الأمن للجمعة

واقع محزن في جامعة الخرطوم: 71 % من الأساتذة و50 % من طلاب الهندسة و42 % من طلاب الطب خارج السودان!!

أخبار 02 — جسور «كرامة لله»! رشاد عثمان

رأي 08 — «النيوباتريمونيالية» السودانية.. ظاهرة أعمق من مجرد فساد دكتورة ميمان الإمام

كتابات 11 — من التنابز بالألقاب إلى تصنيف الناس رفعت مكاوي

متابعات 13 — رأيت كل شيء» بروف صديق تاور يدلي بشهادته

فعاليات 16 — جدل ونقاش في تدشين «جمهورية الوقاويق» بصالون الإبداع بالقاهرة

الأخيرة 1 17 — «شرّ البلية» «عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»

الأخيرة 18 — أنا أجذب ما أريد أماني أبوسليم

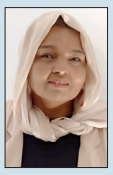

خبراء سابقون بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يطالبون بتحقيق دولي حول اتهامات «الكيماوي»

عواصم: (ديسمبر)

شهدت قضية الاتهامات الموجهة للجيش باستخدام أسلحة كيميائية تطورات متصاعدة يوم أمس الأربعاء، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن العقوبات المفروضة على سلطة قائد الجيش ستظل سارية لحين اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأمر بوقف الاستخدام والإعلان عن جميع الأسلحة والمرافق وتدميرها تحت إشراف دولي.

وأكد تقرير، أعده مسؤولون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كُشف النقاب عنه يوم أمس الأربعاء، توفر أدلة تعزز اتهامات الموجهة للجيش باستخدام أسلحة كيميائية خلال الحرب التي تدور في البلاد، وهو ما يستوجب إجراء تحقيق دولي بخصوص هذه الاتهامات، في الوقت الذي كشفت فيه هذا الأسبوع صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» تفاصيل وأدلة تثبت استخدام الجيش لأسلحة كيميائية شملت معلومات وصوراً وفيديوهات ومقاطع صوتية أكدت صلة قائد الجيش بهذا الملف.

من جانبه دعا المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، في تصريحات يوم أمس، سلطة قائد الجيش بالخرطوم لوقف جميع أنشطة الأسلحة الكيميائية واتخاذ خطوات فورية للعودة إلى الامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير تلك الأسلحة بصورة يمكن التحقق منها تحت إشراف دولي.

شروط رفع العقوبات

وشدد المسؤول الأمريكي على استمرار تلك العقوبات المفروضة لحين اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأمر، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الكيميائية والإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج وتدميرها تحت إشراف دولي، مبيناً أن العقوبات تتضمن قيوداً على الصادرات ومبيعات الأسلحة الأمريكية، والوصول إلى الائتمان الحكومي الأمريكي والمساعدات من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وقدرة الناقلات الجوية السودانية على العمل في الولايات المتحدة.

تقرير الخبراء

في سياق متصل نشرت القناة الأخبارية (يورنيوز) يوم أمس ملخصاً لتقرير من (32) صفحة، تم إعداده بواسطة خبراء سابقين بمنظمة منظمة حظر الأسلحة الكيمائية، عمل اثنان منهم في المنظمة عند حصولها على جائزة نوبل للسلام عام 2013 تقديراً لجهودها في تطبيق الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية.

واجهة مقر منظمة حظر الاسلحة الكيميائية في لاهاي هولندا- صورة ارشيفية

وقام أولئك الخبراء بإجراء مقابلات مع ثمانية سودانيين بالعاصمة الكينية نيروبي ممن أقاموا في مناطق مرتبطة بالمواجهات العسكرية بين عامي 2024 و2025م، والذين أوضحوا تعرضهم لعدد من الأعراض أبرزها ضيق التنفس الحاد، والروائح غير المعتادة، الانفجارات الملونة، والمشاكل الصحية طويلة الأمد وتدهور البيئة. وطبقاً للتقرير فإن هذه العينة سمحت بتحديد «حوادث موثوقة تضمنت إصابات وأمراضاً غير مبررة عقب عمليات عسكرية».

وضمت قائمة الشهود، التي استمع إليها أولئك الخبراء، أشخاصاً تعرضوا للحوادث والهجمات المزعومة خلال مشاركتهم في أنشطة الإغاثة الطارئة، بجانب شاهدي عيان خلال غارة جوية على مصفاة الجيلي في سبتمبر 2024م إبان سيطرة الدعم السريع عليها، وشهادة اختصاصي صحي تولى تقديم العلاج لعدد من المرضى المعنيين.

وتضمنت الشهادة التي أدلى بها شاهدان حضرا حادث الهجوم على مصفاة الجيلي في سبتمبر 2024م، تفصيلات دقيقة، حيث تحدثا عن شكل المقذوف من الطائرة والذي كان على شكل البرميل المقذوف والانبعاثات غير المعتادة التي تلته في الهواء والروائح المجهولة والأعراض التنفسية الحادة التي أصابت نحو عشرين عاملاً مما تطلب تقديم رعاية طبية لهم في عيادة المصفاة والتغيير اللاحق في الغطاء النباتي بالقرب من منطقة ارتطام البرميل المقذوف. واعتبر الخبراء أن هذه الشهادة وما تضمنته من تفاصيل ووقائع «تتوافق مع التعرض لمهيّج جوي أو مادة كيميائية خطرة»، في حين لم يحددوا المادة المعنية المستخدمة.

المطالبة بالتحقيق

وأورد التقرير شهادات أخرى لحوادث وقعت في أماكن مختلفة ظهرت فيها سمات متكررة تعقب الغارات الجوية بشكل سريع من خلال حدوث صعوبة في التنفس وتكرار أعراض أخرى على رأسها «صعوبة التنفس، تهيج العينين، السعال واضطرابات في الجهاز الهضمي أو الجلد في بعض الحالات».

وخلص الخبراء في تقريرهم إلى أنه «باتت لديهم أدلة موثوقة ومتسقة تشير إلى احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية.. وهو ما يتطلب قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بفحص الأدلة وإجراء تحقيقات إضافية استناداً إلى استنتاجاتهم الأولية»، طبقاً لقولهم.

أدلة الصحيفتين الأمريكيتين

وسبق أن قامت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» خلال هذا الأسبوع بنشر تحقيقين استناداً لمعلومات قدمتها لهما أجهزة استخبارات في الشرق الأوسط، شملت معلومات وتفاصيل عن إنتاج تلك الأسلحة الكيميائية وصوراً وفيديوهات ومراسلات ووثائق لتصنيع وتجريب استخدام تلك الأسلحة وتخزينها، بجانب تتبُّع مصادر الحصول على مادة غاز الكلور داخلياً من محطات تنقية المياه، أو خارجياً بالاستيراد عبر عدد من الشركات.

قرائن سابقة

وسبق لـ(فرانس 24) في أكتوبر العام الماضي أن نشرت تحقيقاً حول اتهامات استخدام الجيش للأسلحة الكيميائية بناء على الهجمات التي وقعت في مصفاة الجيلي ومعسكر قري خلال سيطرة الدعم السريع عليهما في العام 2024م، وتتبع شحنة غاز كلور من خلال الرقم المتسلسل للبرميل المستخدم كمقذوف، والذي اتضح أن الجهة المستوردة له من الهند هي شركة «الموانئ الهندسية» التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية ويشغل موقع المدير العام العقيد مهندس أنس يونس، والتي تضمنتها قائمة العقوبات الأمريكية التي تم الإعلان عنها في يونيو الماضي.

تفاصيل ص(5)

انقسامات بمجلس الأمن بشأن مشروع القرار الأمريكي

نيويورك: (ديسمبر)

من المنتظر أن ينعقد مجلس الأمن الدولي اليوم الخميس على مشروع قرار لتمديد نظام العقوبات المفروضة على السودان بموجب القرار 1591 لسنة 2005م، والذي ينتهي في 12 سبتمبر الجاري، في وقت راجت فيه أنباء غير مؤكدة حتى مثول الصحيفة للطبع أشارت لتأجيل الجلسة إلي يوم غد الجمعة لمزيد من المشاورات.

وتنعقد الجلسة -في حال عدم تأجيلها وانعقادها اليوم الخميس- وسط جدل دولي واسع والدول الأعضاء بالمجلس حول نطاق ومدة العقوبات وفعالية تطبيقها بعد تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع قرار يدعو لتوسعة العقوبات بشمول حظر السلاح لكل السودان بما في ذلك المسيرات.

ويعيش المجلس انقساماً وسط أعضائه بشكل واضح، حيث ترى ثلاث من الدول دائمة العضوية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة مقترح التعديل، بجانب كل من بريطانيا وفرنسا، التي تتولى الرئاسة الدورية للمجلس هذا الشهر، أهمية توسيع نطاق فرض العقوبات والموافقة على مشروع القرار الأمريكي، فيما تبدو الدول الأفريقية والصين غير متحمسة لتوسعة مدى القرار 1591 ليشمل كل السودان.

أما روسيا فقد أعربت في الجلسة التي قُدِّم فيها القرار الأمريكي، عن معارضتها الصريحة له، واستدلت بعدم نجاح هذه العقوبات في تحقيق الاستقرار، مستشهدة باستمرار تدفق الأسلحة إلى الإقليم. ويترتب على اعتراض موسكو وتصويتها ضد مشروع القرار الأمريكي القاضي بتمديد حظر السلاح ليشمل كل السودان، عبر استخدام «الفيتو» إسقاط مشروع القرار الأمريكي وعدم اعتماده.

ومن المتوقع أن يتركز النقاش في جلسة مجلس الأمن على ما إذا كان ينبغي الاكتفاء بتمديد النظام الحالي أم إدخال تعديلات، ولا سيما توسيع حظر الأسلحة ليشمل كامل السودان وتعزيز قدرة الفريق على تتبع شبكات التمويل والتسليح، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، والتأكيد على أن الطائرات المسيرة والتقنيات المرتبطة بها تدخل ضمن نطاق الحظر، وزيادة عدد أعضاء فريق الخبراء وتعزيز التعاون بينه وبين فرق الخبراء التابعة لأنظمة العقوبات الأخرى في المنطقة. هذا في ظل تقارير تؤكد تورط أكثر من اثنتي عشرة دولة في تزويد أطراف النزاع بالأسلحة والذخائر.

وكان القرار رقم 1591 الصادر عن مجلس الأمن قد نص على توسيع حظر الأسلحة ليشمل جميع الأطراف والمتحاربين في ولايات إقليم دارفور الثلاثة حينها، وإنشاء لجنة لمتابعة الإجراءات وتسمية الأشخاص الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر، وإنشاء فريق خبراء لمساعدة اللجنة في رصد وتنسيق أنشطتها والتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي (يوناميد) الموجودة بالسودان قبل إنهاء أعمالها بالبلاد.

غيابات كبيرة لطلاب جامعة الخرطوم عن الامتحانات الحضورية

الخرطوم: خاص (ديسمبر)

قدم تقرير أعدته اللجنة التي شكلتها الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم حول ضمان استمرارية العملية التعليمية صورة قاتمة للغاية عن الأوضاع التي تعيشها الجامعة وطلابها بعد القرار الصادر من سلطة قائد الجيش ووزير التعليم العالي بإغلاق المراكز الخارجية وإجبار الطلاب على الدراسة الحضورية في مجمعات وكليات الجامعة المختلفة، من خلال تراجع الطلاب المقبولين والغيابات الكبيرة عن الجلوس للامتحانات الحضورية مقارنة بالأعداد المسجلة.

وذكرت لجنة ضمان استمرار العملية التعليمية، التي شكلتها الهيئة النقابية لأساتذة الجامعة وترأست تلك اللجنة دكتورة منال السيد عبدالرحمن ورئيسها المناوب البرفيسور علي عبدالرحمن رباح وضمت في عضوية عشرة آخرين، في تقريرها النهائي الذي قدمته للهيئة النقابية أن نتائج استبيان تم إجراؤه في يونيو الماضي أظهر أن 71% من عضويتها موجودون خارج السودان.

وأقر التقرير بتسجيل غيابات كبيرة عن الجلوس للامتحانات الحضورية التي نظمتها الجامعة مؤخراً بولاية الخرطوم مقارنة بالأعداد التي قامت بالتسجيل للجلوس للامتحانات، واقترحت اللجنة في تقريرها ضمن المعالجات إعادة فتح المراكز الخارجية للجامعة مجدداً بغرض خدمة الأساتذة والطلاب وجعلها أحد مصادر الدخل المالي للجامعة.

وكشف التقرير، الذي اطلعت عليه (ديسمبر)، إحصاءات وردت من رابطة طلاب كلية الطب بالجامعة بناءً على نتائج استبيان أجري في أغسطس 2026م، أظهر أن 42% من طلاب الكلية موجودون خارج السودان، كما أظهر استبيان نظمته جمعية طلاب كلية الهندسة أن 50% من الطلاب موجودون خارج السودان كلاجئين.

وطبقاً لذات إحصاء جمعية طلاب الهندسة فإن 27% من نسبة الطلاب الموجودين في السودان يقيمون خارج الخرطوم، ولا يتوفر سكن بالخرطوم لـ74,7% من إجمالي طلاب الكلية، فيما أشار 57% من طلاب الكلية لعدم مقدرتهم على عدم قدرتهم على تحمل تكاليف ومنصرفات السفر.

وقارن التقرير بين نسبة الطلاب المسجلين لكلية الصيدلة بالجامعة قبل الحرب والذين بلغت نسبتهم 90% من المقاعد المخصصة بالمقارنة بالتسجيل الحالي للدفعة المؤجلة 2023م والتي بلغت 46% والدفعة المؤجلة 2024م والتي بلغت 41%، وبلغ عدد الطلاب المقبولين في دفعتين بكلية التربية بعد الحرب ما يساوي عدد طلاب دفعة واحدة قبل اندلاع الحرب بشكل تقريبي، كما أن عدداً من طلاب كلية التربية تركوا الدراسة وقرروا الانقطاع عنها.

وأشار التقرير لتعرض سكن أساتذة الجامعة بحي المطار للتدمير الكامل، بجانب تعرض الجزء الشمالي للمبنى القديم لكلية الصيدلة لأضرار إنشائية كبيرة، بجانب فقدان كلية العلوم (12) مختبراً من بينها سبعة بشكل كامل، كما تعرضت قاعتا الامتحانات وقاعة البرفيسور عبدالله الطيب للتدمير الكامل، بجانب فقدان السجل الإلكتروني الخاص بالجامعة.

(تفاصيل أوفى في العدد القادم)

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)
بالكيماوي «يا برهان»

رئيس بعثة تقصي الحقائق: لدينا معلومات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية

عواصم: (ديسمبر)

دعا رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان محمد شاندي عثمان، خلال الإحاطة التي قدمها لجلسة مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالسودان ضمن أعمال الدورة الثالثة والستين للمجلس، إلى «إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على دارفور، وتوسيع نطاقه ليشمل السودان بأكمله»، مؤكداً في ذات الوقت على توفر معلومات لديهم بخصوص استخدام الجيش لأسلحة كيميائية خلال الحرب الحالية.

وأكدت البعثة، في إحاطتها التي قدمتها لمجلس حقوق الإنسان، استمرار استخدام كل من الجيش والدعم السريع للمسيرات بعيدة المدى، والتي ترتب عليها تعرض المدنيين لمخاطر وأضرار بالغة وكبيرة، ودعتهما في ذات السياق للالتزام الصارم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والدولي الإنساني واتخاذ كل التدابير والاحتياطات لحماية المدنيين، كما شددت على ضرورة حفظ الأدلة وإتاحتها لهيئات التحقيق، وحماية الضحايا والشهود، وضمان حصول الناجين على مساعدة فورية وجبر فعال.

من جهتها اعتبرت النائبة العامة بسلطة قائد الجيش انتصار أحمد عبد العال، خلال مخاطبتها الجلسة، التوجه الخاص بتوسعة حظر الأسلحة ليشمل كل السودان بأنه «يمثل تبنياً مفضوحاً لمطالب المليشيا الإرهابية»، وطالبت المجلس بالقيام بشكل فوري «بالإدانة الكاملة لكل ما يتم إثباته من انتهاكات وخروقات تمت خاصة من دولة الإمارات».

في سياق متصل أعلن تحالف السودان التأسيسي (تأسيس) المتحالف مع الدعم السريع عن استعداده للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق، ووجه في بيان أصدره الناطق الرسمي باسمه دكتور أحمد تقد لسان، انتقادات للتقرير في عدة مواضع بسبب ما رأى أنه «قصور منهجي وتجاوز لانتهاكات ومجازر ارتكبها الجيش وعدم تسمية جهات خارجية تقوم بتوفير التسليح والدعم والمقاتلين الأجانب»، معتبراً التقرير الصادر عن البعثة «يحتاج للمراجعة والاستكمال وليس مرجعاً نهائياً للحقيقة».

على صعيد آخر أعلن رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان محمد شاندي عثمان، خلال مقابلة خاصة مع قناة «سكاي نيوز عربية»، في معرض رده على سؤال حول التحقيقات المنشورة بصحيفتي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» الأمريكيتين، بأن لديهم ذات المعلومات، وأضاف: «نحن على علم بها، وبالطبع هذا تطور جديد، وسيتعين علينا أن نرى ما الذي يحدث بالفعل». وأردف: «لأن اهتمامنا الرئيسي يتمثل في الانتهاكات، فإذا كانت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني وكانت هناك ادعاءات ذات مصداقية، فمن واجبنا بالطبع النظر في هذه الانتهاكات والتحقيق فيها. لكننا، كما الجميع، على علم بما نشر في وسائل الإعلام حول هذا الموضوع».

تفاصيل ص(6)

جسور

رشاد عثمان

ترحب صحيفة (ديسمبر) بانضمام الأستاذ/ رشاد عثمان إلى كوكبة كتابها الراتبين بعمود أسبوعي بعنوان «جسور».

«كرامة لله»!

عن الكرامة بين الإنسان والبندقية!..

ذهب الناقد السياسي حازم صاغية، قبل سنوات، في مقال بعنوان «الكرامة كمفهوم عسكري»، إلى أن الكرامة في خطابنا العربي كثيراً ما تُفهم بوصفها كرامة الجماعة لا الفرد؛ كرامة عسكرية، ذكورية، حربية، تقاس بالبندقية والانتصار والشرف والكبرياء القبلي، لا بحقوق الإنسان الفرد وكرامته وحريته وأمنه ومسكنه وصحته وتعليمه وحقه في التعبير وقدرته على الاختيار.

وللمفارقة، يبدو أن ما فككه صاغية نظرياً قبل سنوات قد وجد في السودان اليوم نسخته العسكرية الأكثر فجاجة؛ فقد صارت «الكرامة» اسماً لحرب الجنرالات، تُقاس أمجادها بالبندقية والانتصار العسكري، بينما يُترك الإنسان نفسه خارج التعريف.

وهي، في حقيقتها، المأساة - الملهاة: حرب الجنرالات والكارتيلات والإنكشارية والمليشيات، في صراع شبقي على السلطة والثروة والنفوذ؛ قوى تناسلت، بدرجات ومسارات مختلفة، في رحم دولة أُفرغت طويلاً من مؤسساتها المدنية، واستُبدلت السياسة فيها شيئاً فشيئاً بالبندقية.

وليس في هذا التعريف مساواةٌ بين الجرائم أو المسؤوليات؛ إنما هو رفضٌ لأن تتحول البندقية - أي بندقية - إلى مصدر للشرعية، وأي حرب إلى تعريفٍ للكرامة.

ولم تكن هذه أول مرة تُستدعى فيها «الكرامة» إلى ميدان القتال؛ فقد سبقتها كراماتٌ قومية وإثنية ودينية، رفعت الرايات عالياً، بينما كانت البلاد تُنحر وتُمزّق من خاصرتها شمالاً وجنوباً.

فالالتباس أعمق من الاسم؛ لقد جرت عسكرة معنى الكرامة نفسه. صارت تُستدعى حين نتحدث عن الوطن والجماعة والبندقية، ثم تضيق فجأة حين تصل إلى الإنسان الفرد.

ولعل المسألة أقدم من الحرب نفسها؛ فقد تعلّم مخيالنا، عبر زمنٍ طويل، أن يرى المجد في السيف «أو في البندقية» - كما نحَت البرهان مؤخراً - والفتح والغلبة أكثر مما يراه في السؤال والعقل والإنسان. ومن هنا لم تُعسكر السياسة وحدها؛ عُسكرت اللغة أيضاً، حتى باتت «الكرامة» تُرى بسهولة في مشهد نصرٍ عسكري، ويصعب كثيراً رؤيتها في مدرسةٍ جيدة، أو مستشفى مؤهل، أو مسكنٍ كريمٍ آمن، أو مواطنٍ حر.

كلما ضاقت كرامة الإنسان، اتسعت الخُطَب عن كرامة الوطن.

وكلما قلّ نصيب الفرد من الأمن والحرية والخبز والتعليم والعلاج، زاد نصيبه من «العزة» و«السيادة» و«الشموخ»!.

وكلما صار الوطن أقل قابليةً للحياة، صار أكثر استعداداً للموت دفاعاً عن كرامته!

حتى غدت الكرامة مورداً وطنياً لا يحتاج كهرباء، ولا مستشفى، ولا مدرسة، ولا حتى وطناً صالحاً للسكن.

يكفي منبرٌ، ومارش عسكري، وعدوٌّ مناسب، ثم نرفع رؤوسنا جميعاً إلى أعلى..

حتى لا نرى الخراب تحت أقدامنا.

ولعل بعض المأزق هنا: نستجيب للمعارك أكثر مما نستجيب للانهيارات؛ تستنفرنا راية الحرب، بينما يظل الإنسان الذي يسقط تحتها أقل قدرة على استنفارنا.

والحال أن الوطن لا كرامة له خارج كرامة الإنسان الذي يعيش فيه.

لا توجد كرامة مختبئة داخل دبابة.

ولا كرامة قومية يمكن استخراجها من جثة طفلٍ حصدته دانة عمياء.

كرامة السودان هي كرامة السوداني الفرد:

أن لا يُقتل.

أن لا يُهان.

أن لا يجوع أطفاله.

أن لا تُغتصب نساؤه.

أن يستطيع أن يختلف مع الجيش والمليشيا والحزب والشيخ والقبيلة، ثم يعود إلى بيته سالماً.

هذه هي الكرامة.

أما أن تحرق البلد، ثم نقف فوق رماده مرفوعي الرؤوس..

فتلك ليست كرامة.

ذلك فشلٌ منتصب القامة!

قاتلت الدولة السودانية في حروبها الأهلية الطويلة تحت رايات شتى: الهيمنة المركزية والهوية الأحادية، والعروبة والدين، ثم الثورة والدولة..

وها هي الحرب اليوم تُخاض أيضاً تحت راية «الكرامة».

تتغير الأسماء،

وتتبدل الرايات،

وتبقى المقابر،

ويبقى السوداني، في كل مرة، هو القتيل نفسه.

ولعل المأساة كلها تُختصر في صفقتنا الوطنية الأكثر بؤساً:

نخسر الإنسان.. ونحتفظ بالشعارات الرثة!.

فشل جهود الوساطة بين المفصولين من منظمة الدعوة الإسلامية ومجموعة كرتي

الخرطوم/ جوبا: (ديسمبر)

فشلت مبادرة القيادي الإسلامي وخطيب مسجد الخرطوم الكبير السابق، الشيخ كمال رزق، في إنهاء الأزمة بين الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية المنتهية ولايته أحمد محمد آدم، التابع لمجموعة علي كرتي، والموظفين الذين فصلهم من الخدمة والذين وصل عددهم إلى 350 موظفاً.

وأعلن الشيخ كمال رزق، في تسجيل صوتي تحصلت (ديسمبر) عليه، سحب مبادرته الرامية للتوسط بين مفصولي منظمة الدعوة الإسلامية والأمين العام للمنظمة المنتهية ولايته، واصفاً الأجواء الحالية في قضية المفصولين بأنها لا تبشر بالخير، وحمَّل أحمد محمد آدم المسؤولية، متهماً إياه بالتسويف والمماطلة، وشكر الموظفين على صبرهم واحترامهم لمبادرته والتزامهم الصمت طيلة هذه المدة تنفيذاً لطلبه، مؤكداً ثقته في القضاء السوداني في إنصاف المفصولين.

وتشير (ديسمبر) إلى أن الشيخ كمال رزق، وهو أحد القيادات التاريخية والقيادية المرتبطة بمنظمة الدعوة الإسلامية، تحرّك لطرح مبادرة صلح تضمن حقوق المفصولين وتسوية أوضاعهم ودياً، إلا أن تمسك الإدارة بقراراتها ووصول النزاع إلى مرحلة «الصراع الصفري» تسبب في انهيار هذه المساعي، مع إغلاق باب الحلول الودية والمبادرات الأهلية، فيما يتجه ملف المفصولين البالغ عددهم 350 شخصاً نحو التصعيد القانوني الكامل للحصول على مستحقاتهم المالية والوظيفية.

الشيخ كمال رزق

هل يكذب وزير التربية؟!.. أم يتجمّل!

الخرطوم: (ديسمبر)

استنكرت لجنة المعلمين السودانيين تصريحات وزير التربية والتعليم، والتي ادعى فيها أن العدد الكلي للمدارس في السودان يبلغ 29 ألف مدرسة، تزعم الوزارة أن 26 ألف مدرسة منها تعمل بانتظام، وأن المتوقف منها في كل البلاد هو فقط 3 آلاف مدرسة! واعتبرت في بيان بتاريخ 4 سبتمبر 2026 أن هذه التصريحات تعكس انفصالاً تاماً عن الواقع التعليمي الميداني، وتُمثل محاولة جليّة لتجميل الواقع المأساوي والتغطية على حجم الشلل والدمار الذي أصاب المؤسسات التعليمية.

وأوضح البيان أن عدد مدارس مرحلتي الأساس والثانوي قبل الحرب يتراوح ما بين 21,000 إلى 22,000 مدرسة، منها 2380 مدرسة حكومية في ولاية الخرطوم (أكبر ولاية تعليمية وتمركز سكاني)، فيما تضم ولايات دارفور الخمس وحدها 4901 مدرسة، وولاية جنوب كردفان 740 مدرسة، وولاية غرب كردفان 1218 مدرسة، أي ما مجموعه 8500 مدرسة بعد إضافة ولاية شمال كردفان، ويبلغ إجمالي مدارس دارفور وجنوب وغرب كردفان 6,859 مدرسة حكومية ورسمية، وبإضافة شمال كردفان تتجاوز 8,500 مدرسة.

ونوهت لجنة المعلمين إلى أن خروج أقاليم كاملة (دارفور، وغرب كردفان، وجنوب كردفان، وأجزاء من شمال كردفان والنيل الأزرق) عن الخدمة التعليمية كفيل لوحده بإسقاط أرقام الوزير، حتى دون احتساب المدارس المتوقفة فعلياً بكتل سكنية كاملة بالخرطوم (كما في الخرطوم القديمة وبحري القديمة والمناطق المتأثرة بالقصف والتهجير).

وأشار البيان إلى أن منظمة اليونيسف قدرت مؤخراً أن عدد المدارس الخارجة عن الخدمة في السودان بحوالي 10,400 مدرسة جراء التدمير الكلي والجزئي أو الاستخدام العسكري والتحويل لمراكز إيواء، وهو ما يعني توقف أكثر من 48% إلى 50% من مدارس البلاد.

ووصفت لجنة المعلمين السودانيين ادعاء الوزارة، بأن المدارس المتوقفة هي 3 آلاف مدرسة فقط وأن 26 ألف مدرسة تعمل، بالمحاولة المكشوفة لتزييف الواقع وتجميل المشهد على حساب أجيال كاملة حُرمت من حقها في التعليم.

ودعا البيان وزارة التربية والتعليم إلى التعامل بشفافية وأمانة مع الملف التعليمي، والاعتراف بحجم الكارثة بدلاً من الهروب منها عبر إحصائيات مضللة.

المحكمة تعيد تكييف الاتهامات الموجهة لبرير التوم

بورتسودان: (ديسمبر)

انعقدت يوم الأحد سبتمبر 2026 الجلسة الثالثة في قضية المناضل برير التوم، عضو لجان مقاومة بورتسودان، حيث استمعت هيئة المحكمة إلى شاهد الاتهام الثاني والأخير. ومن ثم استمعت المحكمة إلى أقوال المناضل برير التوم ووجهت إليه التهم تحت المواد 16 و14 و24 من جرائم مكافحة المعلوماتية، كما قررت المحكمة إسقاط التهم الموجهة إليه تحت المواد 26 و50 و51 من القانون الجنائي للعام 1991 المتعلقة بإثارة الحرب ضد الدولة وتقويض النظام الدستوري والتحريض والتي تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام، كما قررت إسقاط التهم تحت المادة 3 من قانون الطوارئ.

وحددت المحكمة يوم 13 سبتمبر موعداً لجلسة الاستماع للمرافعات النهائية، على أن تصدر حكمها على المناضل برير التوم في اليوم التالي مباشرة، 14 سبتمبر.

القضاء يدين محمد الصافي نورالدين في الدعوة المرفوعة من داليا الروبي

أبوظبي: (ديسمبر)

داليا الروبي

بتاريخ 10 أبريل 2026، نشر المتهم محمد الصافي نورالدين عبر وسائل التواصل الاجتماعي منشورات تضمنت اسم وصورة داليا الروبي واسم شركتها الإعلامية المستقلة «نوار»، ووجّه إليها ادعاءات واتهامات تمس سمعتها الشخصية والمهنية، شملت اتهامات بخيانة الدولة وتلقي تمويل أجنبي والعمل ضد مصالح وسيادة السودان، إلى جانب عبارات مسيئة تمس الشرف والاعتبار.

وعلى إثر البلاغ المقدم ضده والتحقيقات، أُحيلت القضية إلى المحكمة التي انتهت إلى إدانته بالجرائم المسندة إليه، بما في ذلك الإساءة والتشهير عبر وسائل تقنية المعلومات، والاعتداء على الخصوصية بقصد الإضرار، ونشر محتوى من شأنه إثارة خطاب الكراهية والإخلال بالأمن والنظام العام، وقضت بمعاقبته بالحبس 6 أشهر (مع الاكتفاء بالمدة التي قضاها في الحجز رهن التحقيق) والغرامة والإبعاد النهائي عن دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تمت إدانة محمد الصافي نورالدين في قضيتين أخريين منفصلتين لا ترتبطان بهذه الشكوى، بناءً على بلاغات مقدمة من أشخاص آخرين.

الإصلاح الاقتصادي يبدأ بوقف الحرب

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبرت اللجنة الاقتصادية للحزب الشيوعي السوداني أن البلاد تعيش «اقتصاد حرب» متكاملاً منذ اندلاع القتال في أبريل 2023، حيث تُستنزف الموارد في تمويل الصراع بدلاً من توجيهها إلى الإنتاج والتنمية والخدمات. وقد أدى تداخل المصالح العسكرية والتجارية وشبكات التهريب إلى نشوء اقتصاد موازٍ، تراجعت معه الشفافية والرقابة، وتحولت موارد قومية، وعلى رأسها الذهب، إلى مصادر لتمويل العمليات العسكرية.

وأكدت اللجنة، في دراسة أصدرتها بداية الشهر الحالي وتم نشرها على نطاق واسع، أن الأزمة الحالية ليست وليدة الحرب وحدها، بل نتاج تراكم عقود من السياسات الاقتصادية الفاشلة، والاعتماد على اقتصاد الريع والجبايات، وإضعاف القطاعات الإنتاجية، والخصخصة، والفساد، والخضوع لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين. كما أسهمت الديون الخارجية، التي تقدر بأكثر من 66 مليار دولار، في تكريس التقشف وإضعاف التنمية، وسط غياب الشفافية بشأن أوجه استخدامها والمستفيدين منها.

وأضافت اللجنة الاقتصادية أن الحرب قادت إلى انهيار مؤسسات الدولة والبنية التحتية، وتعطل الزراعة والصناعة والتجارة، وخروج معظم الجهاز المصرفي عن العمل، وانخفاض الصادرات والواردات والإيرادات العامة. وتشير المعطيات الواردة إلى انكماش الناتج المحلي بنحو 29.4% عام 2023 و14% إضافية عام 2024، فيما تراجعت الإيرادات العامة إلى أقل من 5% من الناتج المحلي. كما ارتفعت الأسعار بصورة تراكمية كبيرة، وفقد الجنيه السوداني معظم قيمته، واتسعت الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، بحيث لم تعد دخول معظم العاملين والمتقاعدين تغطي سوى نسبة ضئيلة من احتياجات أسرهم.

وأشارت الدراسة إلى أن 82.8% من السكان أصبحوا تحت خط الفقر، وأن نحو 19.5 مليون شخص يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، مع اتساع النزوح والبطالة وتراجع خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء. وانتقدت اللجنة الاقتصادية للحزب الشيوعي التوسع في الرسوم والجبايات، وضعف الرقابة على الذهب والنقد الأجنبي، والتفريط في الموارد والأراضي، وتمرير اتفاقات ومشروعات استراتيجية في ظل الحرب وسلطات الأمر الواقع.

وخلصت الدراسة إلى أن أي إصلاح اقتصادي يظل مستحيلاً دون وقف الحرب واستعادة الدولة المدنية الديمقراطية، وإعادة بناء اقتصاد منتج ومستقل، ورفع الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وتوجيه الموارد للخدمات والتنمية، ومحاسبة الفاسدين واسترداد المال العام. فمعركة السلام والديمقراطية هي، في جوهرها، معركة من أجل الخبز والعمل والكرامة الإنسانية.

فتحي الضو يتنازل عن (9) كتب لنقابة الصحفيين ويجهش بالبكاء حزناً على حال السودان

القاهرة: (ديسمبر)

أقدم الصحفي والكاتب الأستاذ فتحي الضو على مبادرة تاريخية بإعلانه التنازل عن (9) كتب سبق أن أصدرها لصالح نقابة الصحفيين السودانيين، بموجب عقد تنازل تمتلك بموجبه النقابة حقوق إعادة طباعة تلك المؤلفات وتوزيعها ونشرها وتخصيص عائداتها لصالح مشاريع النقابة.

وتلا الصحفي شوقي عبدالعظيم، مدير منصة فعالية تدشين كتاب «جمهورية الوقاويق.. الإسلامويون وتدمير الدولة السودانية» التي نظمت مساء يوم الأحد الماضي بمقر صالون الإبداع بالعاصمة المصرية القاهرة، نص قرار التنازل الموقع من الكاتب فتحي الضو عن (9) مؤلفات سبق أن أنتجها خلال السنوات الماضية وكتابه الجديد «جمهورية الوقاويق» لصالح نقابة الصحفيين السودانيين التي بات لديها الحق الكامل في إعادة طباعة وتوزيع ونشر تلك الكتب، وتسلم الوثيقة إنابة عن نقابة الصحفيين عضو المكتب التنفيذي للنقابة وليد النور.

ومن أبرز الكتب التي تنازل عنها الكاتب فتحي الضو لصالح نقابة الصحفيين السودانيين كتب «الخندق» و«بيت العنكبوت» و«الطاعون» والتي تناولت أسرار وفضائح وتجاوزات النظام البائد المدحور المهزوم من ثورة ديسمبر المجيدة، والتي تعد الكتب الأكثر شهرة التي قام المؤلف بإصدارها، إذ تناول الكتاب الثاني ملفات جهاز الأمن السري الحزبي الذي حمل مسمى «الأمن الشعبي»، في ما تناول الكتاب الثالث الأسرار والملفات الخاصة بجهاز الأمن والمخابرات العامة بتحولاته ومسمياته المختلفة.

الأستاذ الصحفي فتحي الضو متحدثاً في فعالية تدشين كتاب «جمهورية الوقاويق» بالقاهرة يوم الاحد الماضي

وفي سياق متصل انهمرت دموع فتحي الضو وعجز عن إكمال حديثه خلال تعليقه على مداخلات المشاركين بندوة التدشين، وتحدث عن الظروف الخاصة والصحية التي صاحبت عملية انتاج الكتاب، معتبراً الأوضاع والظروف المحيطة به لا تقارن بما يعانيه السودانيون والسودانيات جراء استمرار الحرب لأربع سنوات، حيث ما عاد بإمكان الناس أن يستمروا في العيش من هول هذا الواقع، مبدياً تخوفه من أن تكون آثار هذه الحرب في حال استمرارها ضياع البلاد والوطن «حينما لا يصبح هناك وطن يضمهم ولا تكتحل عيون الأطفال برؤيته».

وقال بلغة متأثرة وصوت حزين: «خشيتي أن ينفرط الوطن فلا نجده.. تصوروا كيف تكون أعين أطفالنا حينما لا يجدون وطننا ينظرون إليه»، لتنهمر بعدها دموعه ويصمت لبرهة ويعجز عن استكمال حديثه، في ذات الوقت الذي ساد المكان صمت كامل وشوهد عدد من الحضور والمشاركين يمسحون الدموع التي نزلت من أعينهم.

وكانت فعالية التدشين الخاصة بالكتب قد شهدت نقاشات وآراء متباينة بخصوص عدد من القضايا الواردة بالكتاب تصدرتها المسألة المتصلة بالدفاع عن تاريخ وإرث الثورة المهدية الذي تضمن الكتاب نقداً لها، بجانب المسألة التي أثارتها المناقشة الأولى للكتاب دكتورة أماني الطويل حول عدم اتفاقها مع توجه مؤلف الكتاب بتحميل الجبهة الإسلامية منفردة مسؤولية تدهور وانهيار الأوضاع بالسودان نظراً لوجود عوامل أخرى، وأبدت عددا من التعليقات اتفاقاً مع ما ذهب إليه الكاتب بعدم وجود جدوى من سؤال «من أطلق الرصاصة الأولى؟» وهو الأمر الذي اختلفت معه مداخلات أخرى خلال الفعالية.

تفاصيل ص (16).

نذر جفاف ومخاوف من المجاعة بالسودان

مزارعون لـ(ديسمبر): جفاف هذا العام غير مسبوق منذ عشر سنوات سابقة

سنار/ القضارف: خاص (ديسمبر)

قال عدد من المزارعين في ولايتي سنار والقضارف تحدثوا لـ(ديسمبر) إن شح الأمطار الذي شهدته مناطق زراعتهم هذا الموسم يعد الأسوأ خلال السنوات العشر الأخيرة، منوهين لأثر هذا الأمر على الزراعة منذ مرحلة إنبات البذور، وهو ما يعطي مؤشرات لإنتاجية ضعيفة عند الحصاد وفقاً لخبرتهم الزراعية. ولا ينحصر شح الأمطار لهذا العام على ولايتي سنار والقضارف، لكنه يمتد لمناطق مختلفة من السودان طبقاً لإفادات مزارعين من ولايات أخرى بشمال كردفان وشمال وشرق دارفور وولاية الجزيرة.

وأبلغ أحد المزارعين من ولاية سنار (ديسمبر) أن تكاليف الزراعة كانت مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الوقود ومدخلات الإنتاج، ومع ضعف المحصول المتوقع ستكون خسارة المزارعين كبيرة، وأضاف «الأمطار شحيحة بطريقة لم نشهدها لسنوات، أما البنك الزراعي فلم يوفر وقوداً أو مدخلات، وقد تكلفنا كل شيء من إمكانياتنا الذاتية، وهذا يعني خسارة كبيرة للمزارع وأوضاعاً غذائية هشة في البلاد».

مخاوف المجاعة

في ذات السياق اشتكى مزارعون بجنوب القضارف من انعدام الأمطار بشكل لافت في مناطقهم خلال هذا العام. وأشار أحدهم في تعليقه لـ(ديسمبر) إلى أن الاوضاع تمضي صوب مجاعة حقيقية هذا العام، وأردف: «لا توجد أمطار، وليس من المؤمل أن تكون هناك أمطار تنقذ الموسوم الزراعي»، مبيناً أن الأمطار التي هطلت في أول الموسم أخرجت البذور ولكن انقطعت منذ منتصف يوليو وطوال شهر أغسطس مما أدى إلى جفاف المشاريع الزراعية وفقدان البذور. في ذات الوقت الذي اشتكى فيه عدد من المزارعين بالقضارف من خسائر كبيرة تكبدوها في موسم 2026، وتوقع عدد منهم أن يدخل بعضهم في حالة إعسار وعجز عن سداد التمويل.

سودانيتان تشاركان في عمليات الحصاد-صورة ارشيفية

ومن المهم الإشارة إلى أن الزراعة المطرية في ولايتي سنار والقضارف هي الأكبر في السودان، وتغطي نحو 25% من إنتاج الذرة الرفيعة التي تعد أهم الحبوب الغذائية في السودان.

توقعات بالتراجع

وفي مقارنة بين الموسم الزراعي للعام الماضي 2025 والموسم الحالي 2026 وضح تقرير صادر عن منظمة الأغذية العالمية (الفاو)، أن موسم الأمطار (يونيو–سبتمبر) 2025، كانت الأمطار أقل من المتوسط قليلاً، لكنها موزعة مكانياً وزمنياً بصورة أفضل، لذلك استطاعت المحاصيل أن تستفيد منها رغم ظروف الحرب ونقص المدخلات.

وطبقاً لذلك فإن إنتاج الحبوب في 2025 قُدِّر بنحو 5,2 مليون طن، أي أقل بنسبة 22% من العام 2024 وأقل بـ19% من متوسط السنوات الخمس السابقة، أما موسم (2026) الحالي فوفقاً لآخر تقرير صادر عن منظمة الأغذية العالمية (الفاو)، فإن العجز المطري أصبح واضحاً في معظم مناطق الزراعة في السودان، وبصورة خاصة في مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق والجنوب الشرقي. وسجل معدل الأمطار بين يونيو ومنتصف أغسطس 2026 أقل من المتوسط الطويل بنحو 20% في سنار و30% في القضارف.

ويعد أخطر مؤشرات الإجهاد الزراعي ظهور ظروف جفاف شديدة فيما يصل إلى 40% من الأراضي المزروعة في سنار و70% في القضارف حتى منتصف أغسطس، وكشف التقرير المشار إليه أن السودان يواجه الموسم الحالي ثلاث صدمات تتمثل في الحرب وتراجع الإنتاج بجانب الصدمة المناخية.

مخاوف ارتفاع الأسعار

وأظهرت مقاطع فيديو بثها رواد مواقع التواصل الاجتماعي دماراً واسعاً في مشاريع زراعية في شمال كردفان ومناطق واسعة من إقليم دارفور. وتعتمد كردفان ودارفور على الأمطار في الزراعة بشكل رئيسي، وينتج الإقليمان ما يفيض عن حاجة السكان من الغذاء، كما ينتجان محصولات نقدية مثل الفول السوداني والسمسم والكركدي. وقال مواطنون إن المحاصيل تأثرت بشح الأمطار وبالذات محصولا السمسم والدخن، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المحاصيل إلى الضعف.

وأفادت متابعات (ديسمبر) تسجيل سعر جوال الذرة «العيش الفتريتة» مبلغ 265 ألف جنيه سوداني، فيما سجل جوال الدخن 380 ألف جنيه سوداني، أما العدسية فقد ارتفعت قيمتها في مناطق الإنتاج بسنار إلى 460 ألف جنيه سوداني للجوال.

وتحذر تقارير محلية وإقليمية من مخاطر إنتاجية جدية لموسم 2026 نتيجة الطقس الجاف إضافة إلى الحرب ونقص المدخلات. كما تشير توقعات ما تبقى من الموسم إلى احتمال استمرار هطول الأمطار دون المتوسط في معظم المناطق الزراعية، ما قد يضعف إنتاج المحاصيل بشكل أكبر، وهو ما يثير المخاوف من اضطراب الأمن الغذائي خلال نهاية العام الحالي والعام القادم 2027م.

هل تستمر خطى (الخماسية) في الانتظام؟

عواصم: (ديسمبر)

شهدت ترتيبات زيارة الآلية الخماسية للخرطوم تحولات ملموسة عن المسار السابق لها من خلال البرنامج والتوجهات الخاصة بالزيارة، وحدوث تراجع ملموس من التيار الداخلي ضمن مكوناتها الذي كان يهدف من زيارة الخرطوم إلى منح الحوار الذي دعا له قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان المشروعية واعتباره جزءاً من مسار الآلية الخماسية.

وارتبط التحول الأساسي في مسار ومنهج عمل الخماسية، طبقاً لمراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر)، برد الفعل القوي للقوى المدنية الرافضة للحرب على البيان الصادر من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الداعم لحوار قائد الجيش، والذي بلغ ذروته بتقديم تلك القوى مذكرة إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي حول هذا الموقف المخالف لقرارات وتوجهات ومواقف الاتحاد الأفريقي الرسمية التي ظلت تشترط القبول بالهدنة ووقف العدائيات وإيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين بوصفها الخطوات الأولى لأي عملية أو مسار ينهي الحرب، وهو ما لا تضع له مبادرة حوار البرهان أي اعتبار، وتشرع في مناقشة الترتيبات السياسية والدستورية.

واعتبر ذات المراقبين أن الوقائع كانت تشير إلى أن بيان مفوضية الاتحاد الأفريقي، بجانب بيان جامعة الدول العربية المتفقَين في المضمون في مواقيت متقاربة، هدف فعلياً لتهيئة الأجواء للخطوة التي كان من المقرر أن يشرع فيها وفد الخماسية بالخرطوم بإعلان مشروعية حوار البرهان، معتبرين أن رد فعل القوى الرافضة للحرب والذي يستند لموقف متطابق مع القرار الأفريقي الرسمي قطع الطريق أمام توظيف الخماسية لتعبيد وشرعنة حوار البرهان.

ولفت المراقبون الانتباه إلى نقطة مهمة تعد تحولاً أساسياً في وثائق الخماسية بإشارتها في البيان الصادر، بمناسبة زيارة وفدها للخرطوم، إلى تعاونها وتنسيقها مع الرباعية وتسمية الدول الأربع بالاسم، وهو موقف مختلف عن مساعٍ دائمة لها بالفصل بين المنابر عبر تعمد إظهار الخلافات والتباينات، معتبرين أن هذا الموقف الجديد المعلن للتكامل والاندماج بين المبادرات والمسارات هو جوهر موقف ودعوة ومطلب القوى المدنية الرافضة للحرب، لكون هذا الأمر يساهم في حسم عدد من القضايا على رأسها قفل الطريق أمام الدور السياسي المستقبلي لأطراف الحرب، وإبعاد حزب المؤتمر الوطني المحلول والتنظيمات الإرهابية من الحوار، وأهمية أن تنتهي هذه العملية السياسية بمساراتها المختلفة إلى تسليم السلطة الكاملة بكل الصلاحيات لحكومة مدنية دستورية.

لكن أولئك المراقبين اعتبروا أن الرهان على استمرار الخماسية في ذات مسارها رهين بالمدى المتوسط إذ اعتادت أطراف داخلها أن تدفعها خطوات للوراء بعد كل خطوة جديدة للأمام، مستدلين بما حدث في مشاورات يونيو ويوليو هذا العام اللتين انعقدتا بعد نجاح لأول مرة في جمع أكبر إطار من القوى السياسية المتباينة سياسياً سوياً بشكل مباشر ضمن تحضيرات مؤتمر برلين الخاص بالسودان في أبريل الماضي.

من جهته ترك أحد المراقبين الباب موارباً أمام كل الخيارات، وقال لـ(ديسمبر) إن «التجربة تقول إن العبرة بالخواتيم في التعامل مع أطراف في الخماسية، ولذلك نحن في انتظار أول امتحان وتجربة لنرى إذا ما كان هذا الأمر يعبر عن انتقال وتحول حقيقي، أم هو انحناء للعاصفة ليعودوا مجدداً في ذات الممارسات السابقة»، طبقاً لقوله.

من يوميات حوار البرهان

بدري ينهي علاقته بلجنة «الحوار».. و«الكتلة الديمقراطية» تصدر بياناً يرحِّب ويشترط

الخرطوم/ القاهرة: (ديسمبر)

أسدل مدير جامعة الأحفاد البرفيسور قاسم بدري، الرئيس المعلن للجنة تهيئة الأجواء للحوار السوداني/ السوداني، يوم أمس الأربعاء الستار على علاقته باللجنة، معلناً انقطاع صلته بها بعد اكتمال مهمتها بتهيئة مناخ الحوار، فيما أصدرت الكتلة الديمقراطية بياناً «رحب بالحوار مع وضع اشتراطات له».

وقال بدري خلال لقاء عقده مع المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات يوم أمس الأربعاء بمدينة مصر الجديدة، طبقاً لما نشرته المجموعة، إن لجنة التهيئة تشكلت بناءً على مبادرة ذاتية هدفت لإطلاق دعوة لتهيئة الأجواء لعقد حوار سوداني سوداني، وكان المقصد طبقاً لقوله: «دعوة السودانيين للحوار، لأن مشاكل البلاد وقضايا الحرب لا تعالَج إلا بالحوار»، كاشفاً عن عدم تسمية المجموعة لرئيس لها.

وعند سؤاله عن ما يتردد عن صلته باللجنة ورئاستها نفى البروفيسور قاسم هذا الأمر، مبيناً أن صلته باللجنة انتهت. وحول ميقات تقديم استقالته من اللجنة رد بالقول إن المبادرة طوعية وشارك فيها وإنها قد انتهت بأداء مهامها بالإعلان عنها، وأضاف: «اللجنة لم تتشكل من الأساس حتى يعلن الاستقالة عنها»، موضحاً أن ما تم طرحه «مبادرة انتهت بالإعلان عنها».

من جهتها أصدرت الكتلة الديمقراطية بياناً بعد اجتماع هيئتها القيادية حوى موقفها من عملية حوار البرهان، حيث أكدت ترحيبها بالحوار، لكنها في ذات الوقت أشارت إلى ضرورة إكمال العملية عبر خارطة طريق شاملة لبناء الثقة وتهيئة المناخ.

وشددت الكتلة الديمقراطية على أهمية استيفاء عملية الحوار لشروط الشمول في التمثيل الجغرافي والفئوي والنوعي والنازحين واللاجئين والقطاعات المتضررة، والتأكيد على وحدة السودان أرضاً وشعباً، وعدم الاعتراف بأي مشروع تقسيم أو شرعنة للأجسام الموازية، بجانب قيادة عملية الحوار من قبل لجنة وطنية متفق عليها.

وبالنظر للبيان فإن «الترحيب الوارد فيه، تم نسخه والتراجع عنه بما ورد بشكل مباشر من اشتراطات وتحفظات وضح أن أبرز النقاط الواردة فيه هو التحفظ على اللجنة المناط بها إدارة الحوار من خلال اشتراط القبول والتوافق عليها»، وهو ما يجعل السياق العام وفق هذه المعطيات يجعل موقف الكتلة الديمقراطية من عملية الحوار بشكلها الراهن هو «التقدم خطوة للأمام والتراجع خطوتين إلى الوراء».

قاسم بدري خلال لقاء وفد المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بالقاهرة يوم أمس

النيابة العامة لسلطة قائد الجيش تكشف أرقاماً جديدة للخسائر البشرية للحرب

جنيف: (ديسمبر)

كشفت النائبة العامة لسلطة قائد الجيش ورئيسة الوفد المشارك في أعمال الدورة الثالثة والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف انتصار أحمد عبد العال في الجلسة الخاصة بالسودان يوم الاثنين الماضي، آخر الأرقام حول الخسائر البشرية الحرب.

وطبقا لانتصار، فإن حالات الاغتصاب الموثقة بلغت 2,261 حالة، فيما بلغت حالات الاحتجاز والاختفاء القسري 15 ألفاً و227 حالة، أما عدد القتلى الذين وُثِّقت أعدادهم بواسطة اللجنة التي تترأسها فقد بلغوا 32 ألفاً و622 قتيلاً، أما عدد الجرحى فبلغوا 46 ألفاً و443 جريحاً.

وأوضحت النائب العام أن عدد الدعاوى الجنائية المسجلة بلغ 153 ألفاً و112 بلاغاً، قُيِّد 391 منها في مواجهة منسوبي القوات النظامية الذين تم رفع الحصانة عنهم، مشيرة لشطب 7 آلاف و862 منها في مرحلة التحريات، واكتمال التحريات في 22 ألفاً و608 تمت إحالتها للمحاكم الوطنية التي فصلت في 10 آلاف و733 دعوى منها.

نائب عام سلطة البرهان خلال مشاركتها في اعمال مجلس حقوق الانسان يوم الاثنين الماضي

لـ(ديسمبر) كلمة

بالكيماوي «يا برهان»

عندما خرج الإسلاميون في بداية التسعينيات يهتفون لصدام حسين ويطالبونه باستخدام السلاح الكيمياوي في مواجهته مع التحالف الدولي إبان حرب تحرير الكويت، لم يكن يخطر على بال أحد أنهم سيعودون بعد أكثر من 35 عاماً ويستخدمونه في السودان، ليس دفاعاً عن البلاد في مواجهة عدو خارجي، بل ضمن صراعهم من أجل استعادة السلطة التي صادرتها منهم ثورة ديسمبر المجيدة.

وبعد أن كان الأمر في بدايته مجرد تخمينات وادعاءات، بدأت تتراكم منذ يناير 2025 الروايات والشواهد والبراهين التي تشير إلى صحة هذه المزاعم. فبعد التسريبات في الصحف، أعلنت الخارجية الأمريكية رسمياً في مايو 2025 أن لديها أدلة على استخدام الجيش السوداني لغاز الكلور في معاركه في نهاية العام 2024 من أجل استعادة السيطرة على ولايتي الخرطوم والجزيرة.

وعادت واشنطن في يوليو من نفس العام لتبدأ في تطبيق العقوبات على الأفراد والكيانات التي تورطت في هذه الجريمة، التي تنتهك القانون الدولي وتنتهك التزامات السودان بموجب معاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي من سخريات القدر أن يحتل السودان مقعداً في المكتب التنفيذي للمنظمة التي تتولى تنفيذ هذه المعاهدة؛ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومنذ بداية هذه الأزمة، تبنَّت حكومة قائد الجيش استراتيجية تقوم على نكران مزاعم واشنطن، ولجأت عندما اشتدت عليها الضغوط الأمريكية إلى تشكيل لجنة تحقيق وطنية. وانتظر السودانيون والعالم الخارجي طويلاً قبل أن تصدر هذه اللجنة تقريراً سمّته بـ«الأولي» خلص إلى أنه لم يجد ما يدعم الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية مع وعد بإصدار تقرير نهائي مفصل.

وبالأمس فقط، كشفت حكومة البرهان عبر تسريبات، وليس بيان رسمي، أنها قدمت الدعوة للولايات المتحدة لإرسال فريق متخصص للمشاركة في تحقيقات ميدانية وتقديم الأدلة والبراهين التي تثبت هذه المزاعم، وكشفت عن أن الاتصالات تتم عبر دولة «صديقة» للطرفين. وكعادته يسعى قائد الجيش ليستخدم هذه «المزاعم الكارثية» كورقة مساومة في علاقته مع الإدارة الأمريكية.

وضمن هذه التسريبات أيضاً، تضع حكومة قائد الجيش شروطاً للسماح لأي منظمة متخصصة بإجراء تفتيش ميداني، دون أن تسمي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تتمتع بعضوية مكتبها التنفيذي. وحتى هذه المبادرة - إذا صحت - جاءت متأخرة، والدليل على ذلك أن «واشنطن» سربت جزءاً من الأدلة التي تمتلكها عبر اثنتين من كبريات الصحف الأمريكية، وهناك حديث عن امتلاكها المزيد من الأدلة والبراهين.

استخدام الأسلحة الكيميائية يظل، وبغضّ النظر عن المبررات، جريمة «مروعة» تستحق العقاب، ويفترض الكشف عن تفاصيلها حتى يتم احتواء تداعياتها الآنية والمستقبلية على البشر والكائنات الحية والبيئة التي نعيش فيها. لذا فلا خيار أمام الفريق البرهان سوى أن يطلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبشكل رسمي وعلني إجراء تحقيق ميداني حتى يثبت صحة ما ظل يردده بأنه لم يستخدم هذه الأسلحة المحرمة دولياً، أو أن يستعد لمواجهة قد تطول مع الولايات المتحدة ودول كثيرة ستنضم إليها في هذه القضية، وفي تجربة الرئيس السوري المخلوع، بشار الأسد، عظة وعبرة.

لا للحرب.

السلطة المدنية تعلن المجاعة في جبل مرة وطويلة وعين سيرو

جبل مرة: (ديسمبر)

أعلنت السلطة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور رسمياً يوم أمس الأول الثلاثاء عن دخول مناطق جبل مرة، طويلة، عين سيرو، ومخيمات النازحين مرحلة كارثة المجاعة، وقالت السلطة المدنية في بيان لها إن الكارثة الإنسانية تهدد حياة الملايين الذين قالت إنهم يعيشون أوضاعاً معيشية وصحية قاسية في مخيمات النزوح والمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، وأشار البيان إلى تسجيل قفزة كبيرة في حالات سوء التغذية الحاد والوفيات، لاسيما بين الأطفال والنساء وكبار السن في مخيمات النزوح والمناطق السكنية.

وذكر البيان أن السبب المباشر خلف تفاقم الكارثة يعود إلى فشل الموسم الزراعي لقلة الأمطار والعرقلة المستمرة لمنع وصول قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفارين من النزاع المستمر في السودان، محملاً الحكومة مسؤولية ذلك، مشيراً إلى أن هذه المناطق تعاني من نقص حاد وشديد في المواد الغذائية الأساسية والأدوية المنقذة للحياة، فضلاً عن الانهيار شبه الكامل لقطاع الرعاية الصحية، إضافة إلى تفشي أوبئة وأمراض معدية مثل الحصبة والملاريا، ما يضاعف من معاناة ملايين النازحين الذين اتخذوا من هذه المناطق الجبلية ملاذاً آمناً لهم.

وطالب البيان بفتح الممرات والمعابر وتأمينها، وتوفير الحماية للمدنيين في مناطق الصراع، إلى جانب إلزام طرفي النزاع في السودان بالالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني.

ارتفاع حالات الوفاة إلى (11) وإصابة 120 شخصا بالكوليرا في غرب كردفان

الفولة: (ديسمبر)

أكدت مصادر طبية بولاية غرب كردفان لـ(ديسمبر) أن الجهود المحلية استطاعت الحد من انتشار مرض الكوليرا في بعض القرى التي انتشر فيها المرض، وناشدت المنظمات الدولية والمحلية بضرورة توفير المحاليل الوريدية وبعض الأدوية المنقذة للحياة، من أجل السيطرة التامة على المرض الفتاك.

وقال شهود عيان من منطقة حمير ضية بولاية غرب كردفان إن حالات الاشتباه سجلت 120 حالة، و11 حالة وفاة داخل مركز العزل الوحيد فيها.

إلى ذلك، حذرت غرفة طوارئ دار حمر، في بيان، لها، من خطورة الأوضاع الصحية التي تهدد حياة المرضى في ظل التزايد المستمر لحالات الإصابة، داعية إلى تدخل عاجل من الجهات الإنسانية والدولية لتوفير الأدوية والمحاليل والمستلزمات الطبية اللازمة لاحتواء الوباء قبل خروجه عن السيطرة.

الدعم السريع يفرج عن ناشطات بعد أشهر من الاعتقال

نيالا: (ديسمبر)

أطلقت قوات الدعم السريع سراح عدد من الصحفيات والناشطات بعد اعتقالهن لأكثر من ستة أشهر، على خلفية مشاركتهن في ورشة عمل تناولت حقوق المرأة، أُقيمت في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور في فبراير الماضي.

ونقلت منصة «دارفور 24» أن من بين المفرج عنهن المذيعة إشراقة عبدالرحمن، والدكتورة مناهل مصطفى السنوسي، مديرة مركز المنهل للتدريب وبناء القدرات، إلى جانب الإذاعية مواهب إبراهيم والحقوقية ماجدة حسن علي.

وكانت قوات الدعم السريع اعتقلت الناشطات من منازلهن، باستخدام سيارات قتالية وعناصر يرتدون زيًا مدنيًا، واقتادتهن إلى جهات غير معلومة، من دون إعلان رسمي عن أسباب التوقيف أو أماكن الاحتجاز حتى لحظة إطلاق سراحهن.

وبحسب أحد المشاركين في الورشة، نُظمت الفعالية بمبادرة من «صحفيات من أجل السلام» و«نتكلم»، وبمشاركة 25 شخصًا، وناقشت حقوق المرأة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

ارتفاع أسعار الخبز يثير غضب المواطنين بالخرطوم

الخرطوم: (ديسمبر)

ارتفع سعر جوال الدقيق من 77 ألفاً إلى 108 آلاف جنيه خلال أيام بولاية الخرطوم، بزيادة تقارب 40%، وفقاً لنائب رئيس اتحاد المخابز عصام الدين عكاشة. وأكد في تصريحات صحفية أن الزيادة رفعت تكلفة التشغيل بشكل كبير بالتزامن مع ارتفاع أسعار الخميرة، محذراً من أن المخابز قد تضطر إلى زيادة سعر الخبز وتقليص وزنه وصولاً إلى بيع قطعتي رغيف بألف جنيه. وأشار إلى توقف عدد من المخابز عن العمل فيما تواجه المخابز ضغوطاً إضافية بسبب ارتفاع أجور العاملين وتكاليف المعيشة.

وسارعت سلطات ولاية الخرطوم بالتدخل عبر الإعلان عن تدابير لاستمرار بيع الخبز بالأسعار السابقة مع إعفاء المخابز من الرسوم المحلية حتى نهاية العام.

وانتقد عدد كبير من المواطنين وأصحاب المخابز استنطقتهم (ديسمبر) الزيادات الأخيرة في الدقيق، مطالبين الدولة بالتدخل العاجل لحمايتهم من جشع أصحاب المطاحن وتجار الدقيق باعتبار أن الخبز سلعة أساسية، فيما كشف اتحاد المخابز بولاية الخرطوم عن أزمة حادة يواجها قطاع الخبز بالولاية، بسبب الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج وأسعار الدولار، بجانب تجاهل السلطات الحكومية لمطالب المخابز بالجلوس معها والوصول إلى معالجات شاملة.

وأكد نائب الأمين العام لاتحاد المخابز، محمد جبران، أن الأزمة الحالية لا تتعلق بعدم وفرة الدقيق وإنما بارتفاع أسعار مدخلات صناعة الخبز. وأوضح جبران أن دقيق الخبز متوفر بشكل كامل بالأسواق ويشهد منافسة بين الشركات والمطاحن دون وجود أي ندرة، مشيراً إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي تتمثل في: (الدقيق، الزيت، الخميرة، الملح، الديزل، والعمالة).

وأعلنت ولاية الخرطوم تدابير لاستمرار بيع الخبز بالأسعار السابقة، مع إعفاء المخابز من الرسوم المحلية حتى نهاية العام. وقرر اجتماع موسع برئاسة الوالي أحمد عثمان حمزة تشكيل لجنة لمعالجة تداعيات ارتفاع أسعار الدقيق وضمان انسياب الإمدادات، فيما أكدت الولاية وفرة الخبز واستمرار العمل للوصول إلى سعر نهائي للسلعة.

وأكد الوالي بأن هم الولاية الآن المواطن، معلناً التدخل لكبح جماح الأسعار لتحقيق الاستقرار في وفرة الخبز للمواطن، مشيراً للأدوار التي تضطلع بها أجهزة الولاية لإحداث المعالجات المطلوبة تجاه السلع الاستراتيجية، مؤكداً على أهمية تشكيل لجنة لوضع التدابير اللازمة تجاه كل المشاكل التي تعالج انسياب سلعة الدقيق، مشيداً بالدور الكبير الذي قامت به المطاحن والوكلاء الموزعون وأصحاب المخابز خلال الفترة السابقة.

نقص المياه يهدد إنتاج الموسم الصيفي في السودان

بركات: (ديسمبر)

تسبب ضعف مياه الري في خروج مساحات واسعة من العروة الصيفية بمشروع الجزيرة، أكبر مشروع مروي في السودان، وسط مخاوف من نقص حاد في إنتاج الحبوب بسبب خروج معظم مساحات القطاع المطري في السودان من دائرة الإنتاج بسبب تأخر هطول الأمطار وتداعيات سد النهضة التي أدت إلى تراجع وارد المياه من خزان سنار، الأمر الذي تسبب في تراجع كبير في مساحات العروة الصيفية. وشهدت الأيام القليلة الماضية تحركات كبيرة من المزارعين بالتنسيق مع إدارات الري لحل مشكلة العطش وتنظيف القنوات في محاولة لإنقاذ العروة الشتوية التي يجري التحضير لها الآن.

ويقول المزارع عبد العزيز السلمي، عضو الجمعية العمومية بمهن الإنتاج الزراعي في مشروع الجزيرة، إن العطش أصبح يهدد حياة المواطنين بسبب نقص كميات المياه الواردة من خزان سنار وشح الأمطار ما يعني فشل العروة الشتوية وعدم تحضير زراعة القمح ما قد يهدد الأمن الغذائي في البلاد.

ويرى مزارعون وخبراء أن أزمة «العطش» تجاوزت كونها اختناقات موسمية، لتصبح تهديدًا مباشرًا للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ومعيشة ملايين السودانيين المرتبطين بالمشروع، وباتت الأزمة تنذر بخسائر كبيرة في ظل مخاوف من عدم سداد المديونيات واحتمالات التعرض لإجراءات قانونية بسبب تدني العائد الزراعي.

ويعتمد حوالي 5 ملايين شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عائدات المشروع الذي ظل على مدى سنوات ينتج حوالي 80% من قمح السودان و90% من الطماطم و60% من البصل، إضافة إلى المحاصيل النقدية مثل القطن وفول الصويا وغيرها من المحاصيل.

لكن المتخصص في الشأن الزراعي محمد التوم يؤكد ضرورة التحوط المبكر لتامين حاجات المشروعات المروية، بخاصة إذا استمر انخفاض مناسيب النيل لفترة طويلة ولم ترتفع الإيرادات مع تقدم موسم الأمطار وفي مقدمتها مشروع الجزيرة الأكبر بالبلاد والأكثر عرضة للتاثر لحاجته إلى كميات ضخمة من المياه.

ولم يستبعد التوم أن ينعكس أي انخفاض في مياه النيل الأزرق أو خزان سنار بشكل مباشر على عمليات الري أيضاً بمشروعي الرهد والسوكي المعتمدين على مياهه، فضلاً عن مشروع حلفا الجديدة، المعتمد على خزان خشم القربة، مشيراً إلى التأثير المتوقع على المشروعات النيلية الصغيرة والطلمبات الزراعية من منطقة لأخرى، فقد يتضرر بعضها مبكراً لأن انخفاض المنسوب قد يجعل المضخات غير قادرة على سحب المياه من دون تعديل أو إطالة ماخذها.

ورغم تأكيدات مدير مشروع الجزيرة، إبراهيم مصطفى، بأن موقف الإمداد المائي للموسم الزراعي ووصفه لها بالجيدة وأنها تبلغ 34 مليون متر مكعب رداً على ما يثار بشأن تذبذب مناسيب مياه النيل الأزرق، إلا أن مخاوف المزارعين تزايدت من تحول موجة الانحسار المفاجئ لتدفقات مياه النيل الأزرق ونهر النيل الرئيس وتراجع المناسيب إلى أزمة ممتدة تهدد المشاريع الزراعية والأمن الغذائي وبخاصة بعد تأثر عدد من المشاريع التي تعتمد على ضخ الطلمبات.

ويقول أحد المزارعين في مشروع السليم بمدينة دنقلا «شمال السودان» إن «مجرى النهر تراجع لمسافة تجاوزت 2.5 كيلومتر، مما أدى إلى خسائر فادحة لمحاصيل استراتيجية ذات تأثير في المستهلك ومعاش الناس مثل الخضراوات على أنواعها، ويرى أن «انحسار تدفقات المياه أسهم في توقف عمليات ري السواقي بالوسائل التقليدية وتسبب العطش في احتراق عشرات المشاريع وتلف معظم محاصيلها، في وقت يعجز المزارعون عن توفير بدائل سريعة لإنقاذ الموسم الزراعي».

الهلال الأحمر القطري يرتب لوصول القافلة الطبية لإجراء 94 عملية جراحية للأطفال

ود مدني: (ديسمبر)

وصل إلى مدينة ود مد ني وفد من الهلال الأحمر القطري برئاسة الدكتور صلاح الدعاك، للوقوف على الترتيبات والاستعدادات الخاصة لإجراء عمليات لجراحة القلب للأطفال بمركز ود مدني للقلب، والمقرر انطلاقها منتصف شهر أكتوبر المقبل، وتستهدف إجراء عمليات قلب لـ94 طفلاً بتمويل من الهلال الأحمر القطري. والتقى الوفد بمكتب وزارة الصحة بولاية الجزيرة الدكتور أسامة عبدالرحمن أحمد الفكي، مدير عام وزارة الصحة والوزير المكلف، بحضور الدكتور عمر يوسف التاي، مدير الإدارة العامة للتخطيط والتنمية، حيث تناول اللقاء الترتيبات الفنية والتنظيمية اللازمة لإنجاح المخيم.

وأوضح الدكتور صلاح الدعاك أن المخيم يستهدف إجراء عمليات جراحية لـ94 طفلاً من مرضى القلب. من جانبه، حيا الدكتور أسامة عبدالرحمن أحمد الفكي جهود الهلال الأحمر القطري ودعمه المتواصل للقطاع الصحي بولاية الجزيرة، مشيداً بالمبادرات الإنسانية والطبية التي يقدمها، خاصة في مجال توفير الخدمات الطبية التخصصية. وأكد الدكتور أسامة حرص وزارة الصحة بولاية الجزيرة على التعاون والتنسيق مع الهلال الأحمر القطري وكافة الجهات الداعمة، بما يسهم في تعزيز الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الطبية للمرضى، مشيراً إلى أن إقامة مخيم جراحة قلب الأطفال بمركز ود مدني للقلب تمثل إضافة مهمة للخدمات التخصصية بالولاية. وأعرب مدير عام وزارة الصحة عن أمله في أن يحقق المخيم أهدافه، ويسهم في توفير العلاج والرعاية الطبية للأطفال المستهدفين، متمنياً التوفيق للفرق الطبية والفنية.

كما قام وفد الهلال الأحمر القطري بزيارة ميدانية إلى مركز ود مدني للقلب، للوقوف على آخر الاستعدادات والترتيبات الخاصة بانطلاق المخيم، والاطمئنان على جاهزية المركز لاستقبال الفرق الطبية وإجراء العمليات الجراحية للأطفال المستهدفين.

ملف استخباراتي سري يُعزز الأدلة على استخدام أسلحة كيميائية في السودان

اختراق هواتف البرهان وكبار الضباط في القوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية

صورة منشورة لتصنيع الأسلحة الكيميائية

صورة منشورة للعميد طارق مدني

صورة منشورة لأحد مخازن عبوات الأسلحة الكيميائية

عواصم: (ديسمبر)

كشفت تحقيقات صحفية أمريكية، نشرتها صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، عن أدلة جديدة تعزز الاتهامات بوجود برنامج عسكري سوداني سري لتطوير واستخدام أسلحة قائمة على غاز الكلور ضد قوات الدعم السريع كانت عاملاً أساسياً في ترجيح كفة الجيش الميدانية في معارك الخرطوم. ويعتمد التحقيقان على ملف سري أعدته «جهة استخباراتية من منطقة الشرق الأوسط»، يرجح أنها المخابرات الإسرائيلية، يضم نحو 150 وثيقة وصورة ومقطع فيديو ورسالة صوتية، إضافة إلى آلاف الرسائل النصية والمحادثات الهاتفية التي جرى التنصت عليها، ويُثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن السودان يخضع لمراقبة استخباراتية دقيقة ومستمرة جمعت أدلة وبيانات وإثباتات هي الأخطر منذ بداية الحرب.

ويركز تحقيق «نيويورك تايمز»، الذي نُشر في 4 سبتمبر تحت عنوان «ملف سري يضيف إلى الأدلة على استخدام أسلحة كيميائية في السودان»، على التفاصيل التشغيلية للمشروع. وتشير الوثائق إلى أن العميد طارق حسين اقترح استخدام الكلور لتحقيق أفضلية في معركة الخرطوم، معتبراً أن هذه القنابل وسيلة ناجعة لإثارة الذعر وإجبار قوات الدعم السريع والقناصة على مغادرة مواقعها المحصنة. وقال العميد طارق حسين إن هذه الذخيرة « يمكن أن تقتل قوات العدو إما عبر تمزيقها بالشظايا أو عبر تسميمها بغاز الكلور». وتظهر المراسلات أن العميد طارق حسين وزّع مخططات لذخيرة تجمع بين رأس متفجر ونحو 15 كيلوغراماً من الغاز، وأشرف اعتباراً من يوليو 2024 على مصنع لإنتاج هذه الذخائر.

وبحسب التحقيق، أقلعت طائرة من مطار مروي في 22 يوليو لاختبار الذخيرة، وهو اختبار وُصف لاحقاً بأنه ناجح. وتظهر مقاطع مصورة ما يبدو أنه اختبارات لقنابل كيميائية، إذ يظهر بعد الانفجار بخار أصفر قالت مصادر وخبراء إنه يتوافق مع غاز الكلور. وتتحدث الوثائق عن تسرب للغاز داخل المنشأة وإصابة عاملين بالاختناق. كما أظهر أحد المقاطع ضحية تبدو مصابة بحروق شديدة في الجلد، وأُرسل الفيديو إلى مسؤول عسكري مع عبارة ساخرة هي: «هذا من طبخك»!

وبحلول أكتوبر، تحدثت المراسلات عن تصنيع نحو 300 ذخيرة وتخزين معظمها في مطار مروي، إضافة إلى استيراد 20 أسطوانة كلور من مصر قيل إنها تكفي لصنع نحو 1100 قنبلة. وتبرز الصحيفة أيضاً أن بعض الكلور ربما أُخذ من محطة المنارة لمعالجة المياه في أم درمان، والتي تلقت إمدادات من منظمات إغاثة دولية لتنقية المياه ومواجهة الكوليرا، مما يطرح تساؤلات حول تحويل المساعدات الإنسانية إلى أدوات حرب.

أما تحقيق «واشنطن بوست»، الذي نُشر في 5 سبتمبر بعنوان «كَمٌّ كبير من الوثائق يكشف عن مخزون مزعوم من الأسلحة الكيميائية في السودان»، فيركز على حجم المخزون وآثاره المحتملة. وقد راجع فريق الصحيفة المواد مع أكثر من 24 مسؤولاً استخباراتياً غربياً وخبيراً في الأسلحة الكيميائية، الذين اعتبروا أن الوثائق تقدم أدلة موثوقة ومقلقة. وتحدث التحقيق عن مخزون يصل إلى 290 ذخيرة وقوائم لأهداف يمكن أن يخترقها الغاز ومقاطع فيديو تظهر بخاراً أصفر بعد الانفجار. وتضيف الصحيفة أن خبراء الأدلة الرقمية فحصوا التسجيلات والصور ولم يجدوا مؤشرات واضحة على التلاعب بها.

وتتفق الصحيفتان على أن الملف يُوسع نطاق الأدلة السابقة، التي شملت اتهامات أمريكية باستخدام أسلحة كيميائية في 2024 وتقارير عن هجمات قرب مصفاة الجيلي. وتشير الصحيفتان أيضاً إلى محاولات إخفاء البرنامج بعد صدور الاتهامات الأمريكية، حيث تضمنت التعليمات الصادرة عن الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى العميد طارق حسين «إزالة جميع آثار» أنشطة المشروع.

وردا على هذه الاتهامات شكّل الفريق البرهان لجنة داخلية للتحقيق ضمت في عضويتها العميد طارق حسين - مخطط ومنفذ المشروع- وأصدرت اللجنة تقريراً أولياً في يوليو ينفي وجود أي أثر لأسلحة كيمائية.

لكن الملف الأمني الذي نشرته الصحيفتان يتضمن رسائل صوتية ونصية للفريق أول عبد الفتاح البرهان والعميد طارق حسين تشتمل على كل أنشطة المشروع من بداية التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ، وصولاً إلى رسالة الفريق البرهان التي يطلب فيها إزالة آثار المشروع. ويتضمن الملف الأمني كذلك رصد واختراق هواتف كبار الضباط في القوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية.

هذا وخلُصت الصحيفتان إلى أن تحويل مواد مخصصة للمياه إلى أدوات حرب قد يحمّل المسؤولين عن التوريد والتخزين مسؤوليات إضافية، ولكن لا بد من الوصول إلى مواقع الإنتاج أو بقايا الذخائر أو الشهود للجزم بطبيعة المواد ومكان استخدامها. وأضافت أن السودان طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتبقى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجهة الأهم لإجراء تحقيق مستقل يُحدد ما إذا كان الكلور قد استُخدم كسلاح، ومن أصدر الأوامر، وكيف جرى تأمين المواد والمخزون.

أقلعت طائرة من مطار مروي في 22 يوليو لاختبار الذخيرة، وهو اختبار وُصف لاحقاً بأنه ناجح. وتظهر مقاطع مصورة ما يبدو أنه اختبارات لقنابل كيميائية، إذ يظهر بعد الانفجار بخار أصفر قالت مصادر وخبراء إنه يتوافق مع صفات غاز الكلور

صمت تام في الخرطوم

في مواجهة هذه التسريبات في اثنتين من كبريات الصحف الأمريكية، اختارت سلطة قائد الجيش الصمت التام، ولم يصدر أي تعليق رسمي من جانبها بشأن هذه الاتهامات المعززة بالأدلة والبراهين.

ورغم محاولات بعض المناصرين للجيش لتغطية هذا الفراغ ومحاولة ربط هذه التسريبات بدولة الإمارات وصدور تقرير لجنة الخبراء، إلا أن الصمت الرسمي في مواجهة هذه الاتهامات الخطيرة يترك الكثير من علامات الاستفهام، خصوصًا أن السودان ما يزال يتمتع بعضوية المكتب التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومقرها في لاهاي.

وكانت حكومة الفريق البرهان قد كشفت في وقت سابق عن تقديم لجنة التحقيق التي شكلتها للنظر في هذه الاتهامات لتقرير أولي ووعدت بأن تقدم اللجنة تقريرها النهائي في وقت قريب دون أن يصدر هذا التقرير حتى الآن، ورغم مرور أكثر من عام على صدور هذه الاتهامات بعد أن كانت التسريبات الأولى قد نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في يناير 2025.

تصعيد أمريكي

بدأت القضية في مايو 2025، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن فرض عقوبات على السودان بعد اتهام القوات المسلحة باستخدام أسلحة كيميائية خلال الحرب مع قوات الدعم السريع عام 2024. وشملت تلك الإجراءات فرض قيود على الصادرات الأمريكية إلى السودان، وتقييد وصول الحكومة السودانية إلى خطوط الائتمان الحكومية الأمريكية.

وفي 29 مايو2025، أصدر الفريق عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش، قراراً بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الاتهامات الأمريكية، ضمت ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات العامة، وكُلّفت بإجراء تحقيق ورفع تقرير بشكل عاجل بشأن الاتهامات. الملفت أن اللجنة ضمت في عضويتها العميد طارق حسين الذي تتهمه الإدارة الامريكية بإدارة برنامج غاز الكلور.

وفي يوليو من نفس العام 2025، أكد السودان خلال مشاركته في الدورة الـ109 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي تعامله مع الاتهامات الأمريكية بجدية وشفافية، وقالت الخارجية آنذاك إن الحكومة شرعت في اتخاذ إجراءات للتعامل معها، في حين أبدى الجانب الأمريكي استعداده لتزويد الخرطوم بالمعلومات المتعلقة بالاتهامات.

نفي متكرر

الواضح أن حكومة الفريق البرهان ورغم تشكيلها للجنة تحقيق وطنية، إلا أنها اختارت إنكار هذه الاتهامات وفي نفس الوقت لم تعلن عن أي إجراءات تسمح بموجبها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأداء دورها في التحقق من هذه الاتهامات.

فحتى بعد إعلان العقوبات الأمريكية في يوليو 2025، جددت وزارة الخارجية السودانية رفضها للعقوبات الجديدة، وقالت إنها تستند إلى مزاعم باطلة بشأن استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية خلال الحرب.

وأكدت الوزارة، في بيان، رفضها العقوبات الأحادية وغير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن الاتهامات سبق أن نفتها الحكومة، وأنها ظهرت بداية في وسائل إعلام استناداً إلى مصادر مجهولة. وأضافت أن السودان لا ينتج أو يمتلك أو يستخدم الأسلحة الكيميائية، ويلتزم بتقديم الإخطارات الدورية المنصوص عليها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وأوضحت الخارجية السودانية أن الحكومة تعاملت عبر قنوات اتصال فنية مع الجانب الأمريكي للاطلاع على المعلومات التي استندت إليها واشنطن، مجدِّدة استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الجهات الدولية المختصة للتحقق من المزاعم وفق الأطر القانونية والفنية.

محامو الطوارئ يعبرون عن قلقهم إزاء هذه الاتهامات

صدر العديد من ردود الفعل عن القوى المدنية السودانية وفي مقدمتها محامو الطوارئ، حيث أصدروا بياناً بتاريخ 6 سبتمبر عبروا فيه عن قلقهم البالغ إزاء التقارير والتحقيقات المنشورة بشأن استخدام القوات المسلحة السودانية المزعوم لغاز الكلور السام في سياق العمليات العسكرية الجارية منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، ولا سيما الوقائع المبلَّغ عنها في محيط مصفاة الجيلي شمال الخرطوم خلال سبتمبر 2024.

وتؤكد المجموعة أن إمكاناتها الحالية لا تتيح لها إجراء التحاليل المختبرية والفحوص الفنية اللازمة لإثبات نوع المادة المستخدمة أو تحديد المسؤولية الجنائية الفردية بصورة قاطعة. وأكد البيان أن هذه المزاعم تأتي في سياق سجل طويل من الانتهاكات المرتبطة بالنزاعات في السودان، بما في ذلك القصف الجوي للمناطق المأهولة، والهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، واستهداف المدنيين والأعيان المدنية، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، ما يؤكد أهمية عدم تركها دون تحقق مستقل، ولا سيما في ظل استمرار الحرب وغياب المساءلة عن انتهاكات سابقة.

وطالب محامو الطوارئ بإجراء تحقيق فني دولي مستقل وعاجل للتحقق من مزاعم استخدام غاز الكلور أو غيره من المواد الكيميائية السامة في العمليات العسكرية بالسودان، وفحص الأدلة والمعلومات المتاحة وفق المعايير الدولية. وتمكين الخبراء الدوليين من الوصول الآمن وغير المشروط إلى المواقع المعنية، وفحص بقايا الحاويات والذخائر والطائرات ووسائل الإطلاق، ومقابلة الشهود والضحايا بصورة مستقلة وآمنة.

ودعا البيان القوات المسلحة السودانية للتعاون الكامل مع أي تحقيق مختص، والكشف عن السجلات ذات الصلة باستيراد وحيازة وتخزين ونقل واستخدام الكلور والمواد الكيميائية ذات الصلة، وعن الوحدات التي كانت تدير العمليات الجوية في المواقع والتواريخ محل التحقيق، وضمان حماية المواقع والأدلة المادية والوثائق والسجلات والأدلة الرقمية من العبث أو النقل أو الإتلاف، والحفاظ عليها وفق المعايير الدولية لسلسلة الحيازة، مع توفير الحماية للشهود والضحايا.

وطالب محامو الطوارئ بنشر نتائج التحقيق بشفافية، بما يشمل تحديد طبيعة المادة المستخدمة، ومواقع وتواريخ استخدامها، ووسائل إيصالها، والوحدات المنفذة، وسلسلة القيادة، وتحديد المسؤولين عن إصدار الأوامر أو تنفيذها أو إخفاء الأدلة، متى أثبتت الأدلة ذلك.

الأسلحة الكيميائية ليست موضوع سجال سياسي

من جانبه، أعلن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) أنه تابع بقلق بالغ ما نشرته صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» من تحقيقات مدعومة بوثائق وصور ومقاطع فيديو ورسائل، تشير إلى أن القوات المسلحة السودانية أنشأت برنامجاً سرياً لإنتاج وتخزين ذخائر محملة بغاز الكلور واستخدمتها في الحرب، وأن قيادات عسكرية عليا، وفي مقدمتها قائد القوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، كانت على علم مباشر بالبرنامج وشاركت لاحقاً في محاولة محو آثاره. كما أورد التقريران اتهامات بتحويل أسطوانات كلور مخصصة لتنقية مياه الشرب، وصلت عبر برامج أممية ومنظمات إغاثة دولية لخدمة المدنيين، إلى الاستخدام العسكري.

ونوه التحالف في بيان بتاريخ 7 سبتمبر 2026 أن هذه المعلومات ذات خطورة بالغة إذ توثق لإنتاج وتخزين واستخدام سلاح محظور دولياً، وهو أمر لا يجوز التعامل معه كمادة للسجال السياسي، ولا يفيد الإنكار في مواجهته، فاستخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب وانتهاك صارخ لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتحويل مواد جاءت لإنقاذ الأرواح إلى أدوات للقتل يمثل جريمة مضاعفة بحق الشعب السوداني، واختراق كبير للقانون الإنساني الدولي.

ودعا البيان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الشروع العاجل في تحقيق تقني مستقل وشفاف، مع تمكين خبرائها من الوصول دون قيود إلى المواقع والوثائق والشهود وتحديد المسؤوليات تمهيداً لمحاسبة كل من يثبت تورطه.

إلزامية التحقيق الدولي

تمترس حكومة الفريق البرهان خلف الإنكار لن يزيد الوضع إلا تعقيدًا، وسينقل المواجهة في القريب العاجل إلى مواجهة مع الدول الغربية ككل، ومن ثم مع المجتمع الدولي بالنظر لخطورة هذه الاتهامات.

حيث تسمح اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتفعيل آلية «التفتيش الاستثنائي» أو «التفتيش عند الطلب» للتحقق من صحة الادعاءات في حال تقديم دولة عضو لاتهامات في حق دولة أخرى أو ظهور أدلة موثقة. وتتيح هذه الآلية لأي دولة عضو أن تطلب تفتيشاً في أي موقع مشتبه به في دولة عضو أخرى دون سابق إنذار. في هذه الحالة، تتولى الأمانة الفنية للمنظمة إخطار الدولة (المتهَمة) فوراً بطلب التفتيش، وتتحرك بعثة التفتيش إلى الموقع المعني.

وتلزم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الدولة التي تواجه الاتهامات بالسماح لفريق التفتيش بالوصول إلى الموقع المعني (مع وجود تدابير لحماية المعلومات الحساسة غير ذات الصلة) وإجراء تحقيق ميداني وجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود ومن ثم ترسل العينات إلى مختبرات المنظمة المعتمدة دولياً ليصدر بعدها التقرير الفني الذي يعتمد على النتائج المختبرية والشهادات والملاحظات الميدانية، لينتقل بعدها التقرير إلى مرحلة الإجراءات الدبلوماسية والقانونية.

الخيارات تبدو محدودة أمام قائد الجيش، فإما الامتثال لمتطلبات التحقيق الدولي عبر المنظمة الدولية المختصة، وإما الدخول في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة والدول الغربية. ولعل في تجربة نظام الرئيس بشار الأسد عبرة لمن يعتبر.

صورة منشورة لاختبارات استخدام السلاح الكيميائي في السودان

الصمت الرسمي في مواجهة هذه الاتهامات الخطيرة يترك الكثير من علامات الاستفهام خصوصًا أن السودان ما يزال يتمتع بعضوية المكتب التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 10 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تحذر من تأجيج شبكات الدعم الخارجي للنزاع وتفاقم الأذى الذي يلحق بالمدنيين

جنيف: (ديسمبر)

قدمت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان يوم الاثنين الماضي تقريرها الثالث إلى مجلس حقوق الإنسان، بعنوان «تأجيج النزاع في السودان: الأسلحة والمقاتلون وشبكات الدعم الخارجي»، محذرة من أن الحرب لم تعد تُدار داخل الحدود السودانية وحدها، بل أصبحت تعتمد على شبكات عابرة للحدود توفر السلاح والتكنولوجيا والمقاتلين والتمويل واللوجستيات لطرفي النزاع بدرجات متفاوتة. ويعرض التقرير صورة قاتمة لتأثير هذا الدعم في مسار الحرب، إذ يرى أن تدفق الأسلحة وتجنيد الأفراد الأجانب مكّنا القوات المتحاربة من تطوير قدراتها العسكرية وتنفيذ عمليات أبعد نطاقاً وأكثر تدميراً، بينما ظل المدنيون يتحملون الكلفة الأكبر. ولا تقتصر النتائج على ارتفاع أعداد الضحايا، بل تشمل تدمير المستشفيات والمدارس والأسواق ومرافق المياه والكهرباء والوقود وتعطيل الخدمات الأساسية وتوسيع دائرة النزوح وانعدام الأمن الغذائي.

وقال رئيس البعثة، الخبير الأممي محمد شاندي عثمان في إحاطته للمجلس، إن ما وثقته البعثة «لا يقتصر على انتهاكات تقع داخل حدود السودان، بل يتعلق أيضاً بحرب تُدار جزئياً من خارج السودان، عبر شبكات دعم خارجي معقدة تمتد عبر عدة قارات». وأوضح أن هذه الشبكات لا تقتصر على شحنات السلاح، وإنما تشمل الطائرات المسيرة والتكنولوجيا العسكرية والخبراء والتدريب والتمويل والدعم اللوجستي، في منظومة تربط بين «مصالح وأسلحة ورجال وأموال قادمة من خارج السودان». وجاء في تقرير البعثة أن استمرار هذا الدعم يستدعي تدقيقاً دولياً مكثفاً خصوصاً عندما يساهم في عمليات تنطوي على انتهاكات خطيرة وجرائم دولية.

وخلصت البعثة إلى أن تدفقات السلاح والتكنولوجيا أسهمت في توسيع العمليات القتالية وإطالة أمد الحرب، داعية الدول إلى تفكيك شبكات الإمداد غير المشروعة وتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على دارفور والنظر في توسيعه ليشمل كامل السودان.

الطائرات المسيرة تعيد رسم ساحات القتال

يبرز الاستخدام المتزايد للطائرات المسيرة بعيدة المدى باعتباره أحد أخطر التحولات في الحرب. وقالت البعثة إن هذه الطائرات «أعادت تعريف ساحات القتال»، إذ أتاحت للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضرب أهداف بعيدة عن خطوط المواجهة، ونقل الخطر إلى مناطق مدنية كانت تعتبر أكثر أمناً نسبياً.

وحددت البعثة نتيجتين مترابطتين: أولاهما أن الطائرات المسيرة بعيدة المدى أعادت تشكيل طبيعة المعارك وحدودها الجغرافية، وثانيتهما أن هذه القدرات لم تظهر من تلقاء نفسها، بل استندت إلى دعم خارجي شمل «الأسلحة والتكنولوجيا واللوجستيات والتدريب والأفراد». وأكد رئيس البعثة أن ارتفاع القدرات التقنية لم يوفر حماية أكبر للمدنيين، بل أتاح للطرفين ضرب البنية التحتية من مسافات بعيدة مع تقليل مخاطر المواجهة المباشرة على القوات المهاجمة.

ووثق تقرير البعثة سلسلة من الهجمات التي قال إنها تكشف الآثار الإنسانية للحرب بالطائرات المسيرة. ففي كالوقي بولاية جنوب كردفان، نُسبت إلى قوات الدعم السريع هجمات متتابعة استهدفت روضة أطفال أثناء حفل مدرسي ثم فرق الإنقاذ التي وصلت إلى المكان ثم سيارة كانت تنقل المصابين إلى المستشفى. وأسفر التسلسل، وفق التقرير، عن مقتل 114 شخصاً بينهم نحو 60 طفلاً.

وقال رئيس البعثة إن ما حدث في كالوقي لا يمكن تبريره بلغة العمليات العسكرية، مشيراً إلى أن الهجمات طالت الأطفال ثم من حاولوا إنقاذهم وإسعافهم. واعتبر أن هذا النمط قد يرقى إلى جرائم حرب، مع التأكيد على أن التقييم القانوني النهائي يتطلب فحصاً شاملاً للأدلة والظروف المحيطة بكل واقعة.

وفي مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، وثقت البعثة ضربات متكررة بالطائرات المسيرة بين مايو وأغسطس 2026، قالت إنها ألحقت أضراراً متراكمة بالكهرباء والوقود والبنية التحتية الأساسية. وأدى ذلك إلى تعقيد حصول السكان على المياه والرعاية الصحية والنقل، في مدينة تعاني أصلاً من ضغط شديد وحصار جزئي.

أما في مدينة الضعين، عاصمة ولاية شرق دارفور، فنسب التقرير إلى القوات المسلحة السودانية ضربة أصابت مستشفى تعليمياً رئيسياً. وقال إن الهجوم أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 70 شخصاً، وأخرج المستشفى من الخدمة وحُرم أكثر من مليوني شخص من خدمات صحية أساسية في منطقة تضرر نظامها الصحي بشدة بسبب الحرب ونقص الموارد.

شبكات دعم عابرة للحدود

لا يكتفي تقرير البعثة بتوثيق الهجمات، بل يتتبع مسارات السلاح والمقاتلين والتمويل التي تسمح باستمرارها. وقالت البعثة إن شبكة عابرة للحدود وفّرت لقوات الدعم السريع أسلحة وطائرات مسيّرة ومعدات ولوجستيات وأفراداً، وإن الشبكة مرتبطة بجهات في الإمارات وتشاد وجنوب شرق ليبيا وبونتلاند في الصومال.

كما أفادت البعثة بأنها وثقت مشاركة ما يصل إلى ألفي متعاقد عسكري كولومبي سابق في تشغيل الطائرات المسيرة القتالية والمدفعية والأسلحة المتطورة إلى جانب وحدات من قوات الدعم السريع في دارفور وكردفان. وأضافت إن ما ظهر للبعثة ليس عمليات فردية معزولة، بل «سلاسل إمداد وسلاسل تدريب وسلاسل أموال، وسلاسل مقاتلين مرتزقة» تمتد عبر عدة بلدان استُخدمت لتيسير إيصال الأفراد والتدريب والأسلحة والإمدادات اللوجستية إلى قوات الدعم السريع داخل السودان.

يعرض التقرير صورة قاتمة لتأثير دعم الطرفين بالسلاح في مسار الحرب، إذ يرى أن تدفق الأسلحة وتجنيد الأفراد الأجانب مكّنا القوات المتحاربة من تطوير قدراتها العسكرية وتنفيذ عمليات أبعد نطاقاً وأكثر تدميراً، بينما ظل المدنيون يتحملون الكلفة الأكبر

وقالت الخبيرة الأممية منى رشماوي، عضو البعثة، إن الشبكات العابرة للحدود زودت قوات الدعم السريع بالأفراد الأجانب والتدريب والأسلحة والإمدادات اللوجستية، وإن هذا الدعم أسهم في عملياتها في مخيم زمزم ثم خلال السيطرة على الفاشر، حيث وثقت البعثة انتهاكات جسيمة وجرائم دولية، بما في ذلك سلوك يحمل سمات الإبادة الجماعية.

وفي المقابل، أوضح التقرير أن التحقيق في الدعم الخارجي للقوات المسلحة السودانية لا يزال في مراحله الأولى، لكنه خلص إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة استخدمت طائرات مسيّرة موردة من الخارج في عمليات ألحقت أضراراً بالمدنيين والأعيان المدنية. وتشدد البعثة بذلك على ضرورة التحقيق في الدعم المقدم إلى الطرفين، وإن كانت تفاصيل الشبكات المرتبطة بقوات الدعم السريع أكثر توثيقاً في التقرير الحالي.

انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب

خلصت البعثة إلى وجود «أسباب معقولة للاعتقاد» بأن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ارتكبتا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد ترقى إلى جرائم حرب. وأكد التقرير أن تعمد توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية يشكل جريمة حرب، وأن أنماط الهجمات الموثقة تكشف تجاهلاً مقلقاً لمبدأي التمييز والتناسب.

ودعت البعثة الدول إلى وقف الدعم العسكري الذي يغذي الانتهاكات والتحقيق في الأفراد والكيانات التي تعمل من أراضيها أو عبرها وإنفاذ حظر الأسلحة وحماية الشهود وحفظ الأدلة. كما شددت على أن المساءلة يجب أن تشمل كامل سلسلة المسؤولية، من المخططين والممولين والموردين إلى المنفذين، وأن يحصل الناجون على المساعدة وسبل الانتصاف والتعويض.

وقالت الخبيرة جوي نجوزي إيزيلو، عضو البعثة، إن المساءلة لا ينبغي أن تقتصر على من يضغطون على زر الإطلاق أو يقودون الطائرات المسيرة، بل يجب أن تمتد إلى من يأمرون بالجرائم أو يمولونها أو يوفرون لها السلاح والإمدادات أو يسهلون ارتكابها. وأضافت أن حماية المدنيين تتطلب النظر ليس فقط إلى ساحات القتال، بل أيضاً إلى غرف الاجتماعات والبنوك ومخازن الأسلحة خارج السودان.

مسؤولية الدول وحماية الضحايا

هذا وقد أكدت البعثة أن مسؤولية حماية المدنيين لا تقع على عاتق أطراف القتال وحدها، بل تشمل أيضاً الدول التي تنطلق منها عمليات نقل السلاح أو تمر عبر أراضيها شبكات المقاتلين والتمويل. وترى أن على هذه الدول اتخاذ إجراءات معقولة لمنع الانتهاكات عندما يكون خطر استخدامها متوقعاً، والتحقيق في الأفراد والكيانات التي تعمل ضمن ولاياتها، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة والجهات القضائية المختصة. ويكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة في ظل اتساع نطاق الهجمات الجوية، لأن نقل الطائرات المسيرة أو مكوناتها والتدريب على تشغيلها قد يغير ميزان القوة ويجعل المدنيين عرضة للخطر في مناطق بعيدة عن الجبهات.

وشددت البعثة كذلك على أن حفظ الأدلة بات مهمة عاجلة، إذ إن استمرار القتال والنزوح والتهديدات التي يتعرض لها الشهود والصحفيون والمحامون يهدد بإخفاء كثير من الوقائع. ولهذا تطالب بتوفير حماية فعلية للضحايا والشهود، وضمان وصولهم إلى المعلومات وسبل الانتصاف، وعدم استخدام المساعدات أو مسارات التفاوض غطاءً لتعطيل التحقيقات. وبالنسبة إلى ملايين السودانيين الذين فقدوا منازلهم أو مصادر دخلهم أو إمكانية الوصول إلى العلاج والتعليم، فإن المساءلة ليست مطلباً قانونياً مجرداً، بل جزء من استعادة الثقة وإرساء شروط سلام قابل للاستمرار.

مداولات مجلس حقوق الإنسان

عكست مداخلات الدول خلال مناقشة التقرير انقساماً بين من يرى أن استمرار البعثة شرط أساسي للتوثيق والمساءلة، ومن يحذر من آليات دولية لا تحظى بموافقة الحكومة السودانية.

وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من استمرار تدهور الوضع مع دخول الحرب عامها الرابع، مشيراً إلى أن أطراف النزاع تواصل مهاجمة الأسواق والمستشفيات ومحطات الوقود وغيرها من المرافق المدنية. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء التدخلات الخارجية والعودة إلى حكم مدني شامل.

وأعلن الاتحاد الأوروبي ودول الشمال والبلطيق وألمانيا وسويسرا وآيرلندا وهولندا واليابان وأستراليا دعمهم استمرار عمل البعثة وتجديد ولايتها. وقالت السويد، باسم دول الشمال والبلطيق، إن «تجديد ولاية البعثة وإتاحة وصولها إلى السودان يظلان أمراً أساسياً». وأكد الاتحاد الأوروبي أن التقارير المستقلة ضرورية للحماية والمساءلة، فيما شددت المملكة المتحدة على أن عمل البعثة يمهد للعدالة ويجب أن يستمر. كما دعمت ألمانيا مشروع القرار البريطاني الخاص بتمديد الولاية، بينما قالت سويسرا إن التجديد ضروري حتى تتمكن البعثة من استكمال توثيق الانتهاكات ومواجهة الإفلات من العقاب.

وفي المقابل، أعربت الصين وروسيا عن تحفظات بشأن الولاية. وأكد المندوب الصيني أن البعثة أُنشئت «من دون موافقة الحكومة السودانية منذ البداية»، داعياً إلى عدم توسيع ولايتها مع تجاهل اعتراض الخرطوم واحترام السيادة الوطنية. وركزت مصر وتركيا وقطر والأردن وليبيا وعدد من الدول العربية والأفريقية على وحدة السودان وسيادته والحل السياسي والوساطة الإقليمية، من دون إعلان صريح في النص المقدم عن تأييد التجديد أو رفضه. وقالت تركيا إن إضعاف مؤسسات الدولة لن يقود إلى السلام وإن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الأكثر فاعلية لإنهاء النزاع.

أما رئيسة وفد السودان فهاجمت التقرير ومنهجية البعثة، ووصفت الحرب بأنها «حرب بالوكالة»، معتبرة أن الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع، ولا سيما من الإمارات، هو السبب الرئيسي في استمرار القتال وانتشاره. وقالت إن السودان يرفض آليات خارجية تحل محل المؤسسات الوطنية، ودافعت عن لجنة التحقيق الوطنية، مشيرة إلى تسجيل عشرات الآلاف من الشكاوى وفتح تحقيقات في قضايا الاغتصاب والاختفاء القسري والقتل. كما رأت أن وجود آليات أممية أخرى تعمل بموافقة الحكومة يجعل إنشاء آلية إضافية أمراً غير ضروري.

مطالب المجتمع المدني

بدورها، ضغطت منظمات حقوقية ومنصات مجتمع مدني في الجلسة من أجل تمديد أقوى وأطول للولاية. ودعا ائتلاف السودان إلى استمرار التحقيقات وتوثيق الانتهاكات وحفظ الأدلة وتحديد المسؤولين، وطالب بأن تتعامل البعثة والمجلس بالجدية نفسها مع جميع الدول والكيانات التي تقدم دعماً خارجياً لأي طرف من دون انتقائية.

كما وجه تحالف يضم 63 منظمة مجتمع مدني، بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، رسالة مشتركة إلى المجلس تطالب بـ«تمديد ولاية البعثة لعامين كاملين، بدلاً من التجديد السنوي الذي يحد من قدرتها على التخطيط واستقطاب الخبراء والاحتفاظ بالموظفين وإجراء تحقيقات طويلة ومعقدة». وطالبت هذه المنظمات بـ«تعزيز قدرات البعثة على جمع الأدلة وحفظها وتحديد المسؤولين عن انتهاكات طرفي الحرب والتحقيق في دور الأطراف الخارجية التي تغذي النزاع»، مؤكدة أن «التقاعس عن دعم البعثة يعني عملياً منح مزيد من الوقت للإفلات من العقاب».

هذا، ومن المتوقع أن يصوت مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الحالية على مشروع القرار الخاص بتجديد ولاية البعثة. ويرى المراقبون أن التصويت سيكون اختباراً دقيقاً للتوازن بين خطاب السيادة الوطنية الذي تتمسك به الخرطوم وحلفاؤها، من جهة، وبين مطالب العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب التي يرفعها ضحايا الانتهاكات وحلفاؤهم، من جهة أخرى. فإما أن تتحول التحذيرات المتكررة من شبكات الدعم الخارجي واستخدام الطائرات المسيرة ضد المدنيين إلى إجراءات ملموسة توقف تدفق السلاح والمرتزقة وتكرس المساءلة على امتداد سلسلة المسؤولية، وإما أن تبقى مجرد بيانات تُضاف إلى سجل طويل من النداءات.

المسيرات «أعادت تعريف ساحات القتال»، إذ أتاحت للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضرب أهداف بعيدة عن خطوط المواجهة، ونقل الخطر إلى مناطق مدنية كانت تعتبر أكثر أمناً نسبياً

جوع السودانيين بين ارتفاع الخبز وتعطل التطبيقات البنكية

معاناة مضاعفة في أول الشهر تهدد حياة الملايين

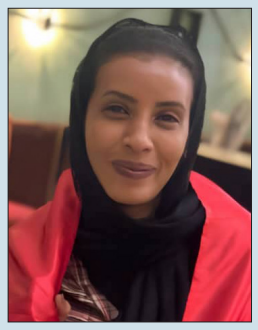

شيماء تاج السر، المحامية

مشهد يومي يتكرر..

في صباح باكر من كل شهر، ومع إشراق أول أيامه، يستيقظ الملايين من السودانيين على أمل صرف رواتبهم أو معاشاتهم التي أودعتها الجهات الرسمية في حساباتهم البنكية. لكن هذا الأمل سرعان ما يتحول إلى كابوس حين تتعطل التطبيقات البنكية وفي مقدمتها «بنكك» و«فوري» اللذين أصبحا شريان الحياة المالية لأكثر من 70% من السودانيين داخل البلاد وخارجها.

فجأة يجد المواطن السوداني نفسه عالقاً بين رغيف الخبز الذي قفز سعره إلى 400 جنيه وبين حسابه البنكي، الذي يحتوي على راتبه لكنه أصبح عصياً على السحب أو التحويل. إنها أزمة مزدوجة تضرب الطبقات الفقيرة والمتوسطة وتفضح فشلاً حكومياً متراكماً في إدارة أبسط متطلبات الحياة اليومية.

حين يصبح الرغيف ترفاً

لم يعد الخبز في السودان مجرد سلعة غذائية أساسية بل أصبح مقياساً للمعاناة اليومية. ففي غضون أشهر قليلة قفز سعر رغيف الخبز من 50 جنيهاً إلى 400 جنيه أي بزيادة قدرها 700%، في مشهد يعجز عنه المنطق الاقتصادي. ويعزو مراقبون هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها انهيار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار مما رفع تكلفة استيراد القمح والوقود، وإلغاء الدعم التدريجي للخبز وفقاً لسياسات التقشف التي تنتهجها الحكومة، واحتكار المضاربين للمخزون الاستراتيجي من الدقيق، في غياب رقابة فعالة، وتكاليف النقل التي تضاعفت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

الأرقام تتحدث بوضوح: الأسرة السودانية المتوسطة التي تستهلك 5 أرغفة يومياً كانت تنفق نحو 250 جنيهاً شهرياً على الخبز قبل عام أما اليوم فتنفق أكثر من 60 ألف جنيه، أي ما يعادل أكثر من نصف دخلها الشهري في كثير من الحالات. وهذا يعني أن ملايين الأسر أصبحت مضطرة للاختيار بين الخبز والدواء أو التعليم أو حتى الكهرباء.

تعطل التطبيقات البنكية وانهيار الخدمات الرقمية

في الوقت الذي كانت فيه التكنولوجيا المالية تمثل أمل السودانيين في التغلب على أزمة السيولة النقدية التي ضربت البلاد منذ سنوات وإتاحة التحويلات السريعة للأسر المغتربة إذا بهذه التطبيقات «بنكك» و«فوري» تحديداً تتحول إلى مصدر إضافي للعذاب.

ففي أول كل شهر، ومع تدفق الرواتب والمعاشات تشهد هذه التطبيقات أعطالاً متكررة تتراوح بين بطء شديد في الاستجابة يستمر لساعات وأحياناً أياماً، وانقطاع الخدمة كلياً عن بعض المناطق أو فئات المستخدمين، وأخطاء في التحويلات تؤدي إلى تجميد الأرصدة أو فقدانها مؤقتاً.

هذه الأعطال ليست عابرة أو تقنية بحتة بل إنها تصنع – حسب خبراء قطاع الاتصالات –بقصد من قبل السلطة الحاكمة التي تعزو مشكلة انهيار اقتصاد السودان في هذه التحويلات البنكية.

جوع يتربص بالبسطاء

أنا معلم متقاعد، راتبي 120 ألف جنيه وخبز اليوم يكلفني 2000 جنيه لعائلتي المكونة من 5 أفراد. منذ ثلاثة أيام وأنا أحاول سحب راتبي عبر تطبيق «بنكك» لكن الخدمة معطلة. اضطررت للاقتراض من جاري لشراء الخبز. هكذا يصف أحمد عثمان (62 عاماً) معاناته.

أما فاطمة، وهي أرملة تعول ثلاثة أبناء، فتقول: ابني المغترب في السعودية يرسل لي الدعم عبر (فوري) كل أول الشهر. هذا الشهر وبسبب التعطل لم أستطيع الاستفادة من المبلغ إلا بعد أسبوع، وفي تلك الفترة كنت أنا وأولادي ننام على وجبة واحدة من الفول الجاف. أخشى أن لا نتحمل أكثر.

وتتوالى القصص المماثلة من ولايات الخرطوم وبحري وأم درمان، ومن مدن مثل ود مدني والأبيض وبورتسودان، وكذلك من دول اللجوء، حيث يعتمد المغتربون بشكل كلي على هذه التطبيقات لإرسال الدعم لعائلاتهم، وفي كثير من الحالات أدى التعطل إلى تأخير دفع الإيجارات وصرف الأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة ودفع فواتير الكهرباء والمياه، بل وشراء الحليب للأطفال الرضع.

قراءة في الأسباب: إهمال حكومي أم تعذيب متعمد؟

يتساءل المواطنون بمرارة: لماذا لا توجد حلول لهذه المشكلات المتكررة؟، ولماذا لا يتم تطوير الأنظمة أو استبدالها بأنظمة أكثر استقراراً؟، ولماذا تظل الجهات الرقابية صامتة؟.

الواقع أن إهمال الحكومة لهذا القطاع الحيوي لا يمكن تفسيره إلا بغياب الإرادة السياسية أو بسياسة متعمدة لإبقاء المواطن في حالة من التبعية والضعف. ففي بلد يعاني من حرب أهلية وأزمة اقتصادية خانقة قد يكون تعطيل الخدمات المالية وسيلة لإحكام السيطرة أو للتغطية على فساد مالي في صرف الرواتب أو توزيع الدعم.

بعض المحللين يذهب إلى أبعد من ذلك، معتبرين أن ما يحدث هو عقاب جماعي للسودانيين خاصة أولئك الذين يعبرون عن معارضتهم للسلطة الحاكمة، أو الذين يقطنون مناطق تشهد نزاعات مسلحة. فتعطيل التطبيقات في أول الشهر يُحدث شللاً شاملاً للحياة الاقتصادية ويزيد من الغضب الشعبي، مما يُرهق أي تحرك اجتماعي أو سياسي.

الموت جوعاً ليس تهديداً مجازياً

الأرقام الصادرة عن منظمات إنسانية محلية ودولية ترسم صورة قاتمة: نحو 15 مليون سوداني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم أكثر من 3 ملايين على شفا المجاعة. ومع استمرار تعطل الخدمات المالية وارتفاع الأسعار يتحول الجوع من خطر مستقبلي إلى واقع يومي.

في الأحياء الفقيرة بالخرطوم بدأت تظهر حالات إغماء بين كبار السن والأطفال بسبب نقص التغذية. وتحدثت تقارير طبية غير رسمية عن وفيات مرتبطة مباشرة بالجوع في عدة ولايات لكن الأرقام الرسمية ما تزال غائبة، في مشهد يذكّر بأسوأ فترات المجاعات في التاريخ السوداني.

أرقام صادمة: الخبز والتطبيقات بالأرقام

سعر رغيفة الخبز الآن: 400 جنيه مقابل 50 جنيهاً قبل عام. نسبة السودانيين الذين يعتمدون على التطبيقات البنكية في صرف الرواتب: أكثر من 70% وفقاً لبنك السودان المركزي. حجم التحويلات عبر «فوري» شهرياً يتجاوز 300 مليار جنيه تغذيها تحويلات المغتربين. معدل الأعطال في أول كل شهر يصل إلى 80% من وقت الذروة حسب رصد ميداني. عدد الأسر التي اضطرت للاقتراض بسبب التعطل 6 من كل 10 أسر في مسح غير رسمي. متوسط الدخل الشهري للأسرة المتوسطة 250 ألف جنيه تنفق منه 60 ألفاً على الخبز فقط.

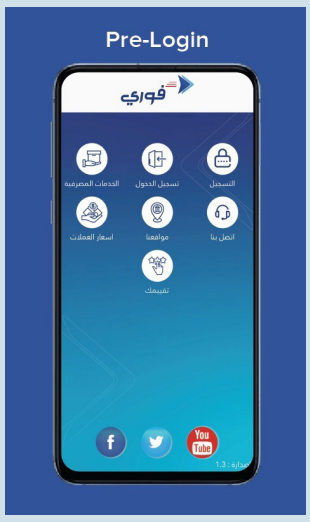

أين أنتم أيها المسؤولون؟

أيها القائمون على أمر هذه البلاد، أليس من واجبكم توفير لقمة العيش الآمنة لكل مواطن؟، ألم تتعلموا من دروس الماضي أن الجوع ليس سلاحاً ذا حدين بل هو قنبلة موقوتة ستنفجر في وجوه الجميع؟. نحن لا نطلب المستحيل بل نطلب فقط تثبيت سعر الخبز وتوفير الدعم العاجل للقمح وتطوير التطبيقات البنكية ورفع كفاءتها مع إنشاء أنظمة احتياطية ومحاسبة المقصرين من مسؤولي البنوك وشركات الاتصالات، والإفصاح عن أسباب الأعطال، الوخطة العلاج دون تبريرات واهية، وتوفير بدائل نقدية في حالات التعطل كزيادة نقاط الصرف أو تفعيل الصرافات الآلية.

كيف نخرج من هذا المأزق؟

لا حل دون تغيير جذري في نهج إدارة الدولة. يجب أن تتحول الحكومة من حالة اللامبالاة إلى حالة الاستجابة الفورية. ومن المقترحات العملية إنشاء صندوق طوارئ لدعم الخبز ممول من الموارد السيادية لتخفيف العبء عن المواطنين، وإطلاق منصة بديلة للتطبيقات الحالية بالتعاون مع شركات عالمية تكون أكثر أماناً واستقراراً، وتفعيل دور البنك المركزي في الرقابة الفعلية على أداء التطبيقات، وفرض غرامات على حالات التعطل، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في مراقبة أسعار السلع الأساسية وكسر الاحتكارات، واعتماد سياسات نقدية تحمي قيمة العملة وتوقف انهيارها عبر تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

صرخة لا تُسمع

في النهاية يبقى السؤال الأصعب: هل يسمع المسؤولون هذه الصرخة؟، أم أنهم يفضلون الاستمرار في برجهم العاجي بينما يموت السودانيون جوعاً وعجزاً؟.

ما يحدث في السودان اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو اختبار أخلاقي وإنساني لهذه الحكومة. فالمواطن لم يعد يقبل بالوعود، ولم يعد يثق في التصريحات الإعلامية، إنه يريد خبزاً ساخناً على مائدته، وراتباً في جيبه، وتطبيقاً يعمل دون تعطل. هذه هي أبسط حقوقه، وهذه هي واجبات الدولة.

فإلى متى يا حكومة الأمر الواقع ستتجاهلون أنين الجياع؟، وإلى متى ستظل التكنولوجيا أداة عذاب بدلاً من أن تكون أداة تحرر؟. حان الوقت لتتحركوا أو لتتركوا المكان لمن يستطيع.

مستقبل معلق على خيط رغيف

السودان بلد غني بالموارد والخيرات، لكنه يظل فقيراً في إدارتها. معاناة المواطنين اليوم ليست قدراً محتوماً بل نتيجة خيارات خاطئة وسياسات فاشلة، وإذا استمرت الحال على ما هي عليه فإن المستقبل سيكون أكثر قتامة، وستزداد أعداد الضحايا، وسيكون الخبز والتطبيقات مجرد عنوان لقصة أوسع من الفساد والانهيار.

صبراً يا سودان، فعلى أبواب الغد ربما يأتي من يصلح ما أفسده الدهر، ومن يعيد للخبز بركته، وللتطبيقات فائدتها، وللإنسان كرامته. أما اليوم فلنرفع صوتنا عالياً: لا للحكومة اللامبالية، ولا للجوع ولا للتعطيل.. نعم للحياة الكريمة.

فجأة يجد المواطن نفسه عالقاً بين رغيف الخبز الذي قفز سعره إلى 400 جنيه سوداني وبين حسابه البنكي الذي يحتوي على راتبه لكنه أصبح عصياً على السحب أو التحويل.. إنها أزمة تفضح فشلاً حكومياً متراكماً في إدارة أبسط متطلبات الحياة اليومية

الواقع أن إهمال الحكومة لقطاع الخدمات المالية لا يمكن تفسيره إلا بغياب الإرادة السياسية أو بسياسة متعمدة لإبقاء المواطن في حالة من التبعية والضعف

وفد من منظمة الصحة العالمية يتفقد مستشفيات الخرطوم الرئيسية

جنيف / الخرطوم: (ديسمبر)

قام ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان- الدكتور عبد الناصر أبوبكر- الأحد الماضي، بزيارة ميدانية إلى ثلاثة من مستشفيات الخرطوم الرئيسية، برفقة الدكتور محمود البدري، مدير عام وزارة الصحة بولاية الخرطوم، وذلك بغرض تقييم حجم الدمار الذي لحق بهذه المنشآت الطبية خلال النزاع المسلح ومناقشة أولويات وخطط استعادة الخدمات الصحية الأساسية مع سلطات الولاية وإدارات المستشفيات. واستمع الوفد كذلك إلى شرح مفصل من الأطباء والممرضين والفنيين حول احتياجات كل قسم لإعادة التشغيل.

وشملت الجولة مستشفى الخرطوم التعليمي ومستشفى العيون ومستشفى الأسنان. ويُعتبر مستشفى العيون، الذي تأسس عام 1889، أقدم منشأة صحية في البلاد حيث كان يؤدي دوراً محورياً كمركز لتدريب الأطباء المتخصصين إلى جانب تقديم الخدمات العلاجية. وقد عاين الوفد، خلال تفقده المستشفيات الثلاثة، أضراراً واسعة طالت المباني والمعدات الطبية، حيث دُمّرت غرف العمليات وفُقدت أجهزة التصوير الطبي وانهارت أجنحة وأقسام بأكملها ما جعلها خارج الخدمة تماماً.

وأكدت وزارة الصحة بالولاية أنها بدأت أعمال الترميم وإعادة التأهيل في المستشفيات الثلاثة لكن الجهود المبذولة لا تزال غير كافية لاستعادة وظائفها التخصصية. وشدد الدكتور محمود البدري، في حديثه مع ممثل المنظمة وفريقه، على الحاجة الملحة لإعادة تأهيل المرافق الثلاثة، داعياً منظمة الصحة العالمية والشركاء إلى المساعدة في حشد الموارد اللازمة لتسريع عملية ترميمها وإعادة فتحها.

وأكد الدكتور عبد الناصر أبوبكر أن الأضرار التي لحقت بهذه المستشفيات هائلة، وأن ترميمها يتطلب جهداً مشتركاً بين السلطات الصحية بالولاية والاتحادية والمنظمة والشركاء، مشيداً بالتزام الكوادر التي التقاهم والذين أبدوا استعدادهم للعودة إلى العمل فور توفير البيئة المناسبة والمعدات اللازمة.

وتعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارتي الصحة الاتحادية والولائية على توثيق احتياجات المستشفيات ذات الأولوية والتواصل مع المانحين والشركاء لحشد التمويل اللازم لإعادة تأهيلها وفتحها مرة أخرى في إطار جهود أوسع لإنعاش القطاع الصحي في البلاد.

الدكتور عبد الناصر أبوبكر، ممثل منظمة الصحة العالمية خلال جولته في مستشفيات الخرطوم الرئيسية

وقام إتعزَّز الليمون:

«النيوباتريمونيالية» السودانية.. ظاهرة أعمق من مجرد فساد

دكتورة ميمان الإمام

النيوباتريمونيالي (Neopatrimonialism)، مفهوم في علم السياسة يُستخدم لوصف نظام تبدو فيه الدولة، من الخارج، وكأنها حديثةٌ ومؤسسية، لكنها، في الواقع، تُدار وتعمل من خلال العلاقات الشخصية والولاءات وشبكات المصالح والفساد والمحسوبية والزبائنية.

أصل المصطلح يعود إلى مفهوم الحكم الباتريمونيالي Patrimonial Rule عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 –1920). وهو نظام يتعامل فيه الحاكم مع الدولة وممتلكاتها كما لو كانت امتدادًا لبيته وسلطته الشخصية؛ فلا يكون الفصل فيها واضحًا بين مال الحاكم ومال الدولة، أو الوظيفة العامة والخدمة الشخصية للحاكم. والمصطلح في أصله اللغوي مشتق من الكلمة اللاتينية (Patrimonium) التي تعني الميراث أو الأصول المنتقلة عن الأب.

أما «النيوباتريمونيالية» فهي صيغة حديثة وهجينة. وهو نظام حكم للدولة بوثيقة دستورية ووزارات وجيش وشرطة وقضاء وميزانية وخدمة مدنية، لكن وراء هذه المؤسسات الرسمية توجد منظومة غير رسمية من المصالح العلاقات الشخصية، المتحكمة في الدولة. وتتمثل أهم خصائص هذا النظام في:

- شخصنة السلطة: قوة المؤسسة ترتبط بالحاكم أو القائد أكثر من ارتباطها بالقواعد.
- الزبائنية Clientelism: تقديم الوظائف أو المال أو الحماية مقابل الولاء السياسي.
- المحسوبية Patronage: توزيع المناصب والموارد على الأنصار.
- تداخل العام والخاص: استخدام موارد الدولة لتحقيق مصالح سياسية أو شخصية.
- شبكات غير رسمية موازية للمؤسسات: يكون رئيس الوزراء أو الوزير مسؤولًا رسميًا، لكنَّ هناك شخصًا قريبًا من الرئيس يكون أكثر تأثيرًا من المسؤول الرسمي.
- إدارة النخب بالمكافأة والعقاب: من يوال يحصل على الموارد، ومن يخرج عن الشبكة قد يفقدها.
- إضعاف المؤسسات دون إلغائها: وهذه نقطة جوهرية؛ فالوزارة والمصرف المركزي وجهاز الأمن والجيش والشرطة والقضاء موجودة، لكن الشبكات غير الرسمية تتغلب عليها.

ومن الأهمية التمييز هنا بين «الفساد» و«النيوباتريمونيالية». فالموظف الذي يأخذ رشوة يرتكب فسادًا. أما عندما تصبح شبكات توزيع الوظائف والعقود والمال والحماية أداة منتظمة لإدارة السلطة السياسية وإعادة إنتاج النظام فنحن أمام ظاهرة أعمق من مجرد الفساد. فالفساد قد يحدث داخل دولة مؤسسية قوية؛ بينما النيوباتريمونيالية تتعلق بطريقة اشتغال النظام السياسي نفسه.

ومن الأهمية التمييز بين «المحسوبية» و«النيوباتريمونيالية». المحسوبية مجرد تعيين لأنصار الحكومة، فيما «النيوباتريمونيالية» بناء شبكة علاقات سلطة داخل أجهزة الدولة، تحدد كيفية عملها ومن يستفيد منها.

ومن الأهمية كذلك التمييز بين «النيوباتريمونيالية» و«القَبَلية». فهما ليسا مفهومين متطابقين. فالقبيلة قد تكون واحدة من شبكات الحاكم «النيوباتريمونيالي»، الذي يعتمد في ذات اللحظة، على القوات المسلحة، والحركات المسلحة، والقوة المشتركة، والكتائب الإسلامية والمقاتلين المرتبطين بها، والمستنفرين، والدروع المناطقية؛ والأجهزة الأمنية، والإدارات الأهلية، والقيادات الدينية، وشبكات رجال الأعمال المرتبطة بالحرب، الشركاء الإقليميين والدوليين.

و«الحاكم النيوباتريموني» لا يستمد سلطته من امتلاكه لشبكة واحدة قوية شديدة التماسك، وإنما من قدرته على البقاء الرشيق في نقطة التقاطع بين الشبكات المتنافرة المتنافسة التي يُديرها، مع حرص شديد ألا تتحول أيٌ منها إلى بديل كامل عنه. فهو في حاجة لتلك الشبكات بمثلما هي في حاجة إليه.

وتلك الشبكات على علم تام بمدى الخسائر التي تتكبدها بغياب مثل ذلك الحاكم، ولذلك تعمل جميعًا على الدفاع عنه والعمل على استمراره «مديرًا لتوازنات ائتلاف مصالحها»، وضامنًا لنفوذها، خاصة أنه الوحيد المالك لأدوات وآليات الثروة والسلطة، والقادر على تخصيص العقود والامتيازات التجارية، ومنح العتاد والأسلحة والأموال والمشروعية، وتوزيع الحقائب الوزارية والمناصب الدستورية، والتحكم في التعيينات والإعفاءات، والقادر على إصدار العقوبات ومنح البركات وصكوك الوطنية والغفران، وعدم منح أي حليف ضمانًا بأنه الوريث الوحيد للدولة.

وهذا ما جعل غالب شبكات الحرب (القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، الحركات الدارفورية والقوة المشتركة، التشكيلات والمليشيات الإسلامية مثل كتيبة البراء بن مالك، والمستنفرين والمقاومة الشعبية، وتشكيلات مسلحة محلية أخرى، إضافة إلى جماعة الرويبضات والقوبنات والنائحات الأجيرات)، على اختلافها وتنافرها وتنافسها، تقف صفًا واحدًا كالبنيان المرصوص في الدفع بالفريق البرهان إلى الترشح إلى مقعد رئيس الجمهورية. فالفريق البرهان ليس مجرد قائد عسكري يحكم السودان؛ وإنما مركز تقاطع مؤقت لشبكات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية لا يستطيع السيطرة الكاملة عليها، لكنها حتى الآن لا تستطيع الاستغناء عنه. وهو إن لم يكن «مالكًا» للنظام، فهو مدير لتوازناته القائمة.

ولعلمه بذلك، قام إتعزَّز الليمون.. عشان بالغنا في ريدو.

> **أصل مصطلح (الحكم الباتريمونيالي Patrimonial Rule) يعود إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر. وهو نظام يتعامل فيه الحاكم مع الدولة وممتلكاتها كما لو كانت امتدادًا لبيته وسلطته الشخصية؛ فلا يكون الفصل فيها واضحًا بين مال الحاكم ومال الدولة**

المعلم السوداني وحالة الوهن العام

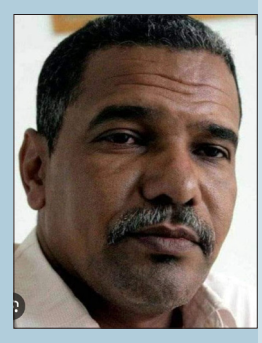

بشير أربجي

امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي الأسبوع الماضي بصورة مكثفة وغير مسبوقة بمجموعة من الصور المؤلمة في حق المعلمين السودانيين، تلك الصور التي تخص الاحتفال بانقضاء تصحيح امتحانات الشهادة السودانية وإكمال عمليات الرصد للنتائج من قبل المعلمين. وقمة الألم في تلك الصور كانت الوضعية التي قدمت بها أطباق الطعام عقب الاحتفالية للمعلمين المستهدفين بالتكريم من الأساس، حيث انتشرت لهم صور وهم يجلسون على أرجلهم أو يجلسون القرفصاء، كل حسب مقدرة جسده، بالساحة التي أقيمت فيها الاحتفالية، وهي صورة أقل ما يقال عنها أنها مذلة جداً لمن هم أحق بالتكريم من غيرهم. وكما قيل فقد قدم الطعام للوزير وحاشيته والضيوف الذين معهم داخل صالة فخيمة مكيفة معززين مكرمين، بينما قدم للمعلمين الذين أنجزوا التصحيح ورصدوا النتائج بدقة في العراء وبتلك الطريقة المهينة. لكن هل هذا الحدث وبما يمثله من سقوط إداري وأخلاقي وقيمي لوزارة مهمتها التربية والتعليم، هل هو معزول عن سياق ما ظل يحدث داخل المجتمع السوداني منذ انقلاب الثلاثين من يونيو المشؤوم الذي نفذته جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بالبلاد؟

بالتأكيد لا، وهو حدث يأتي في سياق المعتاد منذ ذلك التاريخ ويستهدف إذلال المواطن السوداني من قبل الطغمة المتحكمة في مصائر العباد منذ ذلك الحين. وهو ليس حكراً على المعلمين السودانيين فقط، وإن كان ما أصابهم قد أوجعنا بصورة كبيرة لمكانتهم ومكانة وظيفتهم الرسالية، وهو كحدث أيضاً مقصود به الإذلال والإهانة من أجل التحكم في الشعب السوداني وإخضاعه وجعل الخنوع صفة ملازمة له.

> **يكفي أن تذهب إلى أي مرفق حكومي يقدم الخدمات للمواطنين لترى التجاوزات وتشاهد كيف يتعامل أفراد الشرطة والقوات النظامية مع المواطن بالسب والضرب والحط من الكرامة!**

لذلك حدث هو يتجاوز دلالته اللحظية والصدمة التي تحدث للإنسان السوي حين يراه. وعندما نسترجع كل ما يحدث للمواطن من قبل هذه السلطة الفاسدة، التي جثمت على صدر المواطن دهراً طويلاً، نجد أن منهجها كان يمتهن كرامة المواطن السوداني ويحط منها بشكل دائم ومتكرر. ويكفي أن تذهب إلى أي مرفق حكومي يقدم الخدمات للمواطنين مثل الجوازات، أو البنوك وغيرها من مؤسسات الدولة التي تقدم الخدمات للمواطنين، لترى التجاوزات، وتشاهد بأم عينك كيف يتعامل أفراد الشرطة والقوات النظامية مع المواطن بالسب والضرب والحط من الكرامة، لتعلم يقيناً أن ما يحدث من صلف وتجبر وإهانة هو سلوك عام تجاه المواطن من أجل جعله تابعاً خاضعاً لا حول ولا قوة له في مواجهة السلطة الغاشمة، التي يفترض أن تقدم له الخدمات بكل تقدير واحترام، لأنه هو من يدفع رواتبها ومخصصاتها خصماً من عرقه وعلاجه وحليب أطفاله. وأيضاً لا أنسى ما ظل يحدث منذ فترة طويلة في المستشفيات الحكومية سواء تجاه المواطن المغلوب على أمره بالقهر والإذلال، أو تجاه الطقم الطبية التي لا تملك السلطة من قبل الحكومة وقواتها النظامية الباطشة.

لذلك فإن ما حدث للمعلمين الأجلاء من تعامل يتجاوز أنه سقوط مهني أو إداري، ويندرج دون شك في باب فرض القوة والسطوة والسلطة الغاشمة على المواطن السوداني، سلطة البندقية في مواجهة القانون وحقوق الإنسان وحق احترام المواطن والموظف من قبل حكومته. ورغم علمي أنها حكومة أمر واقع وغير مرضيٍّ عنها من غالبية الشعب السوداني، إلا أن هذا المعلم لديه حقوق تجاهها، ليس أقلها أن تدفع راتبه أو تتعامل معه باحترام وتوقير، إن كانت تحكم الشعب لا أن تتحكم فيه بقوة السلاح. لكن من أين لمثل هذه السلطة المنتزعة بقوة السلاح أن تتعامل بالقانون ومراعاة الحقوق مع مواطنها؟. لذلك لابد من ذهاب هذه السلطة الفاسدة والإتيان بحكومة من الشعب وللشعب، وإلا فلن يجد الاحترام في بلادنا إلا من يحمل السلاح ويمجِّد البندقية.

الأطفال.. الضحايا الذين لا يملكون صوتاً في حرب السودان

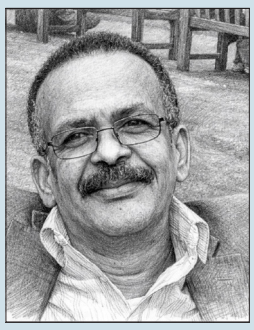

د.محمد عبدالله

في خضم الحروب، لا يختار الأطفال مواقعهم في جبهات القتال، ولا يحملون السلاح، ولا يقررون متى تندلع المعارك أو متى تخبو نيرانها. لكنهم، وبقدر قسوة المفارقة، يكونون أول من يدفع الثمن، وآخر من يلملم جراحه حين تهدأ الأسلحة.

وفي السودان، لم يعد الطفل مجرد ضحية عابرة للحرب، بل أصبح أحد أبرز وجوه المأساة وأكثرها إيلاماً.

في السادس من يوليو 2026، أفادت وكالة أسوشييتد برس، نقلاً عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، بأن أكثر من 300 طفل لقوا حتفهم أو أصيبوا خلال النصف الأول من العام، وأن غالبية هذه الخسائر نجمت عن هجمات بالطائرات المسيّرة.

لكن وراء هذا الرقم مئات الحكايات التي لا ترويها النشرات الإخبارية. أطفال كان من المفترض أن يكونوا في فصولهم الدراسية، أو يلهوا في أزقة أحيائهم، أو يطاردوا كرة في ملعب ترابي، فإذا بهم يتحولون إلى أرقام في سجل الضحايا، أو إلى أجساد تحمل ندوباً قد ترافقهم طوال العمر.

ومع ذلك، فإن الأرقام لا تحكي الحقيقة كلها.

هناك أطفال لم تقتلهم القذائف، لكن الحرب قتلت في داخلهم شيئاً يصعب تعويضه. أطفال شهدوا بيوتهم تتهاوى، ومدارسهم تُغلق أبوابها، وأحياءهم تتحول إلى ساحات للقتال. أطفال فقدوا آباءهم وأمهاتهم وإخوتهم، وشرعوا مع أسرهم في رحلات نزوح قسرية من مدينة إلى أخرى، ومن قرية إلى مخيم، يحملون معهم القليل الذي استطاعوا إنقاذه من حياة كانت، قبل اندلاع الحرب، تبدو عادية وآمنة.

وثمة طفل آخر لا تلتقطه إحصاءات القتلى والجرحى: طفل الجوع.

الحرب لا تسلب الطفل حياته فحسب، إنها تجرده من حقه في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والأمان. وعندما تتحول مساحات شاسعة من البلاد إلى مناطق تواجه المجاعة، يصبح الجوع وجهاً آخر للحرب، لا يقل قسوة عن القنابل.

ثم يأتي الخوف، ذلك الرفيق الثقيل.

> **هذه الحرب البغيضة لا تقتل الأطفال حين تصيبهم الشظايا فحسب؛ إنها تسرق طفولتهم أيضاً. وهذه مأساة لا يمكن اختصارها في رقم أو اختزالها في خبر عابر**

> **هناك أطفال لم تقتلهم القذائف، لكن الحرب قتلت في داخلهم شيئاً يصعب تعويضه. أطفال شهدوا بيوتهم تتهاوى، ومدارسهم تغلق أبوابها، وأحياءهم تتحول إلى ساحات للقتال. أطفال فقدوا آباءهم وأمهاتهم وإخوتهم، وشرعوا مع أسرهم في رحلات نزوح قسرية**

أي مستقبل يمكن أن يحلم به طفل يستيقظ يومياً على دوي المسيّرات والقصف؟، وكيف له أن يركز في درسه أو يتمسك بحلم، وهو لا يدري إن كان سقف الغرفة التي ينام فيها سيبقى صامداً حتى الفجر؟.

والأمر الأكثر قسوة أن جيلاً كاملاً من أطفال السودان ينشأ اليوم في ظل الحرب. بعضهم لم يعرف وطنه إلا من خلال النزوح والمخيمات، وبعضهم فقد سنوات من عمره الدراسي، قد يصعب تعويضها.

وحين تخمد نيران الحرب، لن يكون كافياً أن نعيد بناء المدارس والمستشفيات. سنكون أمام مهمة أشق: إعادة بناء الإنسان، ومداواة جروح الخوف والفقد والحرمان التي تركتها الحرب في نفوس الأطفال.

لهذا، لا يصح أن يظل الحديث عن حرب السودان محصوراً في خرائط السيطرة العسكرية، وأسماء المدن، وأعداد المقاتلين والعتاد.

وراء كل هذه التفاصيل، هناك طفل.

طفل لا يفهم لماذا يقتتل الكبار، ولا يعنيه من يسيطر على هذه المدينة أو تلك. كل ما يريده هو أن يعود إلى مقعده الدراسي، وأن ينام من دون خوف، وأن يجد والديه إلى جانبه حين يستيقظ.

فأي نصر يمكن أن ندعيه، إذا كان ثمنه جيلاً كاملاً من الطفولة المهدرة؟

هذه الحرب البغيضة لا تقتل الأطفال حين تصيبهم الشظايا فحسب؛ إنها تسرق طفولتهم أيضاً. وهذه مأساة لا يمكن اختصارها في رقم أو اختزالها في خبر عابر.

إنقاذ أطفال السودان ليس مجرد عمل إنساني؛ إنه إنقاذ لمستقبل السودان ذاته.

أوقفوا الحرب.. من أجل الأطفال.

عبد الواحد نور: عشق «السودان العلماني» في زمن الجحيم

المهندس/ الطيب أبوكروك

تتبدل وجوه الحكّام في الخرطوم، لكن تفصيلاً واحداً يرفض أن يتغير: رجل يرقب المشهد من منفاه في باريس بحزن دارفور الدفين، وحلم يغازله منذ عقود. إنه عبد الواحد محمد نور؛ القائدُ الذي أسرته فكرة «السودان العلماني الموحد»، فخاض لأجلها أطول معارك الوفاء والرفض.

لم يمارس نور السياسة كصفقة سلطة، بل كقصة عشق معقدة لأرض تئن. ووسط ألسنة اللهب ونزوح الملايين، وُلدت رابطة مفعمة بالدراما بينه وبين سكان معسكرات النازحين؛ حيث يُنظر إليه كحارسٍ لأحلام البسطاء، يرفض المقايضة على آلامهم.

تكمن دراماه في «كبرياء الرفض»؛ فبينما تحالف رفاق السلاح مع السلطة ونالوا المناصب، رفض هو اتفاقيات أبوجا، والدوحة، وجوبا. يصرّ نور على أن الحلول الجزئية خيانة، وأن النضال يقتضي إما زفافاً كاملاً للعدالة والمواطنة الشاملة، أو البقاء في المنفى.

لكن المحللين يضعون هذا الشغف على محك الواقعية؛ فهل خدم هذا الوفاءُ الرومانسي للمبادئ أصحابَ المعسكرات حقاً؟، أم تحوّل إلى تصلّب أضاع فرصاً ممكنة وترك الضحايا تحت هجير اللجوء؟.

وحين اشتعلت الحرب بين الجيش والدعم السريع، رفض نور الانحياز، معتبراً إياها صراعاً بين الديوك لا يعكس حلمه. يبقى عبد الواحد نور دراما سودانية بامتياز؛ سحره ومأساته في أنه رفض أن يساوم. وبين من يراه فارساً لا يُشترى، ومن يراه راديكالياً أضاع فن الممكن، يظل ينتظر لقاء حبيبته السمراء (السودان).. حتى لو كان اللقاء سراباً.

عبد الواحد نور

الحقوق في زمن الحرب (8)

الحق في الماء والصرف الصحي.. عندما يصبح الوصول إلى الماء مسألة حياة وكرامة

صفاء الزين

الماء حق من حقوق الإنسان، وشرط أساسي للتمتع بحقوق أخرى، في مقدمتها الحق في الحياة والصحة والغذاء والسكن والكرامة الإنسانية. لذلك فإن حرمان الإنسان من المياه المأمونة والصرف الصحي قد يمس جوهر تمتعه بحقوقه الأساسية، خصوصًا في ظروف الحرب والنزوح.

ويستند الحق في الماء والصرف الصحي إلى منظومة حقوق الإنسان، من خلال ارتباطه بالحق في مستوى معيشي ملائم، والحق في الصحة والحياة والغذاء. وقد تعزز الاعتراف الدولي الصريح به عبر قرارات الأمم المتحدة التي أكدت حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي.

ومن المنظور الحقوقي، يُفهم الحق في الماء باعتباره حق كل إنسان في الحصول، دون تمييز، على كمية كافية من المياه المأمونة والمقبولة، تكون متاحة ماديًا وقابلة للحصول عليها بتكلفة ميسورة. وتشمل معايير الحق: الكفاية، والسلامة، والمقبولية، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكلفة، وعدم التمييز. أما الصرف الصحي فيتعلق بإتاحة مرافق وخدمات آمنة تحفظ الصحة والخصوصية والكرامة، وتكون متاحة للجميع.

وتكمن أهمية هذا التعريف في نقل النقاش من سؤال: «هل توجد مياه؟» إلى أسئلة أكثر دقة: هل يستطيع الجميع الوصول إليها؟، هل هي آمنة؟، هل توزع على أساس المساواة وعدم التمييز؟، وهل يستطيع الإنسان الحصول عليها دون أن يضطر إلى الاختيار بين الماء والغذاء؟، وهل تراعي الخدمات احتياجات الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؟.

السودان.. حين تتحول أزمة المياه إلى أزمة حقوق

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، تعرضت أنظمة المياه والصرف الصحي لأضرار واسعة نتيجة تدمير أو تعطل البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء، ونقص الوقود، والنزوح، وصعوبة الوصول إلى المنشآت والعاملين.

وفي الخرطوم ومناطق أخرى، دفعت انقطاعات المياه الأسر إلى البحث عن مصادر بديلة والانتظار فترات طويلة للحصول عليها. كما أدى تضرر البنية التحتية للطاقة إلى تعطيل عمليات الضخ والمعالجة، واضطرت أسر إلى الاعتماد على مصادر قد تكون أقل أمانًا، بما يرفع مخاطر الإصابة بالأمراض.

وتشير اليونيسف إلى أن نحو 17.3 مليون شخص في السودان يفتقرون إلى مياه الشرب الأساسية، بينما يفتقر نحو 24 مليونًا إلى خدمات الصرف الصحي الملائمة، ويمارس أكثر من 10.5 مليون شخص التغوط في العراء. وهذه الأرقام تكشف حجم الأزمة، لكنها لا تعكس وحدها تفاوت أثرها بين الفئات والمناطق.

فمن منظور حقوق الإنسان، لا تكفي المساواة الشكلية في توزيع المياه؛ إذ تجب مراعاة أوضاع الأشخاص والمجتمعات الأكثر تعرضًا للحرمان، بما في ذلك النازحون والسكان في المناطق الطرفية والريفية، والأطفال، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن.

النساء والفتيات.. عبء يتجاوز الحصول على الماء

تتحمل النساء والفتيات في كثير من حالات الحرب والنزوح أعباء أكبر من أزمة المياه والصرف الصحي. ويرتبط ذلك بمسؤوليات الرعاية المنزلية، وبحاجتهن إلى مرافق توفر الخصوصية والأمان، وبمخاطر الحركة في البيئات غير المستقرة.

عندما تنقطع المياه، غالبًا ما تقع مسؤولية توفيرها على النساء والفتيات داخل الأسرة، وقد تضطر المرأة إلى قطع مسافات أطول، أو الانتظار لساعات، أو حمل أوعية ثقيلة، أو التعامل مع مصادر مياه بعيدة وغير آمنة. وفي سياق الحرب، قد تتحول رحلة الحصول على الماء إلى مصدر إضافي للخوف أو التحرش أو العنف أو الاستغلال.

وتحمل هذه الأعباء آثارًا تتجاوز المشقة اليومية؛ فالوقت الذي تقضيه الفتيات في جلب المياه قد يأتي على حساب التعليم، وقد تؤثر مشقة حمل المياه في النساء الحوامل أو من لديهن مسؤوليات رعاية وأعمال منزلية متزايدة. كما قد يؤدي الاعتماد على مصادر بعيدة أو غير آمنة إلى زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ولا تتوقف المشكلة عند الوصول إلى المياه. فغياب دورات المياه الآمنة وأماكن الاغتسال التي توفر الخصوصية يجعل احتياجات النظافة الشخصية أكثر صعوبة، خصوصًا أثناء الدورة الشهرية والحمل وبعد الولادة.

لذلك فإن إدماج احتياجات النساء والفتيات في سياسات المياه والصرف الصحي جزء أساسي من تحقيق المساواة وعدم التمييز. فالمساواة في الحقوق تعني ضمان قدرة الجميع على الانتفاع بالخدمة بصورة آمنة وكريمة، مع مراعاة اختلاف الاحتياجات والظروف.

> **من المنظور الحقوقي، يُفهم الحق في الماء باعتباره حق كل إنسان في الحصول على كمية كافية من المياه المأمونة والمقبولة، تكون متاحة ماديًا وقابلة للحصول عليها بتكلفة ميسورة**

الماء والصحة.. حقان مترابطان

غياب المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة يرفع احتمالات انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، ومنها الكوليرا والإسهالات الحادة والتيفوئيد وغيرها.

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في 3 مارس 2026 انتهاء أحدث تفشٍّ للكوليرا في السودان، بعد استجابة صحية وإنسانية واسعة، مشيرة إلى أن تعطل أنظمة المياه والصرف الصحي والنزوح وضعف الخدمات الصحية كانت من العوامل التي ساهمت في انتشار المرض.

لكن انتهاء التفشي لا يعني انتهاء الخطر. فإذا ظلت شبكات المياه والصرف الصحي متهالكة، وظلت مصادر المياه معرضة للتلوث، فإن احتمالات ظهور تفشيات جديدة تبقى قائمة.

وهنا تظهر الطبيعة المترابطة للحقوق: فالمياه الآمنة تحمي الحق في الصحة، والمياه ضرورية لإعداد الغذاء، والصرف الصحي يحمي البيئة ومصادر المياه، كما أن توفر الخدمات الأساسية داخل أماكن السكن يرتبط بمستوى المعيشة والكرامة.

الحماية أثناء الحرب.. بين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

لا تختفي حقوق الإنسان أثناء الحرب، وإن أصبحت حمايتها أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، يوفر القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للمدنيين وللأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم.

وتُعد مياه الشرب والمنشآت والإمدادات الضرورية لبقاء السكان المدنيين محل حماية بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني. ويحظر استهداف أو تدمير أو تعطيل الأشياء الضرورية لبقاء السكان المدنيين على نحو يتعارض مع هذه القواعد، كما تحظر قواعد القانون الدولي الإنساني استخدام تجويع المدنيين وسيلة للحرب. وتظل مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات الواجبة واجبة التطبيق أثناء العمليات العسكرية.

لكن الدقة القانونية تقتضي عدم اعتبار كل انقطاع للمياه انتهاكًا تلقائيًا للقانون الدولي الإنساني. فقد يحدث الانقطاع نتيجة أضرار غير مقصودة، أو أعطال فنية، أو نقص الكهرباء والوقود، أو صعوبة الوصول إلى المنشآت.

لذلك يتطلب التوصيف القانوني دراسة الوقائع: سبب الضرر، وطبيعة المنشأة، وكيف وقع الاستهداف أو التعطيل، والآثار المتوقعة على المدنيين، والاحتياطات المتخذة لتجنب الضرر أو الحد منه، وإمكانية وصول السكان إلى بدائل آمنة.

وهنا يجب التمييز بين المسارين: الحق في الماء باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، وحماية المياه والمنشآت الضرورية لبقاء المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. هما مساران متكاملان، لكنهما ليسا إطارًا قانونيًا واحدًا.

الكهرباء.. الضرر غير المباشر على الحق

المياه تعتمد على الكهرباء والوقود وشبكات الضخ والمعالجة. ولذلك قد يؤدي الضرر الذي يصيب قطاع الطاقة إلى توقف المياه حتى عندما لا تكون منشأة المياه نفسها هدفًا مباشرًا. وتكشف هذه العلاقة أن الأثر الإنساني للحرب لا يتوقف عند المنشأة التي تعرضت للضرر. فتوقف المياه في المستشفى قد يؤثر في التعقيم والرعاية الصحية، وانقطاعها في مركز إيواء مكتظ قد يزيد انتشار الأمراض، وتعطل الصرف الصحي قد يؤدي إلى تلوث مصادر المياه.

ولهذا ينبغي عند تقييم الأثر الإنساني للعمليات العسكرية أو انهيار الخدمات أن تؤخذ في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة والمتوقعة لتعطل الخدمات الأساسية.

الصرف الصحي.. الصحة والخصوصية والكرامة

لا تكتمل حماية الحق في الماء دون الصرف الصحي. فغياب المرافق الآمنة يؤدي إلى تلوث البيئة ومصادر المياه، ويزيد انتشار الأمراض، خصوصًا في مناطق النزوح والاكتظاظ. لكن الصرف الصحي قضية كرامة وخصوصية أيضًا. فالإنسان يحتاج إلى مكان آمن يقضي فيه حاجته ويحافظ فيه على خصوصيته ونظافته الشخصية.

وتزداد أهمية ذلك بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي يحتجن إلى مرافق آمنة ومغلقة ومناسبة للنظافة الشخصية، وإلى إمكانية الحصول على مستلزمات النظافة الصحية دون عوائق. وفي ظروف النزوح، قد يؤدي غياب هذه المرافق إلى زيادة مخاطر التحرش والعنف والاستغلال عندما تضطر النساء والفتيات إلى استخدام أماكن بعيدة أو غير مضاءة أو غير محمية.

لذلك لا ينبغي قياس توفير الصرف الصحي بعدد المراحيض وحده، وإنما بسلامتها وإمكانية الوصول إليها وخصوصيتها وملاءمتها لمختلف الفئات.

من الاستجابة الطارئة إلى حماية الحق

في حالات الطوارئ، تصبح الصهاريج وخزانات المياه ومرافق الصرف المؤقتة ومواد التعقيم أدوات أساسية لحماية الأرواح. وقد دعمت اليونيسف خلال عام 2026 إيصال مياه آمنة إلى مئات الآلاف من الأشخاص، إلى جانب إعادة تأهيل أنظمة مياه وتوسيع تدخلات النظافة في المناطق المعرضة لتفشي الأمراض.

لكن الاستجابة الطارئة ينبغي ألا تتحول إلى بديل دائم عن الخدمات العامة. وتتطلب حماية الحق ضمان جودة المياه، وحماية العاملين في قطاع المياه، وتوجيه الموارد إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وضمان عدم التمييز في الوصول إلى الخدمات.

كما ينبغي إشراك المجتمعات المتضررة في تحديد احتياجاتها وأولوياتها، لأن الحق في المياه والصرف الصحي لا يتحقق فقط بتوفير البنية التحتية، وإنما بضمان أن تكون الخدمات قابلة للوصول وآمنة ومناسبة ومستدامة.

التوثيق والمساءلة.. دون أن تحل محل الحماية

يظل توثيق الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي مهمًا لفهم حجم الأزمة وتحديد الاحتياجات، وقد يكون ضروريًا للتحقيق عندما توجد مؤشرات على وقوع انتهاكات.

لكن التوثيق لا ينبغي أن يصبح بديلًا عن الحماية. فالمساءلة مهمة، لكنها لا تعيد المياه إلى طفل عطشان ولا تمنع وباءً في منطقة تفتقر إلى الصرف الصحي.

لذلك ينبغي أن تسير الحماية والاستجابة والتوثيق في مسارات متوازية، بحيث يكون الهدف الأول ضمان تمتع الإنسان بحقه، مع عدم إغفال المسؤولية القانونية عندما تكشف الوقائع عن انتهاكات.

الماء حق.. وليس امتيازًا

تكشف الحرب في السودان أن الحقوق الأساسية تصبح أكثر هشاشة عندما تنهار البنية التي تحميها. والماء أحد أوضح الأمثلة على ذلك.

فالمسألة لا تقتصر على توقف محطة أو تعطل شبكة صرف صحي، وإنما في فقدان الإنسان وسيلة أساسية للعيش بصحة وكرامة وأمان.

وتدفع النساء والفتيات ثمنًا مضاعفًا عندما يتحول الحصول على الماء إلى رحلة طويلة ومحفوفة بالمخاطر، وعندما تغيب المرافق التي تحفظ الخصوصية والنظافة والأمان. ويدفع الأطفال الثمن عبر المرض وسوء التغذية، بينما يواجه النازحون ظروفًا تجعل الوصول إلى المياه والصرف الصحي أكثر صعوبة.

لذلك فإن حماية الحق في الماء والصرف الصحي في السودان تتطلب ضمان الوصول إلى الخدمات الآمنة دون تمييز، وحماية البنية التحتية والعاملين فيها، وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها وفق القانون.

فالسلام لا يعني فقط توقف الحرب، وإنما يعني أيضًا أن يستعيد الإنسان حقوقه الأساسية، وأن يصبح الماء الآمن والصرف الصحي جزءًا طبيعيًا من الحياة اليومية، وأن تحصل النساء والفتيات والأطفال والنازحون وسائر الفئات على هذه الحقوق بما يحفظ كرامتهم وأمنهم.

فعندما يصبح الماء حقًا مضمونًا لا موردًا نادرًا، وحين تصبح الكرامة معيارًا للخدمات لا استثناءً في زمن الحرب، نكون قد بدأنا بالفعل في بناء حياة ما بعد الحرب.

> **تشير اليونيسف إلى أن نحو 17.3 مليون شخص في السودان يفتقرون إلى مياه الشرب الأساسية، ويفتقر نحو 24 مليونًا إلى خدمات الصرف الصحي الملائمة، ويمارس أكثر من 10.5 مليون شخص التغوط في العراء**

الكتلة الديمقراطية نشأة مأزومة..

من «منصة الموز» إلى هندسة الانقلاب ودعم الحرب (3)

محمد عبدالله إبراهيم

كشفت الحرب أن الخطاب الذي قدمته «الكتلة الديمقراطية» بوصفه دفاعاً عن الدولة لم يكن دفاعاً عن الدولة، باعتبارها منظومة للقانون والحقوق والمواطنة والمؤسسات، بقدر ما كان دفاعاً عن مركز القوة المسيطِر عليها. ومع استمرار الحرب وتعقُّد مساراتها السياسية لم تعد الكتلة تكتفي بأداء دور الظهير السياسي للمؤسسة العسكرية، وإنما أخذت تتنقل بين المنابر الإقليمية والدولية بحثاً عن موقع داخل ترتيبات التسوية؛ من برلين إلى أديس أبابا، ومن الاتصالات الدولية إلى تأييد مسارات الحوار المزعوم لقائد الجيش الذي يحدد شروطه وحدوده.

وفي هذا الانتقال ينكشف تناقض خطاب «الكتلة الديمقراطية»؛ فالقوى التي طالما اتهمت خصومها بالاستقواء بالخارج لم تتردد في طرق أبواب المؤتمرات والآليات الدولية كلما رأت فيها فرصة لتعزيز حضورها داخل ترتيبات ما بعد الحرب. والمشكلة هنا ليست في المشاركة في منبر دولي أو القبول بوساطة خارجية، فالحرب السودانية نفسها تجاوزت حدود الداخل وتشابكت فيها أدوار إقليمية ودولية معقدة، وإنما تكمن المشكلة في ازدواجية المعيار.. رفض الخارج عندما لا ينسجم مع المصالح السياسية، والاندفاع نحو مساراته عندما يوفر اعترافاً أو مقعداً أو ضمانة لموقع في السلطة المقبلة.

وفي مارس وأبريل 2026 أثارت مشاركة «الكتلة الديمقراطية» في مؤتمر برلين جدلاً حول طبيعة تمثيل التحالف، وأعلنت قوى سياسية مقاطعة المؤتمر اعتراضاً على تركيبة المشاركين ووجود قوى موالية للجيش. بينما تحدثت قيادات في الكتلة عن تلقي دعوات للمشاركة قبل أن توضح لاحقاً أن الدعوات لم توجَّه إلى «الكتلة الديمقراطية» بصفتها تحالفاً وإنما إلى كيانات وأحزاب منضوية تحت مظلتها. ولم يكن هذا الالتباس مجرد خلاف حول طبيعة الدعوات أو صفة المشاركين، بقدر ما كشف جانباً من أزمة التمثيل داخل تحالف تتعدد مكوناته بينما تظل الحدود بين مواقفها الفردية والموقف الذي يصدر باسم الكتلة غير واضحة.

تعاني «الكتلة الديمقراطية» اختلالاً في بنيتها التنظيمية والسياسية، يمتد حتى إلى تحديد من يملك حق التحدث باسمها.. فهي مظلة فضفاضة تتيح لكل مكون أن يتحدث باسمه حين يناسبه ذلك، ثم يستدعي اسم الكتلة وينسب إليها موقفه حين يحتاج إلى وزن سياسي أكبر

وتعاني «الكتلة الديمقراطية» اختلالاً أعمق في بنيتها التنظيمية والسياسية، يمتد حتى إلى تحديد من يملك حق التحدث باسمها، فهي مظلة فضفاضة تتيح لكل مكون أن يتحدث باسمه حين يناسبه ذلك، ثم يستدعي اسم الكتلة وينسب إليها موقفه حين يحتاج إلى وزن سياسي أكبر. وهكذا يبدو التحالف ملتبساً في مواقفه ومضطرباً في تمثيله، ويفتقر إلى مرجعية واضحة تحدد من يمثله ومن يملك حق التحدث باسمه، وأين تبدأ مسؤولية التحالف وأين تنتهي مسؤولية مكوناته.

وتتجاوز هذه الأزمة مسألة التمثيل إلى ما هو أبعد. فـ«الكتلة الديمقراطية» لا تزال عاجزة عن تقديم إجابات واضحة عن الأسئلة التي يفترض أن تشكل أساس أي مشروع جاد لإنهاء الحرب: «كيف تتوقف الحرب؟ ومن يراقب وقف إطلاق النار؟ وكيف تخضع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية؟ وما مصير التشكيلات المسلحة الأخرى؟ وكيف تتحقق العدالة والمحاسبة؟ ومن يحدد طبيعة الحكم الانتقالي ومؤسساته؟».

وفي غياب الإجابات عن هذه الأسئلة لا يكفي تكرار «الكتلة الديمقراطية» لمفردات «الوحدة والسيادة والحوار السوداني» لصناعة مشروع سياسي. فالسيادة ليست تفويضاً مفتوحاً للمؤسسة العسكرية، والوحدة لا تعني إسكات المجتمع أو إلغاء اختلافاته، والحوار لا يصبح سودانياً لمجرد انعقاده داخل حدود البلاد إذا كانت شروطه تصاغ تحت تأثير البنادق. فالقيمة السياسية للحوار لا يحددها مكان انعقاده، وإنما تحددها حريته وعدالته وقدرته على تمثيل المجتمع وإنتاج تسوية لا تجعل القوة العسكرية مصدراً للشرعية السياسية.

السيادة ليست تفويضاً مفتوحاً للمؤسسة العسكرية، والوحدة لا تعني إسكات المجتمع أو إلغاء اختلافاته، والحوار لا يصبح سودانياً لمجرد انعقاده داخل حدود البلاد إذا كانت شروطه تصاغ تحت تأثير البنادق

فالتحالف الذي يمتلك مشروعاً سياسياً مستقلاً لا ينبغي أن تنحصر خياراته في المفاضلة بين مسار يرعاه الجيش وآخر تديره قوى إقليمية ودولية، بل يفترض أن يكون قادراً على طرح تصور متكامل يحدد شروط إنهاء الحرب وطبيعة الانتقال وموقع المؤسسة العسكرية ومستقبل التشكيلات المسلحة وأسس العدالة والمحاسبة. أما الاكتفاء بالمفاضلة بين مبادرات يصوغها الآخرون فهذا يؤكد أن «الكتلة الديمقراطية» أقرب إلى تحالف يبحث عن موقع داخل المسارات القائمة منه إلى قوة تمتلك القدرة على صناعة مسار سياسي مستقل.

ومن هذه الزاوية لا يبدو عجز الكتلة عن بلورة موقف موحد مجرد نتيجة طبيعية لاتساعها وتنوع مكوناتها، وإنما يعيدنا إلى السؤال الذي لازم نشأتها منذ البداية: ما الذي يجمع هذه القوى فعلياً؟ فإذا كان المشروع السياسي غائباً، تصبح المصلحة هي اللغة المشتركة، ويغدو اختلاف المواقف انعكاساً لاختلاف الرهانات على موازين القوة؛ فريق يرى ضمان موقعه في الاقتراب من قيادة الجيش، وآخر يراهن على المسارات الدولية، وثالث يحتفظ بمسافة تتيح له إعادة التموضع كلما تغيرت موازين السلطة.

يصعب فصل الخطاب السياسي الغالب داخل «الكتلة الديمقراطية» عن خطاب الجيش في القضايا التي تحدد مستقبل الدولة والحرب، إذ ظل مركز الثقل السياسي داخل التحالف أقرب إلى إنتاج موقف مساند لقيادة الجيش منه إلى بناء موقف مدني مستقل عنها

ولهذا يصعب فصل الخطاب السياسي الغالب داخل «الكتلة الديمقراطية» عن خطاب الجيش في القضايا التي تحدد مستقبل الدولة والحرب، إذ ظل مركز الثقل السياسي داخل التحالف أقرب إلى إنتاج موقف مساند لقيادة الجيش منه إلى بناء موقف مدني مستقل عنها. فالجيش لا يمكن أن يكون هو الدولة مثلما لا تستطيع قوة مدنية أن تؤدي وظيفة الواجهة السياسية للمؤسسة العسكرية، ثم تطالب في الوقت نفسه بأن تعامل بوصفها مشروعاً سياسياً مستقلاً عنها.

فالاستقلال السياسي لا تثبته الأسماء ولا البيانات، وإنما تكشفه القدرة على اتخاذ موقف مستقل عندما تتعارض مصالح الحليف المسلح مع مقتضيات الدولة والمصلحة العامة، بأن تستطيع القوة المدنية نقد قراراته ورفض ممارساته حين تتجاوز حدود دوره والمطالبة بإخضاعه للسلطة المدنية والقانون، حتى عندما يفضي ذلك إلى تقليص نفوذه أو الحد من مكاسبه. ومن دون هذه المسافة النقدية تصبح الاستقلالية وصفاً تنظيمياً أكثر منها حقيقة سياسية، ويغدو الحديث عن مشروع مدني مستقل فاقداً لمعناه ما دامت المؤسسة العسكرية هي المرجعية التي تقاس على أساسها المواقف والاصطفافات.

ويكشف مسار «الكتلة الديمقراطية» عن نمط سياسي ظل يتكرر بتغير المراحل. فعندما احتاج الانقلاب إلى غطاء مدني قدمت الكتلة خطاب «تصحيح المسار»، وعندما تعثرت العملية السياسية تحولت إلى منصة لمقاومة الاتفاق الإطاري، وعندما اندلعت الحرب، اصطف مكوناتها خلف سردية الجيش وحرب «الكرامة»، وعندما تحركت المبادرات السياسية، تنقلت بين المنابر الداخلية والخارجية بحثاً عن موقع داخل عملية التفاوض وترتيبات ما بعدها.

وهنا لا تعود المسألة مجرد سلسلة من المواقف المنفصلة، وإنما تكشف عن نمط سياسي ممتد عبر الزمن تتغير فيه الشعارات والمنابر والأدوات، بينما يظل موقع المؤسسة العسكرية في معادلة السلطة هو الثابت الأكثر حضوراً. ومن هنا يبرز السؤال حول طبيعة «الكتلة الديمقراطية» ومشروعيتها السياسية: هل هي تحالف مدني يمتلك تصوراً مستقلاً للدولة ويحدد على أساسه طبيعة علاقته بالجيش؟ أم أنها مظلة سياسية تتشكل مواقفها وحدود حركتها انطلاقاً من موقع المؤسسة العسكرية ومصالحها داخل معادلة السلطة؟

والفارق بين الحالتين ليس مجرد خلاف في تعريف التحالف، وإنما هو الفارق بين السياسة بوصفها مشروعاً لإعادة بناء الدولة، والسياسة بوصفها أداة لإدارة النفوذ وتقاسم المواقع داخلها. وإذا كانت «الكتلة الديمقراطية» تريد أن تقدم نفسها مشروعاً للدولة فإن امتحانها الحقيقي لا يكمن في عدد المنابر التي تشارك فيها ولا المقاعد التي تحصل عليها، وإنما في قدرتها على إنتاج موقف مدني مستقل يعيد المؤسسة العسكرية إلى موقعها الطبيعي جزءاً من الدولة وخاضعاً لسلطتها، بدلاً من إعادة تشكيل الدولة بوصفها امتداداً لسلطة المؤسسة العسكرية.

(نواصل).

الجيش والإسلامويون.. الداء الذي فتك بالسودان

السفير/ عادل شرفي

من قبل أنشد شاعر الشعب محجوب شريف:

يا شعباً لهبك ثوريتك
تلقى مرادك والفي نيتك
عُمق إحساسك بحريتك
يبقى ملامح في ذريتك
أرفع صوتك هيبة وجبرة
خلّي نشيدك عالي النبرة

أبدأ المقال بشكر الأساتذة المحترمين د.عبدالله حمدوك والمهندس صديق الصادق والمهندس خالد عمر يوسف ودبابكر فيصل ودبكري الجاك والمناضل ياسر عرمان والأستاذ جعفر حسن والأستاذ شريف محمد عثمان، وغيرهم من قادة صمود على أقوالهم وما خطته أقلامهم من كلمات مؤخراً في مآلات حكم العسكر.

تاني سكوت مافي... والكل سيعيد شعار شباب الثورة.. تسقط بس.. والثورة إنطلقت شعارات تحققها الألوف.

يا سادتي، المنطق والتجربة تقول إن الإنسان يتطبع ببيئة عمله، والمثل يقول إن الإنسان ابن بيئته، وبيئة عمل العسكر تقوم وتعتمد على الأوامر المطلقة والتراتبية والتنفيذ العاجل لهذه الأوامر، لذلك من الطبيعي أن جُلّهم لا يؤمنون بالحكم المدني الديمقراطي، ويصفونه بالفوضى، والبعض منهم ينظرون للمدنيين والوظائف المدنية عموماً نظرة دونية. وبناءً على ذلك استمروا يحكمون السودان ستين عاماً من كل فترة الحكم الوطني البالغة سبعين عاماً، واستمروا طوال هذه الفترة يتخذون القرارات المصيرية باسم الشعب السوداني كله دون الرجوع إليه واستشارته ويعتقدون أنهم أوصياء عليه.

فقد لجأوا للحل العسكري من قبل إبان الحكم العسكري الأول تجاه مشكلة الجنوب، كطبعهم وبيئتهم، دون محاولة التفاوض لحلها سياسياً، مما أدى لتفاقم المشكلة والصراع، ثم وافقوا بكل أريحية - ودون أدنى مقابل - على اتفاقية مياه النيل والسد العالي وإغراق مدينة وادي حلفا وجزء عزيز من الوطن.

وإبان الحكم العسكري الثاني، استمرت الأوامر العسكرية والتوجه العسكري الدكتاتوري بعد التحالف مع الإسلامويين بصياغة وصدور قرارات وقوانين سبتمبر 1983م، حسب تفسيرهم وفهمهم وحلفائهم لكيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد متعدد الأعراق والأعراف والأديان، يضم أكثر من خمسمائة إثنية وقبيلة، وبالرغم من أن أغلبية الشعب السوداني مسلم، لكنه لم يُستشرْ. ونتج عن هذا القرار المصيري توتر وصراع مما أدى لاندلاع حرب الجنوب مرة أخرى بعد توقفها زهاء عشرة أعوام، ومن ثم توسعها في جنوب كردفان والنيل الأزرق.. واستمر ذلك الخازوق العسكري والذي لولاه لكان يمكن لجنوبنا الحبيب أن يظل جزءاً من الوطن.

وأخيراً وجُه تحالف الشر العسكر والإسلامويين طعنة نجلاء في خاصرة الوطن والشعب السوداني بفصلهم الجنوب، وكانوا قد هيّأوا لذلك القرار بحرب جهادية بين أبناء الوطن الواحد، ثم أوامر عسكرية إسلامية وتفاوض كانت قد تقررت نهايته ونتيجته قبل أن يبدأ التفاوض!!.

ثم استمروا في إصدار تلك الأوامر العسكرية الإسلامية بعد انتفاضة ديسمبر المجيدة وليرجعوا عقارب الساعة للوراء ارتكبوا جريمة فض الاعتصام وقتلوا الشباب والشابات المقاومين للدكتاتورية في تفاصيل يندى لها الجبين. وكان عهدهم الغيهب ذلك قد بدأ بدق المسامير في رؤوس الأطباء وانتهى بإدخال السيخ في دبر الأساتذة والمعلمين.

ولأن الطبع يغلب التطبع، كما ذكرنا، فقد انقلبوا على ثورة الشعب السوداني العظيمة واستمروا في قتل المحتجين والمتظاهرين في الشوارع والزج بقادة حكومة الثورة في السجون، ولجان المقاومة في المعتقلات، وأعادوا عصابات فترة ما يسمى بالإنقاذ إلى كل مفاصل الدولة والذين ثار عليهم الشعب وأسقطهم في ثورة سلمية توهجت ونالت إعجاب العالم كله.

لم يكتفِ التحالف بين العسكر والإسلاميين بكل ما فعلوه في السودان وشعبه منذ الاستقلال، فهداهم تفكيرهم مؤخراً إلى إشعال حرب أهلكت الأخضر واليابس ودمرت السودان بالكامل. وأخيراً وصلوا إلى استخدام الأسلحة الكيماوية لإبادة أكبر عدد ممكن من هذا الشعب الأبي!!.

تاني ناقص شنو؟.

بني وطني وأساتذتي وزملائي الدبلوماسيين، وهم خط الدفاع الأول عن الوطن، كما تعلّمنا منذ ما يقرب من النصف قرن «السُّكات دا بيصح لِي متين؟؟»، هكذا تساءل شاعرنا الوطني عبيد عبدالنور إبان فترة الاستعمار بأبيات كان يود أن يستنهض بها كبار قادة المجتمع في ذلك الزمان، فأنشد أبياتاً خالدات قال فيها:

يا كبار البلد الأمين
السكات دا بصح لي متين؟
بيّنوا لنا الراي المبين
التكتُّم هسّع مشين
ما بتشوفوا الفقر اللعين؟
والعرايا المتبهدلين؟
وال بيبكوا والصابرين؟
والرزايا بتروح متين؟
ما بتشوفوا الذل والهوان؟
مصّ دمّانا وعُقُب إمتهان
غنمونا وحفظوا الأمان
بالنبابيت والخيزران

وأشهد الله أن الاستعمار البريطاني كان أرحم على السودانيين من هذا الحكم الكيزاني الغاشم، لكن تحالف هؤلاء العسكر والمتأسلمين فاق الاستعمار، وأصبح السودانيون يعيشون استعماراً داخلياً قاسياً ومريراً لا شك أن الاستعمار البريطاني أفضل منه!!.

هذا التحالف الظلاميّ الإجرامي والشرير، والذي يشكل الآن الاستعمار الداخلي، لم يتردد أعضائه في تقسيم البلاد، ولم يجُل بخاطرهم عدد القتلى جراء حروبهم التي أشعلوها في طول البلاد وعرضها!! ولم يوقظ ضمائرهم عذابات الإعدامات الميدانية، والذبح والتعذيب، والاغتصابات للنساء والرجال... بل هداهم تفكيرهم الإجرامي أن يصبح الاغتصاب مهنة في جهاز أمنهم، لها راتب ودرجة وظيفية وترقيات وعلاوات كأي مهنة من المهن في حكومة السودان!!، وتفتّقت عقليتهم الإجرامية مؤخراً عن إنشاء فرقة أخرى من ضمن فرق العمل الخاص التابع لجهاز أمنهم وكتائبهم الظلامية أسموها فرقة (الضبَّاحين). وأخيراً أوضحت بعض التقارير الصحفية المدعمة بالأدلة استمرارهم في إبادة الشعب بالأسلحة الكيماوية.!!!

لكل ذلك لابد من توجيه نداء لمن تبقى من شباب الوطن ولجان المقاومة وعامة السودانيين للتوحد ومجابهة هذا العدو المشترك والاستعمار الداخلي، لنهتف لكل وطني بلادي:

السكات ده بصح لي متين ؟!.

قاموس الخصومة السياسية في السودان

من التنـــابز بالألقـــاب إلى تصنيـــف النـــاس

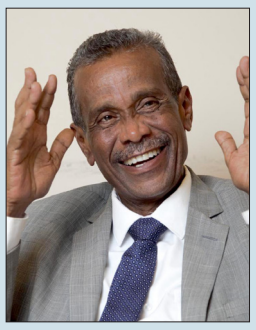

رفعت مكاوي

في السنة الثانية من الحرب، مررت بمجموعة من الأطفال في مدينة كوستي يلعبون «عسكر وحرامية». لعبة قديمة لعبناها نحن أيضًا ونحن صغار، لكن شيئًا في لعبتهم لم يكن قديمًا. كان الأطفال قد قسموا أنفسهم إلى معسكرين، وسمعت بينهم كلمات مثل «جنجويد» و«فلنقاي»، يطلقها كل فريق على الآخر.

توقفت عند المشهد.

هؤلاء الأطفال لم يصنعوا الحرب، وربما لا يعرفون لماذا بدأت، ولا يستطيعون أن يشرحوا من يقاتل من ولماذا. لكن شيئًا من الحرب كان قد وصل إليهم بالفعل: قاموسها.

وصلت إليهم الأسماء قبل أن يفهموا المعاني، وانتقلت خصومة الكبار إلى لعبة الصغار.

وربما لا ينبغي أن يفاجئنا ذلك كثيرًا. فنحن السودانيين لم نبدأ مع هذه الحرب في اختراع الأسماء لخصومنا. لكل مرحلة من تاريخ السياسة السودانية قاموسها الخاص للخصومة. وأقصد بالخصومة هنا ذلك الجانب من السياسة الذي لا نكتفي فيه بالاختلاف مع الآخر، وإنما نبحث له عن اسم أو لقب يختصره، وأحيانًا يسخر منه أو يقلل من شأنه أو يشكك في وطنيته.

تتغير الكلمات وتتغير الجماعات التي تطلقها، لكن عادة قديمة ظلت معنا: أن نختصر خصمنا في اسم، ثم نتعامل أحيانًا مع الاسم بدلًا من أن نتعامل مع الإنسان.

وقبل أن يسمع أطفال كوستي «جنجويد» و«فلنقاي»، وقبل أن نعرف نحن «فلول» و«قحاطة» و«بلابسة»، كانت لنا أسماء أخرى.

في زمن مؤتمر الخريجين كان هناك «الشوقيون» و«الفيليون»، ثم الأنصار والختمية والأشقاء، والاتحاديون والاستقلاليون. ومع اشتداد الخلاف حول مستقبل السودان وعلاقته بمصر وبريطانيا، أصبح هؤلاء عند خصومهم «عملاء مصر»، وأولئك «عملاء بريطانيا». ومنذ وقت مبكر، لم يعد كافيًا أحيانًا أن يكون خصمك مخطئًا؛ كان من المفيد في الخصومة أن يكون مشكوكًا في وطنيته أيضًا.

مع اشتداد الخلاف حول مستقبل السودان وعلاقته بمصر وبريطانيا، أصبح البعض «عملاء مصر»، وخصومهم «عملاء بريطانيا». ومنذ وقت مبكر، لم يعد كافيًا أحيانًا أن يكون خصمك

ثم جاءت أكتوبر ومايو، وتغيرت السياسة فتغير القاموس معها: «الرجعيون» و«الطائفيون» و«الإقطاعيون»، وبعد سقوط مايو ظهر «السدنة». وفي سنوات الإنقاذ والحرب مع الحركة الشعبية دخل «الطابور الخامس» إلى لغة الخصومة، حتى أصبح الاعتراض على الحرب قادرًا على إثارة سؤال آخر: هل أنت ضد الحرب، أم أنك تقف مع العدو؟.

وبعد سقوط نظام البشير استمر القاموس في إنتاج أسمائه. فعندما دعا أنصار النظام السابق إلى مسيرات «الزحف الأخضر»، التقط خصومهم كلمة «الزحف» وأطلقوا عليهم «الزواحف»، وما بدأ سخرية من اسم مسيرة تحول إلى اسم متداول لجماعة من الناس.

وربما تختصر حكاية «الزواحف» الطريقة التي يعمل بها قاموس الخصومة:

تبدأ الكلمة سخرية، ثم تصبح لقبًا، ثم يصبح اللقب اسمًا للجماعة.

ثم جاءت «فلول» و«قحاتة» و«بلابسة» وغيرها.

كأن لكل جيل سوداني قاموسه، لكنه يورث الجيل الذي يليه عادة التنابز نفسها.

والطريف أن كل جماعة تقريبًا تكره الاسم الذي يطلقه عليها خصومها، لكنها لا ترى المشكلة نفسها في الاسم الذي تطلقه هي عليهم. نريد من الآخرين أن يسمونا بما نحب، ونصر نحن على تسميتهم بما يكرهون.

الطريف أن كل جماعة تقريبًا تكره الاسم الذي يطلقه عليها خصومها، لكنها لا ترى المشكلة نفسها في الاسم الذي تطلقه هي عليهم. نريد من الآخرين أن يسمونا بما نحب، ونصر نحن على تسميتهم بما يكرهون

وكأن لدينا قاعدة غير مكتوبة: لا تسمِّني بما أكره، لكن دعني أسميك بما تكره.

مع أن تراثنا الديني والأخلاقي يقول لنا العكس. يقول القرآن: »ولا تنابزوا بالألقاب«، ونعرف من هدي الرسول ﷺ أنه »كان يُعجبه أن يُدعى الرجل بأحب أسمائه إليه، وأحب كناه«. ويقول الرسول ﷺ: »لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه«، وفي الإنجيل يقول السيد المسيح عليه السلام: »وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضًا بهم هكذا.«

والقاعدة، في النهاية، بسيطة: لا تطلب لنفسك اسمًا محترمًا، ثم تصر على أن تسمي الآخر بما يكره.

إلى هنا قد تبدو الحكاية جزءًا من خشونة السياسة، وربما في بعضها ما يدعو إلى الابتسام.

لكن المشكلة أن القاموس لم يبقَ في السياسة.

خرج من الحزب إلى المنطقة، ومن الفكرة إلى القبيلة، ومن الموقف إلى اللهجة واللون والسحنة.

وهنا لم تتغير الكلمات فقط، بل تغيرت طبيعة القاموس نفسه.

فأن أصف شخصًا بأنه اتحادي أو شيوعي أو إسلامي، أو حتى أن أطلق عليه وصفًا سياسيًا ساخرًا، ليس هو الشيء نفسه كأن أحكم عليه بسبب قبيلته أو منطقته أو لون بشرته. الأول يتعلق، في الأصل، بموقف أو انتماء يمكن للإنسان أن يختاره أو يراجعه أو يتركه. أما الثاني فيتعلق بشيء لم يختره أصلًا.

المشكلة أن قاموس الحرب لم يبقَ في السياسة. لقد خرج من الحزب إلى المنطقة، ومن الفكرة إلى القبيلة، ومن الموقف إلى اللهجة واللون والسحنة.. وهنا لم تتغير الكلمات فقط، بل تغيرت طبيعة القاموس نفسه

وصار عندنا «غرابي» و«ود بحر» و«جلابي» وغيرها. وقد تكون بعض هذه الكلمات في أصلها مجرد وصف للمكان أو الجماعة ولا مشكلة فيها. المشكلة تبدأ عندما تقال بسوء قصد؛ حين لا يراد منها أن تخبرنا من أين جاء الشخص، وإنما أن تخبرنا مسبقًا من يكون، وماذا يفكر، ومع من يقف.

ثم نذهب أحيانًا إلى أبعد من ذلك.

في بلد تمتد فيه بعض القبائل والمجتمعات على جانبي الحدود، أصبح وصف «الأجنبي» نفسه أداة من أدوات الخصومة. فيقال لسوداني إنه «تشادي» لأن جماعته ممتدة بين السودان وتشاد، أو «إريتري» لأن جماعته موجودة على جانبي الحدود السودانية الإريترية.

وليس في أن يكون الإنسان تشاديًا أو إريتريًا أو مصريًا ما ينتقص منه، ولشعوب هذه البلدان منا كل الاحترام. المشكلة في سوء القصد من الكلمة؛ حين لا تستخدم لوصف جنسية الإنسان، وإنما لنزع جنسية إنسان آخر.

وليس هذا السؤال جديدًا تمامًا في تاريخنا. ففي أول انتخابات برلمانية في السودان عام 1953، طُعن في أهلية عبد الله خليل للترشح بدعوى أنه مصري الجنسية. ولم تعتبر المحكمة ما ورد في شهادة ميلاده دليلًا قاطعًا على ذلك، بل على نقيض ذلك وجدت إشارات أخرى تؤيد غير ذلك وهي أن أسلاف المطعون ضده المذكور قد أقاموا في السودان منذ عام 1897 وانتهت إلى رفض الطعن. والمفارقة أن الرجل الذي جرى التشكيك في سودانيته أصبح بعد سنوات قليلة رئيسًا لوزراء السودان.

وعبد الله خليل كان من الكنوز، وهي من الجماعات النوبية الممتدة عبر الحدود السودانية المصرية. ولا نعرف من النص المتاح للقضية ما إذا كان هذا الامتداد وراء وصفه بالمصري أم لا. ولذلك لا حاجة لأن نفترض ذلك.

تكفينا المفارقة نفسها.

من الذي يملك أن يقول لسوداني: أنت لست سودانيًا؟

فالمشكلة في التصنيف أنه لا يكتفي أحيانًا بأن يحكم عليك، بل قد يسلبك حتى حقك في تعريف نفسك بنفسك.

نسمع الاسم فنخمن القبيلة. نسمع اللهجة فنحدد المنطقة. نعرف المنطقة فنفترض الجماعة. وإذا كانت الجماعة ممتدة عبر الحدود، قد نختار لصاحبها حتى جنسيته.

نبدأ بتخمين قبيلته من اسمه، ثم من قبيلته نحدد بلده، وفي النهاية نقول لسوداني: أنت أجنبي.

ثم جاءت هذه الحرب، وأصبح الأمر أقل طرافة بكثير.

لم يكن مطلوبًا منك أحيانًا حتى أن تتكلم.

كانت بطاقتك الشخصية تستطيع أن تتكلم نيابة عنك:

الاسم. المهنة. مكان الميلاد. العنوان.

معلومات عادية، الغرض منها أن تعرّف بك، لكنها في ظرف الحرب يمكن أن تضعك في مكان لم تتخيل يومًا أن بطاقة صغيرة يمكن أن توصلك إليه.

فالاسم قد يصبح قبيلة، ومكان الميلاد قد يصبح ولاءً، والعنوان قد يصبح موقفًا، والمهنة قد تفتح بابًا آخر للشك.

وسمعت بشاب اسمه عقيد. حمل هذا الاسم طوال حياته من غير أن تكون له علاقة بالرتبة العسكرية. لكن الحرب أعطت الاسم معنى آخر. قرر ألا يتحرك من الخرطوم خشية أن يقرأ شخص ما اسمه عند نقطة تفتيش باعتباره رتبة عسكرية، فتفتح عليه كلمة واحدة في بطاقته أسئلة وشبهات لا علاقة لها به. لم يغيّر عقيد اسمه. الحرب هي التي غيّرت معنى اسمه.

وهكذا لا يعود السؤال دائمًا: ماذا فعل هذا الرجل؟

بل:

ما اسمه؟ من أين جاء؟ من أهله؟ وأين كان يسكن؟

وهنا نصل إلى أخطر تحول في الحكاية.

هناك فرق بين أن نقول:

»فلان ارتكب جريمة.«

وأن نقول:

»هؤلاء مجرمون.«

في الأولى نسأل: ماذا فعل فلان؟ أين الدليل؟ ومن أمر أو خطط أو ساعد؟ وإذا ثبتت المسؤولية، يحاسب صاحبها.

أما الثانية فلا تحتاج إلى كل هذا التعب. يكفي أن يكون الشخص واحدًا من «هؤلاء»: يحمل الاسم، أو ينتمي إلى الجماعة، أو ولد في المكان الخطأ.

وهكذا ننتقل من جريمة لها مرتكب إلى جماعة عليها ذنب.

وهذا لا يعني أن الجرائم لا ترتكبها جماعات منظمة أو قوات مسلحة، أو أن المسؤولية تقتصر على من نفذ الفعل بيده. فهناك من يأمر ويخطط ويساعد، وهناك مسؤولية للقيادات والتنظيمات والقوات. لكن شيئًا من ذلك لا يجعل المسؤولية تنتقل تلقائيًا إلى كل من يحمل اسم الجماعة أو ينتمي إلى القبيلة أو جاء من المنطقة نفسها.

الجريمة لها مرتكب، وليست لها قبيلة.

والمشكلة هنا لم تعد لغوية فقط.

فإذا ارتكب فلان جريمة، يمكن أن أطالب بمحاسبته. وإذا كان خصمي يحمل السلاح، يمكن أن أطالب بنزع سلاحه. وإذا اختلف معي سياسيًا، يمكن أن أجادله أو أتنافس معه أو أتفاوض معه.

لكن إذا أقنعت نفسي بأن »هؤلاء« بطبيعتهم مجرمون أو خونة أو خطر على البلد، فما الذي سيقنعني بإيقاف الحرب معهم؟.

التفاوض سيبدو خيانة، والتسوية ستبدو تنازلًا، وحتى الحديث عن السلام قد يصبح موضع اتهام.

وهكذا ننتقل من سؤال:

كيف نوقف ما يفعله هؤلاء الأشخاص؟

إلى سؤال أخطر:

كيف نتخلص من هؤلاء؟

حين نقول »فلان فعل« نستطيع أن نسأل عما فعل، ونبحث عن الدليل، ونحدد المسؤولية.

أما حين نقول »هؤلاء هكذا«، فنكون قد حكمنا على جماعة قبل أن نسأل أفرادها ماذا فعلوا.

الأولى تقودنا إلى المسؤولية.

والثانية تقرّبنا من الذنب الجماعي.

ومن الذنب الجماعي يصبح الانتقام الجماعي أقرب مما نتصور.

والأخطر أن فكرة «هؤلاء» قد تعيش أطول من الحرب نفسها.

فالبنادق يمكن أن تصمت، ونقاط التفتيش يمكن أن تختفي، لكن الصور التي صنعتها الحرب عن جماعات كاملة لا تختفي بالضرورة معها.

قد تنتهي الحرب بين المقاتلين، بينما تبقى في الطريقة التي ينظر بها الناس إلى بعضهم.

وهذا ما سيجعل التعايش بعد الحرب أكثر صعوبة. وليس المطلوب أن يحب السودانيون بعضهم جميعًا، ولا أن يتفقوا على رواية واحدة لما حدث. التعايش لا يعني الاتفاق.

ربما يبدأ بشيء أبسط كثيرًا: أن أقبل بأن من أختلف معه يستطيع أن يعيش معي في البلد نفسه من غير أن أحمّله جريمة لم يرتكبها.

أن أستطيع أن أقول له: قد أختلف معك، وقد أختلف مع جماعتك سياسيًا، لكنني لن أقرر أنك مجرم حتى أعرف ماذا فعلت أنت.

وهنا أعود إلى أطفال كوستي.

ربما لهذا ظل ذلك المشهد عالقًا في ذهني.

هؤلاء الأطفال لم يحملوا بندقية، ولم يبدأوا الحرب، وربما لم يفهموا أسبابها بعد. لكن كلماتها دخلت لعبتهم.

قاموس الحرب وصل إليهم قبل أن يفهموا معناها.

وستتوقف الحرب يومًا.

وسيكبر أطفال كوستي.

والسؤال ليس فقط أي سودان سنتركه لهم، وإنما أيضًا:

أي قاموس سنتركه في رؤوسهم؟

لقد وصل إليهم قاموس الحرب وهم يلعبون.

فلنحاول ألا يكبر معهم.

العدالـــة الانتقـــالية في الســـودان: بـــين الداخـل والخارج

سلسلة قانونية في مستقبل المساءلة بعد الحرب (2)

تسليم المطلوبين والتعاون القضائي: عندما تحتاج العدالة إلى عبور الحدود

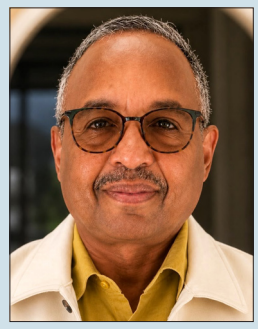

د. العبيد أحمد العبيد

«من المهم ضمان تحقيق العدالة، وإنصاف الضحايا والتخفيف من معاناتهم، من أجل الأجيال القادمة».

هكذا ذكّرنا الدكتور أمين مكي مدني، عليه رحمة الله في مداخلة أمام لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور عام 2009. مرت أعوام على رحيله. لي عظيم الفخر بانني أحد تلاميذه من خلال الدراسة والعمل في مجال حقوق الإنسان.

في المقال الأول من هذه السلسلة، كان السؤال الأساسي هو: أين يمكن أن يُحاكم مرتكبو جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت في السودان؟. وقد قادنا ذلك إلى بحث الاختصاص القضائي، بما فيه الاختصاص الإقليمي والشخصي، ومبدأ الاختصاص العالمي، فضلاً عن دور المحكمة الجنائية الدولية. لكن الاختصاص، مهما اتسعت حدوده، لا يكفي وحده لتحقيق العدالة.

فقد تكون المحكمة مختصة، وتكون الجريمة ثابتة من حيث طبيعتها القانونية، وتتوفر إرادة الملاحقة، بينما يوجد المتهم في دولة أخرى، أو تكون الأدلة والشهود والحسابات المصرفية والوثائق والسجلات الإلكترونية موزعة بين عدد من الدول. هنا ننتقل من سؤال: من يملك حق المحاكمة؟ إلى سؤال مختلف: كيف يمكن ممارسة هذا الحق عندما تعبر الجريمة ومرتكبوها وأدلتها حدود الدولة؟.

من هنا تأتي أهمية تسليم المطلوبين والتعاون القضائي الدولي. وهما ليسا، بالمعنى التقليدي، من آليات العدالة الانتقالية مثل المحاكمات أو تقصي الحقائق أو جبر الضرر أو الإصلاح المؤسسي. ولكنهما، في حالة السودان، قد يصبحان من أهم البنى التحتية القانونية للمساءلة. فعدالة ما بعد الحرب لن تبدأ وتنتهي داخل الحدود السودانية.

ما هو تسليم المطلوبين؟

يقصد بتسليم المطلوبين، بصورة عامة، الإجراء القانوني الذي تقوم بموجبه دولة يوجد شخص على إقليمها بتسليمه إلى دولة أخرى تطلبه من أجل محاكمته عن جريمة معينة، أو لتنفيذ حكم جنائي صدر ضده.

وتبدو الفكرة بسيطة، لكنها قانونياً ليست كذلك. فوجود شخص مطلوب في دولة أجنبية لا يعطي السودان، أو أي دولة أخرى، حقاً تلقائياً في استرداده. فالتسليم يخضع للقانون الداخلي للدولة المطلوب منها التسليم، وللاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة بينها وبين الدولة الطالبة، وفي بعض النظم لمبدأ المعاملة بالمثل، كما يخضع بصورة متزايدة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن المهم التمييز بين التسليم وبين إجراءات أخرى قد تتشابه معه ظاهرياً. فالترحيل أو الإبعاد إجراء يتعلق أساساً بقوانين الهجرة والإقامة، بينما التسليم إجراء من إجراءات التعاون الجنائي تحيط به ضمانات قضائية. كما يجب التمييز بين تسليم شخص من دولة إلى دولة وبين تسليم أو نقل شخص إلى محكمة جنائية دولية. وهذه التفرقة لها أهمية خاصة بالنسبة للسودان في ضوء الوضع القانوني الخاص بقضايا دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ولا يعني قرار التسليم أن الدولة التي وافقت عليه قد قررت أن المطلوب مذنب. فهي لا تحاكمه عن الجريمة الأصلية، وإنما تبحث، في المقام الأول، ما إذا كانت الشروط القانونية لتسليمه إلى الدولة الطالبة قد استوفيت.

وتتضمن قوانين واتفاقيات التسليم عادة عدداً من الشروط والقيود، من بينها جسامة الجريمة، وازدواجية التجريم في كثير من الحالات، وعدم جواز محاكمة الشخص عن جرائم غير تلك التي تم التسليم بسببها إلا وفق شروط معينة، ومبدأ عدم محاكمة الشخص مرتين عن الفعل نفسه، فضلاً عن قيود تتعلق أحياناً بالجرائم السياسية أو بجنسية المطلوب.

لكن بالنسبة للسودان، قد لا تكون هذه المسائل التقليدية هي العقبة الأكبر.

عندما تصبح حالة القضاء السوداني قضية دولية

تطورت قواعد التسليم بصورة جعلت حقوق الشخص المطلوب تسليمه جزءاً أساسياً من العملية. فلم يعد من المقبول النظر إلى التسليم باعتباره مجرد ترتيب بين حكومتين لا شأن للفرد المعني به.

ولهذا تستطيع محاكم بعض الدول رفض التسليم عندما توجد أسباب جدية للاعتقاد بأن الشخص سيواجه التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، أو في ظروف معينة، انتهاكاً بالغاً لحقه في المحاكمة العادلة. كما تشكل عقوبة الإعدام عائقاً مهماً أمام التسليم من عدد من الدول، ما لم تقدم ضمانات مقبولة بعدم توقيعها أو تنفيذها.

وهنا تظهر إحدى أكثر المفارقات صعوبة بالنسبة لمستقبل العدالة الانتقالية في السودان.

فمن الطبيعي أن تقول حكومة سودانية مستقبلية: إن هذه الجرائم ارتكبت في السودان، وضحاياها سودانيون، والأدلة الأساسية موجودة في السودان، ولذلك يجب أن يحاكم مرتكبوها أمام القضاء السوداني. وقد يكون لهذا الموقف أساس قانوني وأخلاقي قوي. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدولة التي يوجد فيها المتهم ستكون مستعدة، أو حتى قادرة قانوناً، على تسليمه.

ستطرح محاكم تلك الدولة أسئلة قد تكون محرجة ولكنها مشروعة: هل توجد في السودان سلطة قضائية مستقلة؟ هل يستطيع المتهم الحصول على محام وعلى محاكمة عادلة؟ ما هي أوضاع السجون؟ هل يوجد خطر التعذيب أو سوء المعاملة؟ هل يمكن للشهود والمحامين العمل دون خوف؟ هل المحاكمة جنائية حقيقية أم تصفية حسابات سياسية؟ وهل يمكن أن يُحكم على الشخص بالإعدام؟.

هذه الأسئلة تجعل إصلاح القضاء السوداني (كأحد مفردات العدالة الانتقالية) جزءاً من قدرة السودان على استعادة المطلوبين من الخارج، وليس مجرد شأن داخلي يؤجل إلى مرحلة لاحقة.

عقوبة الإعدام ومعضلة التسليم

تكتسب عقوبة الإعدام أهمية خاصة هنا. فوجودها في القانون السوداني قد يعرقل تسليم بعض المطلوبين من دول ألغت العقوبة وتفرض قوانينها أو التزاماتها الحقوقية قيوداً صارمة على التسليم عندما يواجه الشخص احتمال الحكم عليه بالإعدام. طبعا بإمكان الحكومة إعطاء ضمانات بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام على المطلوبين في هذه الحالة.

وقد تظهر هذه المشكلة بصورة خاصة إذا وُجد مشتبَه بهم سودانيون في دول مثل المملكة المتحدة وكندا وهولندا وسويسرا. ولا تتطابق قوانين هذه الدول، ولا ينبغي وضعها جميعاً في قالب قانوني واحد، ولكن احتمال عقوبة الإعدام، إلى جانب ضمانات المحاكمة العادلة وظروف الاحتجاز، يمكن أن يشكل عائقاً جدياً أمام التسليم إلى السودان.

أما الولايات المتحدة فهي حالة مختلفة لأنها لم تلغ عقوبة الإعدام على المستوى الاتحادي وفي عدد من الولايات. ولكن هذا لا يعني أن تسليم أي مطلوب إلى السودان سيكون تلقائياً، أو أن قضايا المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لن تكون ذات أهمية. فالتسليم يخضع في كل حالة للقانون الأمريكي وللأساس القانوني للطلب وللإجراءات القضائية والتنفيذية ذات الصلة.

> **عدالة ما بعد الحرب لن تبدأ وتنتهي داخل الحدود السودانية، وقد يحتاج النائب العام السوداني إلى شهادة شخص يقيم في دولة أخرى، أو إلى مستندات مصرفية أو سجلات شركات أو بيانات رقمية محفوظة خارج السودان**

هذا إذا كانت هنالك إدارة أمريكية تلتزم بالقانون (خاصة الدولي) وتمتلك الرغبة السياسة والأخلاقية في ملاحقة مجرمي الحرب. ببساطة: باب النجار الأمريكي القانوني والأخلاقي مخلّع حالياً.

وهذه ليست مسألة نظرية، بالنظر إلى حجم الجاليات السودانية وانتشار السودانيين في عدد كبير من الدول.

التعاون القضائي أوسع بكثير من التسليم

التركيز على تسليم المتهمين وحده قد يحجب جزءاً أكبر من الصورة. فالمساءلة الدولية الحديثة تعتمد على منظومة واسعة من التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة.

قد يحتاج النائب العام السوداني، مثلاً، إلى شهادة شخص يقيم في دولة أخرى، أو إلى مستندات مصرفية أو سجلات شركات أو بيانات رقمية محفوظة خارج السودان. وقد يحتاج إلى تحديد مكان شاهد أو تبليغه، أو الحصول على وثائق رسمية، أو المحافظة على دليل معرّض للضياع، أو تنفيذ طلب قضائي بواسطة سلطات دولة أخرى.

وهكذا، إذا كان التسليم ينقل الشخص المطلوب عبر الحدود، فإن التعاون القضائي يسمح للأدلة والمعلومات والإجراءات القانونية بأن تعبر تلك الحدود أيضاً.

وتنظم اتفاقيات دولية متعددة جوانب من هذه المسائل. فهناك الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الأطر الدولية. ويضاف إلى ذلك، في الحالة السودانية، النظام الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأحالة دارفور.

لذلك سيكون من الخطأ اختزال مستقبل التعاون الدولي في السؤال: هل ستسلم دولة معينة فلاناً إلى السودان؟ فالسؤال الحقيقي أوسع: ما هي منظومة التعاون التي يحتاج إليها السودان لكي يتمكن من إجراء تحقيقات ومحاكمات موثوقة؟.

القانون السوداني: إطار قديم أمام واقع جديد

للسودان تشريع خاص بتسليم المجرمين الهاربين يعود إلى عام 1957. وقد تناول القانون إجراءات طلب التسليم والقبض على المطلوب والتحقيق القضائي والتسليم والطعن وبعض المسائل المتعلقة بالأدلة.

لكن مجرد تاريخ صدور القانون يكشف جزءاً من المشكلة. فقد صُمّم الإطار التشريعي السوداني للتسليم في سياق قانوني ومؤسسي يختلف جذرياً عن واقع الجرائم الدولية والتكنولوجيا الحديثة والتعاون القضائي المعاصر. كما أن تغيُّر قوانين الإجراءات الجنائية والمؤسسات القضائية خلال العقود التالية أثار بدوره مسائل تتعلق بمدى اتساق بعض أحكام النظام القديم مع البنية القانونية اللاحقة.

ولذلك فإن من أولويات أي مرحلة انتقالية جدية إجراء مراجعة شاملة لقوانين السودان واتفاقياته الخاصة بالتسليم والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون القضائي الدولي، وليس مجرد محاولة استخدام التشريعات القائمة كما هي.

> **قد يسمح القانون بالتسليم بينما تعرقله السياسة، وقد ترغب الحكومة في التسليم بينما تمنعه المحاكم. ومن الضروري التمييز بين الحالتين، لأن التعاون القضائي الدولي لا يعمل في فراغ سياسي أو قانوني**

مفارقة التعاون في سودان ما بعد الحرب

لكن المشكلة الأخطر ليست في النصوص وحدها.

لقد تعرض النظام القضائي السوداني ومؤسسات إنفاذ القانون لانهيار بالغ خلال الحرب، فوق مشكلات سبقتها بسنوات من التسييس والفساد وضعف الاستقلال والكفاءة. وسوف تحتاج إعادة بناء المحاكم والنيابات والشرطة والمؤسسات العدلية إلى وقت وإرادة سياسية وموارد بشرية ومادية كبيرة.

وهنا تظهر مفارقة التعاون: كلما انهارت المؤسسات السودانية، ازدادت حاجة السودان إلى تعاون الدول الأجنبية؛ ولكن كلما ازداد ذلك الانهيار، أصبح من الأصعب إقناع المحاكم والحكومات الأجنبية بتسليم المتهمين، أو وضع الأدلة الحساسة تحت تصرف مؤسسات سودانية لا تتمتع بعدُ بالاستقلال والكفاءة والثقة.

وهذا يعني أن بناء المؤسسات ليس نتيجة لاحقة للعدالة الانتقالية فقط، بل قد يكون شرطاً لبدئها.

أين يمكن أن يوجد المطلوبون؟

الجغرافيا السياسية للحرب السودانية تجعل المسألة أكثر تعقيداً. فقد يوجد مشتبَه بهم أو أشخاص قد تطلبهم العدالة مستقبلاً في دول الجوار مثل مصر وتشاد وجنوب السودان وكينيا وأوغندا، أو في المملكة العربية السعودية ودول أخرى.

وهنا لا تعمل قواعد القانون في فراغ. فالعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الأطراف السودانية، والمصالح الإقليمية، وجنسية الشخص المطلوب ووضعه القانوني، والاتفاقيات النافذة، كلها عوامل يمكن أن تؤثر في التعاون.

وتصبح المسألة أكثر حساسية في حالات دول مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا (حيث يقبع الكثير من مجرمي الحرب وأموالهم)، في ضوء العلاقات السياسية والاقتصادية التي نشأت خلال السنوات الماضية بين أطراف وشخصيات سودانية مختلفة وهذه الدول. وأي حديث عن وجود أشخاص بعينهم في دولة محددة يجب بالطبع أن يقوم على معلومات موثوقة، لا على الشائعات السياسية المتداولة.

ولكن المبدأ العام يبقى مهماً: قد يسمح القانون بالتسليم بينما تعرقله السياسة، وقد ترغب الحكومة في التسليم بينما تمنعه المحاكم. ومن الضروري التمييز بين الحالتين.

وإذا تعذَّر التسليم؟

رفض دولة تسليم مشتبَه به إلى السودان لا ينبغي أن يعني الإفلات من العقاب.

فقد يكون من الممكن، وفق القانون المعمول به والوقائع المتاحة، التحقيق معه أو محاكمته في الدولة التي يوجد فيها، خصوصاً عندما يسمح قانونها بممارسة الاختصاص العالمي على بعض الجرائم الدولية كما ذكرنا في المقال الأول. وقد توجد دولة ثالثة تملك الاختصاص، أو تكون المحكمة الجنائية الدولية هي الجهة المختصة في قضية معينة.

وهنا نعود إلى ما ناقشناه في المقال الأول. فقد نجد أمام مفارقة أخرى: دولة تؤمن بقوة بالمساءلة عن الجرائم الدولية، لكنها ترفض تسليم المتهم إلى السودان لأنها لا تثق في ضمانات المحاكمة هناك، بينما تكون مستعدة للتحقيق معه ومحاكمته أمام قضائها هي.

ولذلك يجب ألا يكون هدف العدالة الانتقالية هو الإصرار على أن تتم كل محاكمة داخل السودان، وإنما ضمان وجود عدالة مشروعة ومستقلة وذات مصداقية، مع إعطاء الأولوية الطبيعية للقضاء السوداني عندما تتوفر لديه القدرة والاستقلال والضمانات اللازمة.

الجاليات السودانية: من الغضب إلى المعرفة القانونية

وهنا يمكن للجاليات السودانية في الخارج أن تؤدي دوراً مهماً.

ولا يعني ذلك أن تتحول مجموعات الناشطين إلى محققين جنائيين، أو أن تصدر أحكامها على الأشخاص في وسائل التواصل الاجتماعي. بل المطلوب أن تبدأ هذه الجاليات في التثقيف القانوني المنظم حول القوانين والآليات المتاحة في الدول التي تعيش فيها.

يمكن التواصل مع المحامين ونقاباتهم، والمنظمات الحقوقية المتخصصة، والجامعات، ومنظمات الضحايا، والمؤسسات العاملة في مجال العدالة الجنائية الدولية. ويمكن مساعدة الضحايا والشهود في معرفة الجهات المختصة والطرق القانونية لتقديم المعلومات والشكاوى. لكن توثيق الأدلة وحماية الشهود وسرية المعلومات وسلسلة حيازة الأدلة مسائل فنية دقيقة. وقد يؤدي النشاط غير المهني إلى الإضرار بقضية كان القصد خدمتها.

المطلوب من الجاليات السودانية ألا تتحول إلى محاكم في المهجر، بل إلى مجتمعات أكثر معرفة بالقانون وقادرة على فتح أبواب العدالة أمام المؤسسات المختصة.

> **كلما انهارت المؤسسات السودانية، ازدادت حاجة السودان إلى تعاون الدول الأجنبية؛ ولكن كلما ازداد ذلك الانهيار، أصبح من الأصعب إقناع المحاكم والحكومات الأجنبية بتسليم المتهمين، أو وضع الأدلة الحساسة تحت تصرف مؤسسات سودانية**

ماذا ينبغي أن يفعل السودان؟

على أي سلطة انتقالية مستقبلية أن تبدأ مبكراً في بناء منظومة للتعاون القضائي الدولي. ويتطلب ذلك حصر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الملزمة للسودان، ومراجعة قانون تسليم المجرمين وغيره من التشريعات، وإنشاء أو تقوية جهة مركزية مختصة بطلبات التعاون القضائي، وتدريب النيابة والقضاء والشرطة على إعداد وتنفيذ طلبات المساعدة القانونية الدولية.

كما يجب وضع قواعد حديثة لحفظ الأدلة الرقمية وسلسلة حيازتها، وحماية الشهود والضحايا، وتبادل المعلومات، وحماية البيانات، والتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية والدول التي قد تمارس الاختصاص العالمي.

وسيكون من الضروري أيضاً مواجهة السؤال الصعب حول عقوبة الإعدام. فإذا أصر السودان على الاحتفاظ بها وتطبيقها في قضايا الجرائم الدولية، فقد يجد نفسه عاجزاً عن استرداد بعض المتهمين من الدول التي تشترط عدم تطبيقها. وهذه مفاضلة قانونية وسياسية ينبغي مناقشتها منذ بداية عملية تصميم العدالة الانتقالية، لا بعد رفض أول طلب تسليم.

وفي النهاية، لا تستطيع العدالة أن تعبر الحدود بقوة الشعارات. فالدولة التي تطلب من الآخرين تسليم متهم، أو إرسال دليل، أو حماية شاهد، تطلب منهم في الوقت نفسه أن يثقوا في مؤسساتها وفي العدالة التي ستنتجها تلك المؤسسات. وهذه ربما هي المعضلة الحقيقية أمام السودان: سيحتاج إلى التعاون الدولي في اللحظة التي تكون فيها مؤسساته الوطنية في أمسّ الحاجة إلى إعادة البناء.

في المقال السابق كان السؤال: أي محكمة يمكن أن تطرق باب مجرم الحرب السوداني؟.

أما السؤال هذه المرة فهو: إذا كان ذلك الباب موجوداً في دولة أخرى، فمن سيفتحه للعدالة؟، وبأي شروط؟.

ويبقى شيء آخر ربما يكون قد عبر الحدود قبل صاحبه، وقد يكون الوصول إليه أصعب من الوصول إلى الأشخاص أنفسهم: الأموال والأصول. وذلك هو الموضوع الأخير في الجانب الخارجي من هذه السلسلة، قبل أن نعود إلى الداخل السوداني.

حرية سلام وعدالة

«رأيت كل شيء»، تاور يدلي بشهادته

القاهرة: (ديسمبر)

احتشدت قاعة مركز التسامح بالقاهرة بحضور نوعي من السياسيين والمثقفين والأكاديميين والإعلاميين مساء الاثنين الماضي، للنقاش حول شهادة البروفيسور صديق تاور، عضو مجلس السيادة الانتقالي السوداني السابق؛ شهادته التي أودعها كتابه «رأيت كل شيء». الأمسية شهدت نقاشًا فكريًا واسعًا حول الكتاب، وجدلاً حول تفسير الوقائع التي اشتمل عليها الكتاب وحول تجربة مؤلفه.

السياسيون على المحك

وضع كتاب بروفيسور تاور السياسيين السودانيين على المحك، وبالذات الفاعلين منهم في الفترة الانتقالية، الذين ورد ذكرهم فاعلين في الأحداث التي رواها المؤلف، إذ لا مناص من الإدلاء بشهاداتهم عن التجربة، وخاصة أن الكتاب وجه نقدًا للأداء في الفترة الانتقالية، مستشهدًا بمواقف محددة، إلا أنها كانت كفيلة برسم الصورة بوضوح.

هاشم مطر: ماذا رأينا نحن؟

المهندس هاشم مطر كان أول المتحدثين في ليلة تدشين «رأيت كل شيء»، ممثلًا للجنة المنظمة للاحتفالية. في كلمته، معلقًا على الكتاب، قال: «شهادة من رأى وليس من سمع»، لكون بروفيسور تاور كان في خضم الأحداث التي أدلى بشهادته حولها.

وتطرق مطر لشخصية المؤلف الذي تنوعت مشارب معرفته، من دراسة العلوم بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، والماجستير من جامعة الخرطوم، ودرجة الدكتوراه من جامعة ليدن الهولندية. وأشار أيضًا للأسرة التي ترعرع فيها، والتي عرفت بدورها الريادي في جنوب كردفان بجبال النوبة، وباختلاف مذاهبهم الفكرية والسياسية، مما يؤشر إلى الأجواء الديمقراطية التي عاش فيها تاور.

وهنا الإشارة إلى أشقاء البروفيسور، جلال وعفاف تاور، وكلاهما لم يستنكف الاستوزار في حكومة الإسلاميين التي ناصبها تاور العداء من موقعه القيادي بحزب البعث العربي الاشتراكي.

وختم مطر حديثه بسؤال: «هذا ما رآه بروفيسور صديق، ولكن السؤال: ماذا رأينا نحن؟».

أدارت الأمسية الأستاذة أسماء الحسيني، الصحفية المصرية المعروفة، بمشاركة المهندس عمر الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، والدكتورة أماني الطويل، الباحثة المهتمة بالشأن السوداني والأفريقي، والدكتور حسن كمال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزعيم الأزهري، والصحفي شوقي عبد العظيم، حيث تناول المتحدثون الكتاب من زوايا سياسية وفكرية توثيقية.

وشهدت الأمسية حضورًا لافتًا لعدد من الشخصيات، من بينهم السفير الدكتور صلاح حليمة والكاتب الصحفي محمود بكري، وسط اهتمام واضح بالكتاب الذي يقدم شهادة من داخل واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخ السودان الحديث.

محطات ومؤشرات

كتاب «رأيت كل شيء» لا يدور حول الفترة الانتقالية التي كان فيها المؤلف

فاعلًا في قمة الهرم، عضوًا في مجلس السيادة الانتقالي الشرعي، وحسب، ولكن يعود المؤلف إلى ما قبل الفترة الانتقالية، متتبعًا الأحداث والوقائع التي فجّرت الثورة، التي بدورها أنتجت حكومة الفترة الانتقالية.

العودة للتاريخ استخدمها المؤلف بمهارة، حيث انصب تركيزه على أحداث لها تأثير وامتداد على ما جرى في الثورة وما بعدها إلى فترة الحرب، وهي شهادات كان صديق أيضًا في عين الأحداث، سياسيًا فاعلًا وقياديًا في حزب له تأثير على الوقائع.

غير أن الكتاب أفرد الجزء الأكبر للفترة الانتقالية، موضحًا طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين في مجلس السيادة، وكيف كانت تعالج القضايا. وفي هذا الجانب عكست شهادة المؤلف علاقة قائمة على التربص وعدم الشفافية ومحاولة شراء الوقت، كما أشار إلى إخفاقات في العمل الإداري من بعض الوزراء والنافذين.

وبعد ذلك، تتبع الكتاب أحداث ووقائع انقلاب 25 أكتوبر 2021، وكيف كان مقدمة للحرب، وقبل الوصول إلى الحرب. تضمنت الشهادة التي أدلى بها تاور موقفهم في حزب البعث العربي الاشتراكي من الاتفاق الإطاري، ووضح لماذا اعترضوا عليه، ثم لماذا غادروا تحالف الحرية والتغيير.

وتميز الكتاب بأن صديق تاور لم يكتفِ بإيراد شهادته معلقة في فضاء الظن واليقين، ولكن وثق للكثير منها بوثائق وشهود وقرائن الأحداث.

القاعدة الروسية والكرونا: هكذا تدار الأمور

من بين الشهادات التي أوردها تاور كنماذج لإدارة الدولة قضية البارجة الروسية، والتي كان رئيس مجلس السيادة وقتها الفريق عبد الفتاح البرهان يدير أمرها في الخفاء مع زملائه في المكون العسكري، أو جزء منهم على الأقل.

وقال تاور إن أحد السودانيين المقيمين في موسكو أرسل له قصاصة من صحيفة روسية تحمل خبرًا مفاده أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وجّه بالمضيّ قُدُمًا في تنفيذ قاعدة روسية في سواحل البحر الأحمر في السودان، ومجموعة أخرى من الوثائق التي تعزز الخبر.

بعد أن استوثق تاور، اتفق مع الدكتورة عائشة موسى، عضوة المجلس، على إثارة القضية في أول اجتماع، وقد كان، إلا أن البرهان حاول أن يخفف من المسألة، وعاونه بقية المكون العسكري، على حد ما جاء في شهادة تاور.

ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، إذ تبين أن البرهان والمكون العسكري ماضون في تنفيذ القاعدة الروسية. هنا اقترح تاور أن يتقدم المكون المدني بمذكرة ترفض الموضوع وتطالب بالشفافية.

والنقطة المهمة في الشهادة أن عددًا من أعضاء المكون المدني لم يكترث لأمر المذكرة، ومن بين الأسماء التي ذكرها تاور وقال إنها لم تكترث، عضو المجلس محمد الفكي سليمان، أما الراحل حسن شيخ إدريس فقد أبدى اعتراضًا على اللغة التي كتبت بها، ووصفها بالحادة. وفي نهاية الأمر، تم توقيع المذكرة من ثلاثة أعضاء: تاور، وعائشة موسى، ورجاء نيكولا. ومن المفيد أن نشير إلى أن تاور أورد المذكرة في الكتاب من ضمن الوثائق التي نشرها.

الحادثة الثانية تتعلق بلجنة «الكرونا»، والتي ترأسها البروفيسور تاور، والشهادة تدور حول أداء وزير الصحة في حكومة الفترة الانتقالية الأولى، أكرم علي التوم، وكيف كان سلبيًا في الاجتماعات، ولم يكن تفاعله مع الحدث بالقدر المطلوب، ولم يكن مهتمًا.

والأكثر إدهاشًا في الشهادة أنه عطّل مساعدات قيمة من دولة الصين لأسباب واهية، بحسب شهادة تاور.

وأخيرًا، حكى واقعة اجتماع مع رئيس الوزراء د.عبدالله حمدوك، عقد خصيصًا لأجل تقييم أداء وزير الصحة أكرم علي التوم، وأنه تحدث بصراحة كاملة أمام الاجتماع الذي ترأسه حمدوك عن ضعف أداء الوزير وعدم اكتراثه بعمل الوزارة، الأمر الذي أسهم في الإطاحة به وإعفائه من المنصب في الحكومة الثانية من عمر الفترة الانتقالية.

منصة التدشين: من يسير على الطريق

فتح توثيق البروفيسور صديق تاور الباب أمام فضيلة «الشهادة» للفاعلين في الفترة الانتقالية، ووضع الجميع أمام التفاعل مع ما قاله، تأييدًا ورفضًا أو تصويبًا وتحققًا.

لذا أجمع المتحدثون في منصة التدشين على أن تاور بادر، وكتب شهادة موثقة. المهندس عمر الدقير ألمح إلى أنهم الآن ملزمون بالإدلاء بشهاداتهم على طريقة تاور، بينما بدا واضحًا احتفاء الدكتورة أماني الطويل بكتاب «رأيت كل شيء»، ووصفته بأنه سِفر مهم للباحثين عن الحقيقة.

الدكتور كمال حسن أشار إلى المنهج الذي اتبعه المؤلف، وأن بعض الأحداث تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، بينما تحدث الصحفي شوقي عبد العظيم عن الجهد الصحفي الذي يجب أن يبذله الصحفيون في استنطاق السياسيين الذين كانوا طرفًا في الأحداث التي رواها تاور.

والسؤال الذي اتفق عليه المناقشون في المنصة: من التالي الذي يسير في الطريق الذي مشى فيه صديق تاور؟.

حظي الكتاب بنقاش وتفاعل من الحضور، وفي نهاية ليلة التدشين، وقّع البروفيسور صديق تاور كافي على الكتاب لكل من حصل عليه من الحاضرين.

وداع يليق بالشاعر محمد نجيب محمد علي

القاهرة: (ديسمبر)
منى الرشيد نايل

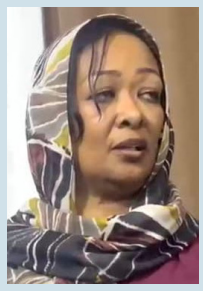

في ليلة الأحد 30 أغسطس، اجتمع الفنانون والشعراء والكتاب والمثقفون وأصدقاء الشاعر محمد نجيب محمد علي في مركز فيجن للتدريب والتنمية المستدامة بالجيزة، لتوديعه بمناسبة مغادرته القاهرة إلى المملكة العربية السعودية.

غلبت على الأمسية مشاعر المحبة والامتنان، بعيدًا عن الرسميات، وتحدث عدد من أصدقاء الشاعر ومحبيه، بينهم الأستاذة عزيزة، والأستاذ أسامة بوب، والدكتورة هالة خليل، والأديبة ندى موسى، والموسيقار د.أنس العاقب، والأستاذ نادر السماني، والفنان التشكيلي والإعلامي بابكر صديق، مشيدين بتجربته وحضوره الإنساني والإبداعي.

وشارك في الأمسية الشعراء محمد الحاج، وصلاح يوسف، ومنى الرشيد، وحاتم الكناني، ومحمد جميل، كما قدمت الفنانة منى عبد الرحيم قراءات من نصوصه. وأضفى الفنانون أزرق ضو البيت، وأنس وردي، وفدوى فريد، أجواء من الفرح والغناء.

واختتم محمد نجيب اللقاء بقراءة من شعره، قبل أن يُكرَّم من منتدى أبناء مدني بمصر ومركز فيجن للتدريب والتنمية المستدامة، تقديرًا لعطائه الثقافي.

كانت ليلة وداع ووفاء، حملت إليه رسالة أصدقائه:

ستظل هنا... في الذاكرة، وفي القصيدة، وفي قلوب محبي الشعر والوطن والحياة.

أَخْلَاقُ نَبِيٍّ.. وَيَرَاعٌ طَبِيبْ
آس لِيَجُسَّ عَلِيلَ القَلْبَ بُدَاوِيهِ.. أَتُرَاهُ يَطِيبْ؟
وَعَلِيلُ القَلْبِ جَرِيحُ الصَّدِّ، قَتِيلُ الفَقْدِ، رَفِيقُ السُّهْدِ.. تُرَاهُ يَطِيبْ؟
خَوْفٌ، حُزْنٌ، أَلَمٌ، جُرْحٌ، شَكْوَى وَنَحِيبْ
حَرْبٌ، ضَرْبٌ، نُهْبٌ، سَلْبٌ، نَارٌ وَلَهِيبْ
كَلِمَاتٌ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمِ الأَوْجَاعِ لِتَسْكُنَ فِي حِضْنِ التَّغْرِيبْ
فَالحُزْنُ الغَائِرُ فِي الأَحْدَاقِ.. بَلَغَ الأَعْمَاقْ
لَا طَيْفَ شِفَاءٍ، لَا تِرْيَاقْ
وَأَنَا مَا بَيْنَ هُمُومِ اليَوْمِ، ضَيَاعِ الأَمْسِ، غُمُوضِ الغَدْ
أَتَلَمَّسُ خُطُوَاتِي عَجْلَى، وَالكَوْنُ رَحِيبْ
الكَوْنُ رَحِيبْ.. لَكِنَّ مَدَاهُ عِنْدِي ضَيْقُ اللَّحْدِ،
وَلَيْلُ السُّهْدِ، فَالوَطَنُ سَلِيبْ
وَأَنَا بِدِيَارِ الغُرْبَةِ أَحْيَا، ثُمَّ أَمُوتُ، فَأَحْيَا.. أَحْلُمُ، أَغْفُو، ثُمَّ أُنَامُ وَأَحْلُمُ.. أَصْحُو
أَسْتَسْلِمُ لِلقَادِمِ أَيًّا كَانْ
فَلَيْسَ هُنَالِكَ بِالإِمْكَانِ حَتْمًا وَيَقِينًا وَاطْمِئْنَانْ
لَيْسَ هُنَالِكَ بِالإِمْكَانِ أَسْوَأُ أَوْ أَوْجَعُ مِمَّا كَانْ
فِي وَسَطِ الغَتْمَةِ وَالأَحْزَانِ، دَاوَى جُرْحِي حَرْفُ فَنَانْ
الحَرْفُ الدَّاءُ، وَالحَرْفُ دَوَاءُ،
وَالكَلِمَةُ حَاضِرَةٌ لِشِفَاءِ الرُّوحِ،
وَلِاهِبَةٌ، وَالنَّصْرُ قَرِيبْ
وَحَبِيبُ القَلْبِ أَبِي،
وَطِنِي هُوَ آتٍ بِإِرَادَةِ رَبِّي،
هُوَ أَجْمَلُ مِمَّا نَتَمَنَّى.. لِلْقَلْبِ قَرِيبْ
مَا زِلْتُ أُغَالِبُ أَحْزَانِي، تَتَدَاعَى تَنْهَزِمُ أَرْكَانِي
أَهْتَاجُ وَيَهْتَزُّ كِيَانِي، لَكِنْ لَمْ أَفْقِدْ إِيمَانِي
بِالغَدِ، بِالحُلْمِ وَبِالأَفْرَاحْ
فُمَعِي.. فِي رِحْلَةِ أَيَّامِي..
نَاسٌ صَاغُوا لَحْنًا لِلحُبِّ وَلِلرَّمَالْ
كَلِمَاتٌ تَسْمَعُهَا آذَانُ أَجْيَالٍ، تَتَبَعُهَا أَجْيَالْ
أَسْمَاءٌ صُنِعَتْ مِنْ عَنْبَرٍ، مِنْ عِطْرٍ، مِنْ زَخَّاتِ الطَّلْ
أَخْلَاقُ نَبِيٍّ وَيَرَاعٌ طَبِيبْ
زُهْدٌ، نُبْلٌ، بَلْ رِقَّةُ حَالٍ وَعَظِيمُ خِصَالٍ نَعْلَمُهُ
قَدْ صَاغَ مِنَ الحَرْفِ هَوًى وَبَرِيقَ جَمَالْ
وَيَرَاعٌ يَرْسُمُ بِالكَلِمَاتِ وَمِدَادُ حُرُوفٍ مُؤْتَلِقَاتْ
تَتَهَادَى فِي دَعَةٍ وَثَبَاتٍ بِيَدِ الفَنَّانْ
رَقِيقُ الحَالِ، عَظِيمُ الشَّأْنْ
لَا تَأْسَ صَدِيقِي، لَا تَحْزَنْ، فَالقَادِمُ سَيَكُونُ الأَفْضَلْ
قَدَرُ الشَّاعِرِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبًا شَفَّافًا،
يَتَصَدَّعُ مِنْ قَطْرَةِ دَمْعٍ،
يَنْهَارُ مَعَ الكَشْفِ الأَوَّلْ
قَدَرُ الفَنَّانِ أَنْ يَهْبِطَ مِنْ بُرْجٍ عَاجِيٍّ،
يُلَامِسُ تُرْبَةَ مَوْطِنِهِ، يَتَمَرَّغُ فِيهِ بِلَا حَاجِزْ
وَيَدُورُ، يَجُوبُ بِقَاعَ الأَرْضِ لِيَبْحَثَ عَنْ كُنْهِ الحِكْمَةْ
وَالحِكْمَةُ أَنْتِ، وَأَنْتِ لَهَا..
أَخْلَاقُ نَبِيٍّ وَيَرَاعٌ طَبِيبْ
آس لِيَجُسَّ عَلِيلَ القَلْبَ بُدَاوِيهِ.. فَعَسَاهُ يَطِيبْ
فَالحَرْفُ دَاءٌ، وَالحَرْفُ شِفَاءْ
وَنَوَاصِيهِ بِيَدَيْكِ «نَجِيبُ».

المستشارية الثقافية بالقاهرة تُعلن استكمال ترشيحات منحة شيخ الأزهر

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت المستشارية الثقافية بسفارة جمهورية السودان بالقاهرة عن إكمال إجراءات ترشيح الطلاب لمنحة (مكرمة) فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، بناءً على الترشيحات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث بجمهورية السودان. وأفادت المستشارية بأنه قد تم تسليم الترشيحات إلى جهات الاختصاص بمشيخة الأزهر الشريف لاستكمال إجراءات القبول.

سفارة جمهورية السودان - القاهرة
Embassy of the Republic of Sudan-Cairo

إعلان هام

الاربعاء : 9 سبتمبر 2026م

أعلن المستشارية الثقافية بسفارة جمهورية السودان بالقاهرة عن إكمال إجراءات ترشيح الطلاب لمنحة (مكرمة) فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، بناءً على الترشيحات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان.

وأفيد المستشارية بأنه قد تم تسليم الترشيحات إلى جهات الاختصاص بمشيخة الأزهر الشريف لاستكمال إجراءات القبول.

وعليه، أهيب المستشارية الثقافية بجميع الطلاب المعنيين والمدرجة أسماؤهم ضمن هذه المنحة، بضرورة الإسراع بتسجيل رغباتهم عبر منصة جامعة الأزهر الإلكترونية، علماً بأن آخر موعد لتسجيل الرغبات هو 15 سبتمبر 2026.

لتوبه هام:

- لفت المستشارية الثقافية عناية الطلاب وأسرهم الكريمة إلى أن مجرد الاختيار والترشيح للمنحة لا يعني القبول النهائي بجامعة الأزهر الشريف، حيث يُعد تقديم الرغبات واستكمال الإجراءات عبر منصة الأزهر الشريف وتسليم الملفات شرطاً أساسياً لإتمام عملية القبول.

- كما أنوه المستشارية بأن تسليم الملفات للطلاب المتواجدين خارج جمهورية مصر العربية يتم عبر الملحقية الثقافية ، وذلك بعد سداد رسوم حداثة المؤهل بالجامعة.

نرجو من جميع الطلاب الالتزام التام بالموعد المحدد لضمان إتمام إجراءات قبولهم وتسكينهم في الكليات في الوقت المناسب تفادياً لضياع الفرصة.

مع خالص أمنياتنا لجميع أبنائنا الطلاب بالتوفيق والسداد.

وناشدت المستشارية الثقافية جميع الطلاب المعنيين والمدرجة أسماؤهم ضمن هذه المنحة، بضرورة الإسراع بتسجيل رغباتهم عبر منصة جامعة الأزهر الإلكترونية، علمًا بأن آخر موعد لتسجيل الرغبات هو 15 سبتمبر 2026.

ونوهت المستشارية الثقافية إلى أن مجرد الاختيار والترشيح للمنحة لا يعني القبول النهائي بجامعة الأزهر الشريف؛ حيث يُعد تقديم الرغبات واستكمال الإجراءات عبر منصة الأزهر الشريف وتسليم الملفات شرطًا أساسيًا لإتمام عملية القبول.

وأوضحت المستشارية بأن تسليم الملفات للطلاب المتواجدين خارج جمهورية مصر العربية يتم عبر الملحقية الثقافية، وذلك بعد سداد رسوم حداثة المؤهل بالجامعة.

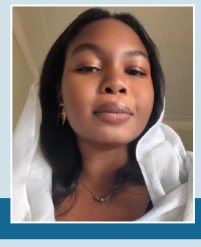

ملاك جمال بله - كمبالا

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 10 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

الإدمان لا يبدأ فجأة..

صباح بدوي حسن تكشف أسبابه وآثاره على الأسرة والمجتمع

كمبالا: (ديسمبر)

لا يبدأ الإدمان دائماً بقرار واضح لدى الشخص بأن يصبح معتمداً على مادة ما، فقد تكون البداية فضولاً أو رغبة في الانسجام مع الأصدقاء، أو محاولة للهروب من مشاعر سلبية وضغوط نفسية واجتماعية. ومع تكرار التعاطي، يمكن أن يتحول الأمر تدريجياً إلى حالة تؤثر في قدرة الشخص على التحكم في سلوكه، وتنعكس آثارها على صحته وعلاقاته وأسرته وعمله ومجتمعه.

وتتناول صباح بدوي حسن، اختصاصي أول علم النفس العلاجي، في هذه المقابلة مفهوم الإدمان، والعوامل التي قد تدفع بعض الأشخاص إلى التعاطي، إضافة إلى أبرز المؤشرات التي يمكن أن تلفت انتباه الأسرة، والآثار النفسية والاجتماعية التي تمتد من الفرد إلى المحيطين به.

الإدمان.. أكثر من مجرد تعاطٍ

(ديسمبر): كيف تعرفين الإدمان من منظور علم النفس؟

صباح بدوي حسن: الإدمان مرض مزمن وانتكاسي ومتعدد العوامل، وينتج عن التأثير طويل المدى للمواد المؤثرة نفسياً على المخ، ما يؤدي إلى تغيرات عصبية ونفسية تجعل الشخص مجبراً على البحث عن المادة الإدمانية والاستمرار في تعاطيها رغم الضرر النفسي والجسدي والاجتماعي الذي يعاني منه.

وتظهر لدى الشخص حالة من التعلق والحاجة الملحة إلى التعاطي، وقد تترافق مع نزعة لزيادة الكميات، إلى جانب التبعية الجسدية والنفسية للمادة وظهور أعراض عند الانقطاع عنها.

(ديسمبر): هل يصل الشخص إلى الإدمان بصورة مفاجئة؟

صباح بدوي حسن: ليس بالضرورة. هناك مراحل يمر بها الشخص. قد يبدأ التعاطي في المناسبات، ثم ينتقل إلى مرحلة يزداد فيها الاستخدام، ويظهر خلالها الشعور بالذنب أو النسيان والتوتر عند نقص المادة. ومع تطور الحالة، قد يفقد الشخص السيطرة على نفسه، وتبدأ مشكلات التوافق مع الحياة الاجتماعية، وتتدهور علاقاته بأسرته وأصدقائه ومجتمعه.

لماذا يبدأ بعض الأشخاص التعاطي؟

(ديسمبر): ما الذي يدفع الإنسان إلى تجربة المخدرات في المقام الأول؟

صباح بدوي حسن: هناك عوامل متعددة، منها عوامل شخصية وأخرى بيئية واجتماعية. قد يكون الفضول أحد الأسباب، أو الرغبة في الانسجام مع الأصدقاء، أو البحث عن الإحساس الذي تحدثه المادة. كما أن بعض الأشخاص قد يلجأون إلى التعاطي رغبة في الحصول على طاقة إضافية لأداء بعض المهام، بينما يحاول آخرون استخدامه للتغلب على المشاعر السلبية.

وفي حالات أخرى، قد يكون التعاطي وسيلة للهروب من واقع مؤلم، أو من إحباط شديد يشعر الشخص بأنه غير قادر على مواجهته، أو محاولة لخفض التوتر والقلق والألم. وهنا يتحول التعاطي إلى نوع من العلاج الذاتي السلبي للأزمات النفسية.

الأسرة والبيئة المحيطة

(ديسمبر): إلى أي مدى تؤثر الأسرة والبيئة الاجتماعية في احتمالية التعاطي؟

صباح بدوي حسن: الأسرة وعمليات التنشئة الاجتماعية لهما دور مهم.

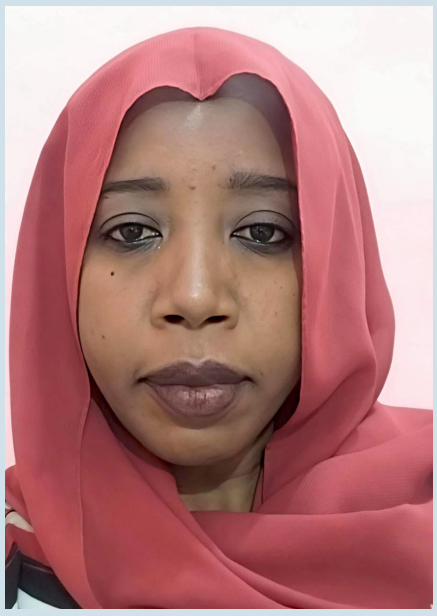

صباح بدوي حسن

انشغال الوالدين المستمر بالكسب المادي أو بتحقيق نجاح شخصي قد ينعكس سلباً على الأبناء، وكذلك استخدام أساليب اجتماعية خاطئة في التعامل معهم.

كما أن كثرة المشكلات العائلية يمكن أن تجعل الجو الأسري مليئاً بالاضطرابات. ولذلك لا يمكن النظر إلى التعاطي باعتباره مشكلة فردية منفصلة تماماً عن البيئة التي يعيش فيها الشخص.

علامات تستدعي الانتباه

(ديسمبر): ما هي أبرز التغيرات التي يمكن للأسرة ملاحظتها لدى شخص قد يكون واقعاً في مشكلة تعاطٍ؟

صباح بدوي حسن: هناك مؤشرات جسمية وسلوكية ونفسية متعددة. قد يظهر ضعف وفتور عام، أو تغير في الشهية، أو قضاء وقت طويل خارج المنزل، أو ظهور أصدقاء جدد لا يرغب الشخص في أن تعرف الأسرة عنهم.

وقد يلاحظ المحيطون به إهماله للنظافة والمظهر العام، وتراجع أدائه الدراسي أو الوظيفي، إضافة إلى اضطرابات النوم، وكثرة الطلبات المادية، وبيع بعض أغراضه الشخصية أو الادعاء بفقدانها.

ومن المؤشرات أيضاً تغير السلوك والميول والاهتمامات، وضعف الانتباه والتركيز، والانعزال والابتعاد عن المناسبات، إلى جانب القلق والتوتر وعدم الاستقرار.

وقد يظهر كذلك الشك والميل إلى العدوان، أو تقلب واضح في الحالة الانفعالية، بحيث ينتقل الشخص من العصبية والقلق إلى السعادة والنشاط الزائد أو الضحك والبكاء دون سبب واضح.

عندما يصل تأثير الإدمان إلى الأسرة

(ديسمبر): كيف يؤثر الإدمان على الحياة الأسرية؟

صباح بدوي حسن: تأثيره قد يكون عميقاً. الشخص الذي تصبح المادة الإدمانية أولوية بالنسبة إليه قد ينفق عليها من موارد الأسرة، ما يؤدي إلى استنزاف الدخل وحرمان الأسرة من احتياجات أساسية.

وقد يصل الأمر إلى حرمان الأبناء من التعليم أو العلاج أو المسكن الملائم. كما يهتز النموذج الوالدي أمام الأطفال عندما يرون الإهمال وعدم تحمل المسؤولية.

ومن الآثار الأخرى عدم الشعور بالأمان داخل الأسرة، خصوصاً عندما تصبح الأسرة عرضة للمشكلات المرتبطة بسلوك الشخص المتعاطي. ومع استمرار الخلافات قد يحدث التفكك الأسري والطلاق أو الهجر، وقد يتعرض الأطفال لمناخ مليء بالتوتر والصراعات.

الأطفال بين التقليد وفقدان الأمان

(ديسمبر): لماذا يكون الأطفال من أكثر الفئات تأثراً بإدمان أحد الوالدين؟

صباح بدوي حسن: لأن الطفل يتأثر بما يراه داخل الأسرة، والآباء يمثلون نموذجاً مهماً بالنسبة إليه. فإذا تكرر التعاطي أمام الأبناء، فقد يثير ذلك فضولهم ويدفعهم إلى تقليد السلوك.

كما أن بعض الأطفال قد يتعرضون لمواقف تتجاوز قدرتهم على الاستيعاب، خصوصاً عندما يكون المنزل مليئاً بالخلافات وعدم الاستقرار.

وهذا يمكن أن يؤثر في شعورهم بالأمان وفي علاقتهم بوالديهم وبالمجتمع.

وتشير المادة التوعوية إلى أن اهتزاز القدوة داخل الأسرة يمكن أن يؤدي إلى نقل أنماط سلوكية سلبية إلى الأبناء، وهو ما يجعل آثار الإدمان ممتدة إلى الأجيال داخل الأسرة.

من المدرسة إلى مكان العمل

(ديسمبر): هل يقتصر تأثير الإدمان على العلاقات الأسرية؟

صباح بدوي حسن: لا، فالتأثير يمتد إلى مختلف جوانب الحياة. على المستوى التعليمي، قد يهمل الطالب المتعاطي واجباته الدراسية ويتغيب عن المدرسة، ما يؤدي إلى تراجع مستواه وتأخره الدراسي.

وفي بيئة العمل، قد يلجأ الشخص إلى التغيب أو طلب الإجازات المرضية بصورة متكررة، ما يؤثر على أدائه وعلى المؤسسة التي يعمل بها وعلى مستوى الإنتاج.

كما يمكن أن يؤدي التعاطي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية، والعزلة، وزيادة النزاعات والمشكلات مع المحيطين.

الإدمان وأثره على المجتمع

(ديسمبر): كيف يتحول الإدمان من مشكلة فردية إلى قضية مجتمعية؟

صباح بدوي حسن: عندما يؤثر الإدمان في الأسرة والتعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية، فإنه يصبح قضية مجتمعية. فقد يؤدي استنزاف موارد الأسرة إلى زيادة الأعباء الاقتصادية، كما يمكن أن يساهم تدهور العلاقات الأسرية في إنتاج بيئة غير مستقرة للأطفال.

وقد ترتبط بعض حالات التعاطي بانتشار العنف والجريمة، خاصة عندما يسعى الشخص إلى توفير المال من أجل الاستمرار في التعاطي. كما أن تراجع القدرة على العمل والإنتاج يترك أثراً اقتصادياً لا يقتصر على الفرد وحده.

لماذا يصعب على المدمن التوقف؟

(ديسمبر): إذا كان الشخص يعرف الأضرار التي يسببها التعاطي، فلماذا يستمر؟

صباح بدوي حسن: الاستخدام المزمن للمواد المخدرة يحدث تغييرات في المخ يمكن أن تستمر فترة طويلة بعد التوقف عن التعاطي. وهذه التغييرات تؤثر بصورة مباشرة في التحكم بالسلوك والتصرفات، بما في ذلك القدرة على التحكم في النزعة إلى التعاطي رغم الضرر الجسدي والنفسي والاجتماعي.

لذلك فإن فهم الإدمان يساعدنا على إدراك أن استمرار الشخص في التعاطي لا يمكن تفسيره دائماً باعتباره رغبة بسيطة في الاستمرار، وإنما هناك عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية متداخلة تؤثر في سلوكه.

الوعي مسؤولية الأسرة والمجتمع

(ديسمبر): ما الرسالة التي توجهينها للأسر والمجتمع بشأن الإدمان؟

صباح بدوي حسن: من المهم أن ننظر إلى الإدمان باعتباره مشكلة متعددة العوامل والآثار، وليس مجرد سلوك فردي منفصل عن البيئة المحيطة. فالأسرة تتأثر، والأطفال يتأثرون، والتعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية كلها يمكن أن تتضرر.

والوعي بهذه الآثار يساعد على الانتباه إلى التغيرات التي قد تظهر على الشخص، وفهم العوامل التي يمكن أن تدفعه إلى التعاطي، والعمل على بناء بيئة أسرية واجتماعية أكثر استقراراً.

فالإدمان لا يغيّر حياة الشخص وحده، بل يمكن أن يعيد تشكيل حياة أسرة كاملة، وقد تمتد آثاره إلى المجتمع بصورة أوسع. ومن هنا تصبح الوقاية والتوعية وفهم الأسباب والآثار مسؤولية مشتركة، تبدأ من الأسرة وتمتد إلى المجتمع.

عدالة ما بعد الحرب لن تبدأ وتنتهي داخل الحدود السودانية، وقد يحتاج النائب العام السوداني إلى شهادة شخص يقيم في دولة أخرى، أو إلى مستندات مصرفية أو سجلات شركات أو بيانات رقمية محفوظة خارج السودان

بين تعطل الأحلام وبناء الفرص..

شباب سودانيون في اللجوء يبحثون عن طريق إلى المستقبل

لم يكن اللجوء بالنسبة إلى الشباب السودانيين مجرد انتقال من مكان إلى آخر هرباً من الحرب، بل تجربة أعادت تشكيل تفاصيل حياتهم، وأوقفت بعض خططهم وأحلامهم، بينما فتحت أمام آخرين أبواباً جديدة للتعلم واكتساب المهارات وبناء العلاقات.

وفي معسكرات اللجوء بدول الجوار، يواجه الشباب تحديات متشابهة، أبرزها محدودية فرص التعليم والعمل، والفراغ، والظروف المعيشية الصعبة والضغوط النفسية. ومع ذلك، يحاول بعضهم تحويل واقع اللجوء إلى مساحة للتعلم والمشاركة المجتمعية والعمل من أجل السلام.

الكاميرا كوسيلة لإيصال صوت اللاجئين

في معسكر كرياندنقو بأوغندا، يقول اللاجئ السوداني مجدي عبدالرحيم إبراهيم إن تجربة اللجوء غيّرت حياته بصورة كبيرة، إذ أتاحت له التعرف على أشخاص جدد وبناء علاقات أصبحت بالنسبة إليه أشبه بالأسرة.

ويرى مجدي أن اللجوء أتاح له أيضاً تطوير مهاراته في التصوير والإعلام وصناعة الأفلام الوثائقية، مستخدماً الكاميرا لتوثيق حياة اللاجئين والمشكلات التي يواجهونها داخل المعسكر.

ويقول: «التصوير بالنسبة لي بقي وسيلة أعبر بيها عن الناس وأوصل صوتهم»، موضحاً أنه وثق قضايا تتعلق بالتعليم والجوع وظروف الأطفال والنساء وحياة السكان داخل المعسكر.

لكن هذه الفرص جاءت بالتوازي مع خسائر أخرى، إذ يقول مجدي إن اللجوء عطّل جزءاً من مستقبله، خصوصاً في مجالي التعليم والعمل، وجعله غير قادر على مواصلة دراسته بالصورة التي يحتاج إليها أو الحصول على فرصة عمل تساعده على إعالة نفسه وأسرته.

ويعتبر أن أكبر التحديات التي تواجه الشباب هي قلة الفرص، مؤكداً أن توفير التعليم والتدريب والعمل يمكن أن يساعد الشباب على استعادة قدراتهم على بناء مستقبلهم.

شباب بين الفراغ وضياع الخطط

ويصف مجدي حياة الشباب داخل المعسكر بأنها صعبة، في ظل قلة فرص التعليم والعمل والفراغ والظروف المعيشية والضغوط النفسية. ويقول إن كثيراً من الشباب كانت لديهم خطط للدراسة والعمل وبناء حياتهم، لكن الحرب واللجوء والظروف القاسية أوقفت تلك الخطط. وفي المقابل، تمكن آخرون من استغلال بعض الفرص المتاحة، مثل المنح الدراسية والمعاهد، لاكتساب مهارات جديدة.

مجدي عبدالرحيم إبراهيم

ويطالب مجدي المنظمات والجهات الداعمة بألا تقتصر مساعداتها على الاحتياجات الأساسية، بل أن تتجه أيضاً إلى دعم الشباب بالتعليم والتدريب وفرص العمل والمشروعات الصغيرة والدعم النفسي.

ويضيف أن الشباب يحتاجون إلى تدريبات في الحاسوب والحرف والمهن والزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، إلى جانب مساحات آمنة للرياضة والفن والحوار، باعتبارها أدوات يمكن أن تساعدهم على المشاركة في المجتمع وبناء السلام.

اللجوء.. تعطيل وخطط جديدة

أما محمد عثمان رابح، وهو لاجئ سوداني في أوغندا، فيرى أن تجربة اللجوء حملت جانبين متناقضين؛ فقد عطلت بعض خططه بسبب الانتقال المستمر وعدم الاستقرار وصعوبة معرفة الأماكن والجهات التي يمكن أن تساعده في بداية حياته الجديدة.

لكنه في المقابل وجد فرصاً للتعرف على ثقافات مختلفة وبناء علاقات امتدت من المستوى الشعبي إلى الرسمي، إلى جانب فرص التعليم والتعلم.

ويؤكد رابح أن الشباب داخل السودان يحتاجون أولاً إلى الأمان والاستقرار، ثم إلى التعليم والتدريب

محمد عثمان رابح

والعمل، مشدداً على أهمية أن يكون الشباب شركاء في صناعة الحلول واتخاذ القرار، والمشاركة في إعادة بناء المجتمعات وإعمار السودان.

أما الشباب في دول اللجوء، فيرى أن الأولوية تتمثل في تسهيل الوصول إلى العمل والتدريب المهني والتعليم، وخلق مساحات آمنة للمشاركة المجتمعية.

ويقول إن الأهم هو عدم التعامل مع الشباب باعتبارهم «مستفيدين من المساعدات»، بل باعتبارهم أصحاب قدرة على إحداث وقيادة تغيير حقيقي.

فرص جديدة خلف الحدود

وفي دولة جنوب السودان، ترى اللاجئة كوثر أحمد عبدالحميد أن اللجوء أتاح لها فرصاً جديدة، خصوصاً في مجال التجارة والأعمال، من خلال التعرف على مجتمعات وأسواق جديدة في شرق أفريقيا.

وتعتبر كوثر أن تجربة الانتقال إلى مجتمع جديد منحتها فرصة لخوض تجارب مختلفة والانفتاح على أسواق أكبر مقارنة بالبيئة المحلية المحدودة.

وترى أن الشباب السوداني يحتاجون إلى تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على التعايش مع الآخرين، بعيداً عن النظرات الضيقة ذات الطابع القبلي والمناطقي، والانفتاح على المجتمعات الأخرى باعتباره طريقاً

كوثر عبدالحميد حسن

لتجاوز بعض العوائق التي حدّت من تقدم الشباب.

الشباب.. طاقة تنتظر الفرصة

تتقاطع شهادات مجدي ومحمد وكوثر عند نقطة أساسية: اللجوء لم يكن تجربة سلبية بالكامل، كما أنه لم يكن فرصة خالصة؛ فقد عطّل التعليم والعمل والاستقرار، لكنه في الوقت ذاته فتح أبواباً للتعلم وبناء العلاقات واكتساب المهارات والانفتاح على مجتمعات جديدة.

وبالنسبة إلى هؤلاء الشباب، فإن المستقبل لا يرتبط فقط بعودة الاستقرار إلى السودان، وإنما بقدرتهم على امتلاك التعليم والمهارات وفرص العمل والمساحات التي تمكنهم من المشاركة.

ويرى مجدي أن الشباب يمكن أن يكونوا حلقة وصل بين المجتمعات، وأن يستخدموا الفن والرياضة والإعلام والحوار في تعزيز التعايش والسلام. ويختصر رسالته بالقول إن الظروف قد تكون صعبة، لكن على الشباب ألا يفقدوا الأمل، وأن يبدأ كل شخص بتعلم مهارة والاستفادة من الفرص المتاحة، مهما بدت بسيطة.

فالشباب، كما تعكس هذه الشهادات، لا يريدون المساعدة فقط، بل يريدون فرصة للتعلم والعمل والمشاركة وبناء مستقبلهم وأسرهم، والمساهمة في بناء مستقبل السودان.

شبكة النساء السودانيات:

لا شرعية للحوار تحت سيطرة البنادق

شبكة النساء السودانيات
مذكرة مفتوحة إلى الآلية الخماسية
ودول الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي

الموضوع: بشأن الترحيب بحوار قائد الجيش السوداني

تحية احترام وتقدير،

تتوجه إليكم شبكة النساء السودانيات في لحظة من أخطر اللحظات في تاريخ السودان الحديث، حيث تستمر الحرب في تدمير الدولة والمجتمع، ويواجه ملايين السودانيين والسودانيات القتل والنزوح واللجوء والجوع وانهيار الخدمات الأساسية، بينما تتحمل النساء والأطفال بصورة خاصة كلفة إنسانية واجتماعية باهظة.

وقد اطلعنا، بأسف بالغ، على البيان الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي في 31 أغسطس 2026، والذي رحبت فيه بالمبادرة الرامية إلى عقد ما سمي بـ«الحوار السوداني-السوداني»، تحت إشراف لجنة وُصفت بالمستقلة. وبالنسبة إلينا، فإن المشكلة ليست في مبدأ الحوار في حد ذاته. فنحن نؤمن بأن الحرب لا يمكن أن تنتهي بصورة مستدامة إلا من خلال عملية سياسية سودانية واسعة، مستقلة، حرة، تعالج الأسباب البنيوية للأزمة، وتعيد بناء الدولة على أساس الحرية والسلام والعدالة، والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والحكم المدني الديمقراطي. لكننا نرفض التضليل بالحوار لإضفاء شرعية على عملية يتحكم بها أحد أطراف الحرب، لإعادة إنتاج الحكم العسكري وإعادة تمكين عناصر النظام السابق وتهديد وحدة البلاد.

وإن تسمية مثل هذه العملية حواراً لا تمنحها الشرعية. فالشرعية لا تُستمد من مكان انعقاد الحوار، ولا من الشعارات المعلنة، وإنما من استقلال العملية، وحرية المشاركين، واتساع التمثيل، وتوازن شروط المشاركة، واستقلال الجهة الميسرة، وقدرة السودانيين والسودانيات على المشاركة في تصميم العملية ووضع قواعدها وجدول أعمالها وآليات اتخاذ القرار فيها.

وإننا إذ نؤيد مذكرتي قوى إعلان المبادئ والقوى السودانية المناهضة للحرب، نود التأكيد على الآتي:

أولاً: الاتحاد الأفريقي أمام اختبار حقيقي للاتساق مع مبادئه:

لقد اتخذ الاتحاد الأفريقي موقفاً واضحاً عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، عندما عُلِّقت مشاركة السودان في أنشطة الاتحاد إلى حين استعادة النظام الدستوري. وقد استند القرار إلى أحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الأفريقي المعاصر: رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات. ومن هنا فإننا نتساءل: كيف يمكن للمؤسسة التي رفضت الانقلاب العسكري أن تتعامل الآن مع قيادة الانقلاب ذاتها باعتبارها الجهة التي تطلق وتحدد إطار عملية يُفترض أن تعيد بناء الشرعية السياسية والدستورية في السودان؟!

ولأن الاتحاد الأفريقي يرفض الانقلابات من حيث المبدأ، فإننا كمنظمة مدنية نرى بأن هذا يشكل قاسماً مشتركاً يستوجب الاحترام ويتيح الحوار، في حين هناك منظمات أخرى كالجامعة العربية ظلت تؤيد على الدوام الانقلابات في بلادنا، مما يجعل مواقفها أدنى من المناقشة.

ثانياً: لا يمكن لطرف في النزاع أن يمنح نفسه صفة الوسيط:

إن العملية المشار إليها تنطلق في سياق تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على أجهزة ومؤسسات الدولة في المناطق الخاضعة لها، ويظل قائد الجيش نفسه طرفاً رئيسياً في الحرب وفي الأزمة السياسية التي سبقتها. ومن ثم فإن العملية لا يمكن التعامل معها كما لو أنها صادرة عن جهة محايدة تقف على مسافة متساوية من مختلف الأطراف. ولا يجوز أن تتحول السيطرة العسكرية أو الإدارية في جزء من البلاد إلى وسيلة للتحكم في: من يشارك، ومن يُستبعَد، وما هي أجندة الحوار، وأين ومتى ينعقد، وكيف تُتخذ القرارات.

وتؤكد جميع المؤشرات أن العملية المتحكَّم بها تهدف لتقديم قائد الجيش بوصفه سلطة شرعية للدولة، حتى في ظل واقع الحرب والانقسام، وبما يؤدي في النهاية إلى تكريس انقسام البلاد بدلاً من إعادة توحيدها.

ثالثاً: الأولوية لوقف الحرب وحماية المدنيين، لا إنتاج شرعية سياسية للبنادق:

إن السودان اليوم لا يعاني من نقص في المؤتمرات أو المبادرات. المشكلة الرئيسية والضاغطة هي الحرب.

والأولويات الحقيقية للشعب السوداني هي: الهدنة الإنسانية، إيصال المساعدات دون عوائق، حماية المدنيين، وقف الانتهاكات، عودة النازحين واللاجئين بأمان، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة.

وأي مسار سياسي يتجاوز هذه الأولويات أو يعاملها باعتبارها مسائل ثانوية يكشف بأنه منفصم عن معاناة الشعب السوداني الفعلية. فلا معنى لحوار يُعقد بينما تستمر الحرب في تدمير المدن والقرى والمجتمعات. ولا يمكن للحوار الحقيقي أن ينشغل بشرعنة سلطات البنادق بدلاً عن وقف معاناة المدنيين أولاً.

رابعاً: النساء السودانيات يعرفن معنى الدولة التي تسيطر عليها الأيديولوجيا والبندقية:

إن موقفنا كنساء سودانيات لا ينطلق من قراءة مجردة للأزمة الحالية. نحن نحمل ذاكرة مثقلة بالآلام لما يمكن أن يحدث عندما تسيطر سلطة استبدادية ذات مشروع شمولي أيديولوجي على الدولة والقانون والمجال العام.

لقد عاشت النساء السودانيات طوال سنوات حكم الإسلامويين تجربة قاسية من القهر القانوني والسياسي والمؤسسي، وكان ما عرف بـ«منظومة النظام العام» أحد أكثر تجلياتها وضوحاً. تحولت تلك المنظومة إلى إطار واسع لإذلال النساء، وللتحكم بأجسادهن وملابسهن وسلوكهن وتحركاتهن ووجودهن في الأماكن العامة. وتعرضت نساء كثيرات للاعتقال والإهانة والمحاكمات والعقوبات الجسدية بسبب ملابس اعتبرتها السلطات «غير لائقة»، أو بسبب وجودهن في المجال العام، أو عملهن في بعض المهن، أو مشاركتهن في أنشطة اجتماعية ومدنية. وقد وثّقت منظمات حقوقية دولية أن قوانين النظام العام استُخدمت بصورة تمييزية ضد النساء، وأنها سمحت بالاعتقال والضرب والحرمان من حرية التعبير والتجمع. وكانت المادة 152 من القانون الجنائي لعام 1991 من أبرز أدوات هذه المنظومة، إذ سمحت بمعاقبة ما يُعتبر «زياً فاضحاً أو مخلاً بالآداب» بالجلد، في ظل تعريفات فضفاضة منحت أجهزة النظام العام سلطات تقديرية واسعة، استُخدمت بصورة غير متناسبة ضد النساء.

لهذا، فإن النساء السودانيات لا ينظرن إلى إعادة تمكين النظام القديم بوصفها خلافاً نظرياً بين قوى سياسية. بالنسبة لنا، إنها مسألة تتعلق بالحرية الشخصية، والكرامة، والحق في الحياة العامة، والحق في العمل والتنظيم والتعبير، والحق في ألا تعود الدولة مرة أخرى شرطياً على أجساد النساء وحياتهن. لقد دفعت النساء السودانيات ثمناً باهظاً لمقاومة ذلك النظام، وكان حضور النساء في ثورة ديسمبر امتداداً لنضال طويل ضد دولة حاولت إخضاعهن وإخراجهن من المجال العام. ومن غير المقبول أن تنتهي حرب السودان الراهنة بترتيب سياسي يسمح بإعادة تدوير القوى والبنى والأجهزة والأفكار التي ثار عليها السودانيون والسودانيات.

نؤمن بأن الحرب لا يمكن أن تنتهي بصورة مستدامة إلا من خلال عملية سياسية سودانية واسعة، مستقلة، حرة، تعالج الأسباب البنيوية للأزمة، وتعيد بناء الدولة على أساس الحرية والسلام

خامساً: لا يجوز إعادة تدوير النظام القديم عبر تمثيل مدني زائف:

لدينا قلق بالغ من أي عملية سياسية تُغرق بواجهات مدنية أو ممثلين يقدمون باعتبارهم مستقلين، بينما لا تعكس تركيبتهم بصورة حقيقية القوى الاجتماعية والمدنية التي عارضت الحرب والاستبداد. وتكتسب هذه المسألة حساسية أكبر فيما يتعلق بتمثيل النساء والشباب.

لقد شهد السودان، في مراحل مختلفة، محاولات لصناعة تمثيل زائف للنساء والشباب عبر اختيار أشخاص أو كيانات لا تستند إلى قواعد اجتماعية مستقلة، ثم تقديمهم باعتبارهم ممثلين للنساء أو الشباب. وهذا النوع من التمثيل الزائف لا يحقق الشمول، إنما وسيلة لإفراغ مفهوم المشاركة من معناه. لا يكفي أن توجد نساء حول الطاولة لكي تكون العملية نسوية أو ممثلة للنساء. الاسئلة الجوهرية: من اختارهن؟ ومن يمثلن؟ ولمن يخضعن للمساءلة؟ وهل يملكن استقلالاً حقيقياً في اتخاذ الموقف؟ وهل تستطيع الحركات النسوية والنساء من المناطق المختلفة اختيار ممثلاتهن بأنفسهن؟.

لذلك نرفض بصورة قاطعة تزييف تمثيل النساء عبر واجهات مختارة من أجهزة سلطات الأمر الواقع أو القوى العسكرية والاسلاموية.

سادساً: استقلالية ما يسمى بلجنة الحوار:

يعرف كل متابع/ متابعة للشأن العام السوداني أن أحد اعضاء مكتب قائد الجيش كان وراء تشكيل لجنة (الحوار) ونظّم اجتماعاتها الأولية بالقاهرة ورحلتها إلى بورتسودان. وإذ وصفت مفوضية الاتحاد الأفريقي اللجنة بأنها «مستقلة»، نؤكد أن الاستقلال لا ينشأ من الوصف؛ فالاستقلالية يجب أن تكون قابلة للتحقق. ولهذا نطالب المفوضية بتحديد المعايير التي تم اختيارهم وفقاً لها، والجهة التي اختارتهم، ومصدر تفويضهم، وعلاقاتهم بالأطراف المختلفة، وما هي المؤشرات الموضوعية التي بررت للمفوضية استقلال اللجنة عن قيادة الجيش؟!.

سابعاً: لا حوار حقيقياً تحت سيطرة البنادق:

إن إجراء الحوار داخل السودان لا يجعله أكثر وطنية أو شرعية. السؤال ليس أين يُعقد الحوار، بل تحت أي شروط يُعقد؟ هل يستطيع المشاركون انتقاد قائد الجيش والسلطات القائمة دون خوف من الاعتقال؟ هل تستطيع قوى مناهضة للحرب أو معارضة للسلطة أن تعقد اجتماعاتها وتنظم نفسها وتصل إلى وسائل الإعلام؟ هل تستطيع النساء والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان التعبير عن مواقفهن دون ترويع؟ هل توجد حماية مستقلة للمشاركين؟.

إن (الحوار) الذي تهيمن عليه البندقية، وتُصادر فيه الحريات، ويُروَّع فيه المختلفون، ويُحتكر فيه المجال العام لصالح قوى سياسية أو عسكرية بعينها، لا يمكن أن يوصف بأنه حوار حقيقي.

ثامناً: الشمول لا يتحقق بإرسال بطاقات الدعوة:

لا يصبح الحوار شاملاً لمجرد أن الجهة المنظمة أعلنت أنها ستدعو الجميع. الشمول الحقيقي يعني أن تشارك القوى المختلفة في تصميم العملية نفسها: في تحديد قواعدها، وفي وضع جدول أعمالها، وفي تشكيل لجانها، وفي تحديد آليات اتخاذ القرار، وفي صياغة مخرجاتها. ولا يمكن مطالبة القوى المدنية بالالتحاق بعملية صممها طرف في الحرب.

تاسعاً: مخاطر تمزيق السودان:

إننا نشعر بقلق بالغ من أن أي عملية سياسية تنطلق من واقع السيطرة العسكرية على جزء من البلاد تحول خطوط الحرب الحالية إلى خطوط سياسية دائمة. فإذا أصبحت السلطة السياسية مشتقة من مناطق السيطرة العسكرية، فإن العملية تنتقل من مشروع لإعادة توحيد السودان إلى مشروع لتكريس انقسامه. ولهذا فإن وحدة السودان لا تُحمى بالشعارات، إنما تُحمى بإعادة بناء دولة وطنية شرعية ومؤسسات مدنية مشتركة ومؤسسة عسكرية وطنية واحدة.

الأولويات الحقيقية للشعب السوداني هي: الهدنة الإنسانية، إيصال المساعدات دون عوائق، حماية المدنيين، وقف الانتهاكات، عودة النازحين واللاجئين بأمان، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة

عاشراً: النساء في قلب المعاناة الحالية:

لقد أضافت الحرب الحالية طبقة جديدة ومروعة إلى تاريخ النساء السودانيات مع العنف والاستبداد. فالنساء في المدن والقرى، وفي مناطق النزوح واللجوء، يحملن اليوم عبئاً هائلاً من الانتهاكات ونتائج انهيار الحياة المدنية. أمهات فقدن أبناءهن، ونساء فقدن أزواجهن أو معيل أسرهن، ونازحات ولاجئات اضطررن إلى إعادة بناء حياتهن من الصفر، ونساء وفتيات تعرضن لانتهاكات جسدية وجنسية، وعاملات في المجال الإنساني والمجتمعي أصبحن خط الدفاع الأخير عن مجتمعاتهن في مناطق انهارت فيها الدولة والخدمات. ولهذا فإن النساء السودانيات لا يستطعن التعامل مع العملية السياسية باعتبارها منافسة بين النخب حول المناصب. نحن ننظر إليها من منظور الحياة والأمان والكرامة ومستقبل الأجيال. ولا يمكننا أن نشارك في أية عملية هدفها منح الشرعية لسلطات أمر واقع انقلابي أو أمراء حرب.

حادي عشر: مشاركة النساء ليست زينة سياسية:

لا يمكن أن تكون هناك عملية سلام مشروعة في السودان إذا كانت النساء مجرد أسماء تُضاف إلى قائمة المشاركين. فالنساء يردن مشاركة متكافئة وذات معنى في: تصميم العملية السياسية، التفاوض، صناعة القرار؛ صياغة الاتفاقات؛ آليات العدالة والمساءلة، إعادة بناء القطاع الأمني والعسكري؛ والتنفيذ والمتابعة، وسلطات ومؤسسات ما بعد النزاع.

ويجب أن تشمل المشاركة نساء الداخل، والنازحات، واللاجئات، ونساء المناطق المتأثرة بالحرب، والنساء في الشتات، والشابات، والمنظمات النسوية والمبادرات القاعدية. فالنساء السودانيات لسن ضحايا للحرب وحسب، وإنما كذلك فاعلات سياسيات ومدنيات، وناشطات في بناء السلام والعمل الإنساني، وصاحبات مصلحة أصيلة في تحديد شكل الدولة السودانية القادمة.

ثاني عشر: أزمة الثقة في الوساطة والآلية الخماسية:

ينطوي ترحيب المفوضية بالمبادرة على خطورة إضافية إذا جرى تقديمها باعتبارها جزءاً من مسار الآلية الخماسية. فالوساطة لا تستمد شرعيتها من اسم المؤسسة الراعية لها، إنما تستمد مشروعيتها من: استقلالها، نزاهتها، توازنها، قدرتها على جمع الأطراف وثقة أصحاب المصلحة بها، والتزامها الواضح بمصالح الشعب السوداني. ومصالح الشعب السوداني في هذه المرحلة واضحة: إنهاء الحرب، وإيصال الإغاثات، وحماية المدنيين، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وإعادة بناء الحكم المدني الديمقراطي. وإذا فقدت أي وساطة هذه المعايير أو بدت وكأنها تنحاز إلى إطار صممه طرف عسكري، فإنها تخاطر بفقدان قدرتها على جمع الأطراف، وبالتالي تفقد أحد أهم مصادر شرعيتها.

ثالث عشر: تحفظاتنا بشأن قيادة المفوضية:

تعرب شبكة النساء السودانيات عن قلقها من الطريقة التي أدارت بها رئاسة المفوضية هذا الملف، وعن التساؤلات والمخاوف السياسية المثارة داخل الأوساط السودانية بشأن مدى استقلالية رئيسها عن بعض التيارات والمصالح الإقليمية. ونرى أن هذه المخاوف، أياً كان مصدرها، ينبغي ألا تُعالَج بالإنكار أو التجاهل، وإنما بالشفافية وبالتزام صارم بمعايير الاتحاد الأفريقي.

ولهذا ندعو مؤسسات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء إلى تقييم موقف رئاسة المفوضية من السودان وفق سؤال مؤسسي واضح: هل يعكس موقفه مبادئ الاتحاد الأفريقي وقراراته السابقة ومصلحة الشعب السوداني، أم أنه يتعارض معها؟.

رابع عشر: الحياد لا يعني الحياد بين الديمقراطية والحكم العسكري:

إننا نتفهم ضرورة أن يتواصل الاتحاد الأفريقي مع جميع أطراف الحرب. لكن الوساطة المحايدة لا تعني الحياد الأخلاقي أو الدستوري تجاه طبيعة النظام السياسي الذي سينشأ بعد الحرب. فالحياد بين أطراف الحرب لا يعني الحياد بين الديمقراطية والدكتاتورية. ولا يعني المساواة بين الشرعية الشعبية وسلطة الأمر الواقع. ولا يعني أن من يسيطر بالسلاح على مؤسسة الدولة يكتسب بذلك حقاً في حكمها.

خامس عشر: الطغيان العسكري لم يصنع الاستقرار في السودان:

لقد علمنا التاريخ السوداني درساً مؤلماً: الحكم العسكري لا ينتج استقراراً مستداماً. لقد قضى السودان جزءاً كبيراً من تاريخه بعد الاستقلال تحت أنظمة عسكرية. وكانت النتيجة توالي الحروب الأهلية، وتآكل المؤسسات، وتسييس القوات النظامية، وتفشي الفساد، وتفاقم الانقسامات المناطقية والاجتماعية، وانهيار الاقتصاد، وتعميق أزمة الدولة. والحرب الراهنة ليست منفصلة عن هذا التاريخ؛ إنها في جانب أساسي منها نتيجة تراكم طويل لدولة لم تنجح في إقامة علاقة دستورية مستقرة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، ولا في إخضاع السلاح لسلطة سياسية ديمقراطية. ولذلك فإن إعادة إنتاج الحكم العسكري بعد الحرب لن تعالج جذور الأزمة، بل ستعيد إنتاج شروط الحرب التالية.

سادس عشر: لا للاستقرار الزائف والانتخابات الصورية:

لقد خبر السودانيون كذلك ما يسمى «الحوار الوطني» الذي تتحكم فيه السلطة القائمة، والانتخابات التي تحدد البيئة السياسية والأمنية نتائجها قبل فتح صناديق الاقتراع. مثل هذه العمليات لا تنتج شرعية؛ إنها تنتج استقراراً ظاهرياً ومؤقتاً، بينما تستمر أسباب الانفجار تحت السطح. إن الديمقراطية ليست انتخابات فقط، والحوار ليس مجرد اجتماع، والمدنية ليست مجرد تعيين أشخاص مدنيين في واجهة الدولة. المدنية الحقيقية تعني خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة الدستورية الديمقراطية، وعدم تدخلها في اختيار الحكام أو تصميم النظام السياسي أو إدارة الاقتصاد والسياسة.

سابع عشر: ما نطلبه منكم:

إن شبكة النساء السودانيات تطالب بما يلي:

1. سحب الترحيب بمبادرة حوار قائد الجيش وعدم التعامل معها باعتبارها إطاراً شرعياً للحوار الوطني المطلوب.
2. التأكيد صراحة على أن العملية السياسية لا تعني الاعتراف بأي سلطة عسكرية بوصفها الممثل الشرعي للشعب السوداني.
3. التأكيد على أن الجيش وقوات الدعم السريع وأي قوة مسلحة أخرى أطراف في إنهاء الحرب، وليست جهات مخولة بتصميم النظام السياسي.
4. إعادة الأولوية إلى وقف الحرب، والهدنة الإنسانية، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات.
5. ربط العملية السياسية بمسار واضح للمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.
6. ضمان ألا تُستخدم واجهات مدنية مصطنعة أو ممثلون مختارون من السلطة لتزييف الشمول السياسي.
7. منع تزييف تمثيل النساء والشباب، وضمان حقهم في اختيار ممثليهم بصورة مستقلة.
8. ضمان مشاركة النساء مشاركة متكافئة وذات معنى في جميع مراحل العملية السياسية.
9. حماية العملية السياسية من أي محاولة لإعادة إنتاج عناصر النظام الشمولي السابق أو أجهزته أو ثقافته السياسية.
10. ضمان ألا تتحول العملية إلى وسيلة لإعادة بناء نفوذ القوى التي قوضت الثورة والانتقال المدني أو إعادة إنتاج نظام يقوم على إذلال النساء ومصادرة الحريات العامة.
11. إعادة التأكيد على أن الهدف النهائي للعملية السياسية هو حكم مدني ديمقراطي كامل.
12. بناء مؤسسة عسكرية وطنية مهنية واحدة خاضعة للسلطة المدنية الديمقراطية.
13. حماية وحدة السودان وسيادته ومنع تحويل مناطق السيطرة العسكرية الراهنة إلى مصادر شرعية سياسية أو حدود سياسية مستقبلية.
14. مراجعة أداء المفوضية بصورة دورية وفق معايير الاستقلال والنزاهة والقدرة على جمع الأطراف.
15. أن يمارس مجلس السلم والأمن والدول الأعضاء رقابة مؤسسية حقيقية على مقاربة رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي تجاه السودان، حفاظاً على اتساقها مع مبادئ الاتحاد وقراراته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

شبكة النساء السودانيات
سبتمبر 2026

لا يمكن لطرف في النزاع أن يمنح نفسه صفة الوسيط، ولا يجوز أن تتحول السيطرة العسكرية أو الإدارية في جزء من البلاد إلى وسيلة للتحكم في من يشارك ومن يُستبعَد

في أمسية محضورة ختمتها نانسي عجاج بـ«مرحبتين بلدنا حبابا»

نقاش وجدل في تدشين كتاب «جمهورية الوقاويق» لفتحي الضو بصالون الإبداع بالقاهرة

المنصة الرئيسية لفعالية تدشين كتاب جمهورية الواقويق بالقاهرة مساء الاحد الماضي

القاهرة: (ديسمبر)

احتشد عشرات السودانيين مساء يوم الأحد الماضي بمقر صالون الإبداع بالعاصمة المصرية القاهرة لحضور فعالية تدشين كتاب «جمهورية الوقاويق.. الإسلامويون وتدمير الدولة السودانية»، آخر إصدارات الكاتب الصحفي الأستاذ فتحي الضو، من خلال تقديم وجهات نظر فيما يتصل بدور الجبهة الإسلامية القومية في وصول السودان إلى حالته الراهنة وتقييم تجربة الثورة المهدية.

ورحّب مدير الندوة الصحفي شوقي عبدالعظيم بالمشاركين والحضور، وقال الكاتب فتحي الضو في الكلمة الاستهلالية إنه يشكر الحاضرين، وإنه يرغب في الاستماع إلى الآراء والمداخلات والملاحظات.

اتفاق واختلاف

من جانبها، اعتبرت المناقِشة الأولى للكتاب، دكتورة أماني الطويل، أن إصدار السودانيين لكتب تتناول توثيق الأحداث الأخيرة، بما في ذلك كتاب عضو مجلس السيادة بروف صديق تاور، يعد «أمراً إيجابياً، وتحوّلاً في المنهج المتبع من السودانيين باللجوء للثقافة الشفاهية وإنتاج توثيق مكتوب». مبينة أن كتاب «جمهورية الوقاويق» عالج ما جرى في السودان من خلال محتواه القائم على جزءين، تناول أولهما الوقائع التي سبقت الحرب خلال حكم نظام عمر البشير، ثم سقوطه والمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الجزء الخاص بانقلاب 25 أكتوبر 2021م.

واعتبرت أن الجانب الذي تناول موضوع الاتصالات والعلاقات مع إسرائيل «يعد، حسب وجهة نظرها، أحد أهم الموضوعات في الكتاب... لكون هذه العلاقة والصلة تأتي ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة لتفتيت الدول الموجودة في محيطها»، طبقاً لقولها.

وأشارت لاعتماد الكتاب على تقديم الرواية والسردية للمرتبطين والمعايشين للأحداث اليوم، وعدم الالتزام الصارم بالتوثيق الدقيق والمرجعي للأحداث والوقائع الواردة فيه، كتواريخ إجراء مقابلات تمت الإشارة إليها في الكتاب، «وهو ما سيجعل من الصعب بعد فترات زمنية متطاولة قد تمتد لمائة عام من التوثيق والتدقيق حول هذه المعلومات».

وأبدت الطويل خلافها مع النقطة المركزية التي استند عليها الأستاذ فتحي الضو بتحميل الجبهة الإسلامية القومية مسؤولية الخراب والدمار الذي حدث بالسودان، مستدلة بعدم استقرار الأوضاع في السودان، لكنها استدركت بالقول: «الجبهة الإسلامية صحيح قد تكون من خلال سياساتها ومنهجها قد فاقمت الأوضاع، لكن بشكل عام الأوضاع في السودان قبل انقلابها لم تكن على أحسن حال، بغياب الانصهار الوطني وتفشي القبلية والجهوية والأمية وغيرها من العوامل، ولذلك مع تقديري للموقف الفكري للأستاذ فتحي، لكنني كباحثة عند النظر للوقائع لا أربط النتائج بمتغير واحد وإنما لمجموعة من الأسباب المتصلة»، طبقاً لقولها.

دور «الكيزان» ودفاع عن «المهدية»

اعتبر القيادي بحزب الأمة القومي المهندس إمام الحلو، في نقاشه للكتاب، أن تنظيم الفعالية يعد أمراً مشجعاً بأن السودان لم يضِع، حيث لا يزال أهله يحرصون على مناقشة القضايا، سواء بالكتابة أو المشاركة في التدشين.

واتفق مع ما جاء في الكتاب بخصوص تضاؤل الفعالية السياسية مع الإيمان بقوة السلاح بعد حرب أبريل 2023م. وشدد على ضرورة الإقرار والاعتراف والمعرفة بوجود استراتيجيات إقليمية مختلفة حول الأوضاع في السودان، تناولها الكتاب وأبرزها المصرية والأمريكية والإماراتية والإسرائيلية، مع ضرورة تحديد كيفية التعامل معها.

وأقر بدور النخب السودانية بعد الاستقلال فيما يتصل بهوية الدولة، بعدم التزامهم بجعل البلاد جسراً بين العروبة والأفريقية، للادعاء الكامل بالعروبة والإسلامية، لكنه اختلف مع ما ورد بالكتاب بخصوص الثورة المهدية، واعتبره «تبسيطاً مخلاً»، واستدل بعدة مراجع وكتابات حتى أجنبية، أبرزها «حرب النهر» الذي كتبه ونستون تشرشل وغيرها، التي قدمت شهادات لصالح الثورة المهدية.

وأبدى الحلو خلافه مع ما ذهبت إليه دكتورة أماني الطويل فيما يتصل بتحميل الجبهة الإسلامية منفردة مسؤولية التدهور والانهيار بالسودان، مبيناً أن الدولة السودانية عانت من الهشاشة وتعرضها للتآكل الذاتي، حتى باتت ضمن الدول الفاشلة.

فتحي الضو: الحركة الإسلامية تمثل سرطاناً يعيق السودان ويهدده.. وثورة ديسمبر «حية وحتماً ستعود مجدداً بعد اكتمال الشروط الموضوعية

غلاف كتاب جمهورية الوقاويق للمؤلف فتحي الضو

وأشار إلى أن انقلاب الجبهة في يونيو 1989م «غيّر بنية الدولة وهدمها كلياً»، واتفق مع التحليل الوارد بالكتاب في تحليله لانقلاب الإنقاذ بالنقاط العشر الواردة فيه، واستخدام العنف لإعادة صياغة الإنسان السوداني.

إجابة الأسئلة

استهل المناقش الثالث عامر علي الحاج مداخلته بتحية شهداء ثورة ديسمبر، الذين مكّنت تضحياتهم من إيجاد قوى مدنية قادرة على تقديم رؤى ومواقف خلال الحرب، والتي اعتبر أن اندلاعها «كان محتوماً وفق الوقائع الماثلة.. ولكن اندلاعها قبل ثورة ديسمبر كان سيترتب عليه عدم وجود أصوات وقوى مدنية فاعلة».

وأشار لطرح تساؤل أساسي يتمثل في مقدرة الكتاب في الإجابة على إثبات الافتراض المطروح حول علاقة الإسلاميين ودورهم في تدمير الدولة، ونوّه إلى أن المحتوى المنشور تطرق لأزمات الدولة لحقب عديدة، واتفق مع ما جاء في الكتاب بأن سؤال من أطلق الرصاصة الأولى «سؤال غير مجدٍ أو مفيد»، مشيراً في ذات الوقت إلى أن الكتاب بات بمثابة «تفسير السودانيين للإسلاميين وإحاطتهم بتفاصيل واقع أزماته بشكل أشمل من توضيح دورهم في أزمة السودان»، معتبراً الكتاب قد تحلّى بالشجاعة الكافية لطرح الأسئلة والإجابة عليها.

نقاش ساخن

لفت طالب الدكتوراه في الفلسفة مقبول موسى النظر لافتقاد الكتاب للمراجع وقلة استخدام الهوامش، وهو ما يجعله «لا تنطبق عليه الصفة العلمية وعدم اعتماده كمرجع»، مضيفاً أن هذا الأمر يجعل الكتاب يدخل ضمن تصنيف «الروايات»، وقارنه بكتاب فرانسيس فوكاياما «نهاية التاريخ»، الذي تم تقديمه على المستوى العلمي «ككتاب روائي»، طبقاً لقوله.

وأشادت مديرة تحرير صحيفة «الأهرام» أسماء الحسيني بإنتاج فتحي الضو، خاصة في مجال الإنتاج «الاستقصائي»، مشيرة لسلسلة كتبه المميزة التي كتبها عن النظام السوداني السابق وما كشفه من وقائع وتفاصيل حول أدق أسراره، مشيرة في ذات الوقت إلى أن الجانب الذي تناول موضوع ما جرى قبل الحرب وملف العلاقات مع إسرائيل والمعلومات الواردة حولهما يعدان من أهم الأجزاء الواردة في الكتاب.

من جهته، اعتبر اللواء متقاعد كمال إسماعيل المقارنة بين ما حدث في السودان خلال الثورة المهدية وانقلاب الإخوان المسلمين في يونيو 1989م «مقارنة غير صحيحة أو دقيقة، فالمهدية حركة مقاومة للاستعمار، أما نظام البشير فهو انقلاب على الوضع الدستوري الديمقراطي»، معتبراً العلاقة بين المدنيين والعسكريين ظلت في حالة «عدم ثقة» حتى بعد انخراط العسكريين في الحياة المدنية ومقاومة الديكتاتورية.

وأبدى كمال إسماعيل خلافه مع ما جاء في الكتاب حول مسؤولية الجيش في تمرد توريت في أغسطس 1955م، مبيناً أن هذه الحرب «كانت قراراً سياسياً اتخذته السلطة المدنية حينها، وتم توجيه الجيش لإخماد التمرد بناءً على القرار السياسي، فهم لم يشعلوا الحرب في الأساس».

واتفق صلاح الزين في مداخلته مع ما أورده الكاتب عن عدم «وجود جدوى من طرح السؤال الخاص بمن أطلق الرصاصة الأولى»، بوصفها تتعامل مع الجانب السردي من الحرب وتغفل التعاطي مع الجانب التحليلي لبنيتها، منوهاً في ذات الوقت أن الاستمرار في الإجابة على هذا التساؤل سيقود الباحثين عن الإجابة للانحياز والتحول لدعم أحد طرفي الحرب غير المختلفين، طبقاً لقوله.

إلا أن حنان بشير اختلفت مع الرأي الرافض للبحث عن إجابة لسؤال «من أشعل الحرب»، وعزت الأمر لكون الإجابة على هذا السؤال ترتبط بملف العدالة الانتقالية، ويعد الإجابة على هذا السؤال أحد مطلوبات العدالة الانتقالية.

أما محمد الجيلاني، فاعتبر أن أي مؤلف لا يقدم إجابة لسؤال «المستقبل» يعد قاصراً، مشيراً في ذات الوقت لأهمية الوصول لقاسم مشترك يوحّد كل التيارات بالبلاد والقائمة على إيجاد نظرية وطنية تقوم على «السودانوية».

من جهته، اعتبر الصحفي والإعلامي ماهر أبوجوخ أن وصف الطائر «الوقواق» الذي أورده الكاتب ينطبق فعلياً على «الكيزان»، معتبراً أن دور الجامعة العربية في السودان بعد الحرب لا يعاني من «الانحسار»، وإنما «التلاشي».

وتوقع أن يكون للسودانيين موقف بعد انتهاء الحرب من الاستمرار ضمن الإطار العربي المشترك، ممثلاً في جامعة الدول العربية، وشدد على أن الكتاب تتمثل أهميته في تقديمه تفسيراً وشرحاً «لكيفية اختطاف مؤسسات الدولة لصالح الحزب بالتمكين فيها للمؤسسات العسكرية والمدنية على حد السواء».

ونوّه إلى أن الصلات مع إسرائيل بدأت مع مساعي النظام المدحور وفقاً لما ورد في وثائق ويكيليكس، واقترح على المؤلف أن يقوم في الطبعة الثانية بتسليط الضوء على علاقة قضايا الإرهاب والتمكين الاقتصادي وأثر حرب دارفور على النظام المدحور، بجانب تضمين ملخصات للكتب الصادرة عن النظام السابق التي تناولت المؤسسات الأمنية الحزبية والرسمية للنظام.

من جهتها، أشارت متحدثة اكتفت بتعريف نفسها بأنها «إحسان» إلى أن الكتب التي أصدرها فتحي الضو، بما في ذلك هذا الكتاب، وثّقت للناس ما قامت به مجموعة الإسلاميين في السودان، وهو الأمر الذي يضمن توثيق وقائعها للأجيال مستقبلاً.

فيما قام أحد المتحدثين -لم يعرف نفسه- بالإشارة للأدوار الإيجابية للثورة المهدية، خاصة تضحيات معركة كرري التي أكدت «بطولة الشعب السوداني وكرامته».

إلا أن المتحدث اللاحق له -وهو لم يعرف نفسه أيضاً- شدد على ضرورة الإقرار بالوقائع التاريخية التي أظهرت وجود خلافات حول المهدية ودورها، مستدلاً بمشاركة سودانيين ضدها، وقال: «الحقيقة أن المهدية ما كانت لتسقط لولا انقسام المجتمع السوداني جراء الخلافات معها»، مؤكداً في ذات الوقت ما حدث بعد انقلاب يونيو 1989م كان تدميراً ممنهجاً، فيما أرجع بداية انهيار البلاد في سبعينيات القرن الماضي بقرار تخفيض قيمة الجنيه السوداني.

«الكيزان».. سرطان السودان

من جانبه، شكر المؤلف فتحي الضو المتداخلين على الإضافات والملاحظات التي قدموها، مبيناً أن مسألة توثيق وقائع الحرب الحالية «لا يزال في طوره الأولي، نظراً لوجود كثير من المواقف والقضايا لم يتم التطرق إليها بإطار واسع».

مبيناً أن ملف العلاقات مع إسرائيل ورؤيتها للسودان «أكبر من الموارد.. ويرتبط بدوافع أخرى»، معتبراً أن النخبة الحاكمة وعلى رأسها قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان: «يتعاطون مع هذا الملف باستسهال واستهزاء وبشكل غير جاد رغم تداعياتها الكارثية.. هذا استهتار... وهذا يدفعنا للقول بأن الدولة مختطفة».

واعتبر نقده للحركة الإسلامية وتحميلها مسؤولية الانهيار في السودان ليس تحاملاً، ولكن لقناعته التامة بأن سلوك وأفكار هذه المجموعة ووجودها في الواقع السياسي السوداني يمثل «سرطاناً يعيق السودان ويهدده»، مشيراً في ذات الوقت إلى أن ثورة ديسمبر «لم تكتمل بعد ولكنها حية وموجودة، وحتماً ستأتي مجدداً حينما تكتمل شروطها الموضوعية مرة أخرى»، طبقاً لقوله.

ونفى تحامله على الثورة المهدية، مشيراً لافتخاره واعتزازه بما أحدثته من آثار، لكنه نوّه في ذات الوقت لأهمية قراءة التاريخ من واقع الروايات المختلفة للأحداث، وقال: «أقول لصديقي إمام الحلو العصبية في تناول موضوع المهدية ما حبابها، ولذلك علينا أن ننظر للأحداث بكل تجرد».

الختام «نانسي»

أعربت المطربة والفنانة نانسي عجاج خلال حديثها في فعالية التدشين عن سعادتها بالمشاركة وإتاحة فرصة اللقاء لأول مرة مع الأستاذ فتحي الضو، معتبرة تدشين الكتاب والمشاركة الكبيرة في هذه الفعالية دلالة على عزم السودانيين في إكمال حياتهم وتحقيق تطلعاتهم، وتمنت أن يكون اللقاء القادم قريباً للجميع في السودان.

واستجابت لطلبات الحضور بأداء فاصل غنائي دون آلات موسيقية، بأداء مقاطع من أغنية «مرحبتين بلدنا حبابا» التي رددها معها الحضور، والتي كانت بمثابة ختام حفل التدشين الذي ضاقت بحضوره جنبات قاعة صالون الإبداع.

اختلف عدد من المداخلات مع رأي دكتورة أماني الطويل حول عدم تحمّل «الكيزان» مسؤولية تدمير البلاد، وانبرى آخرون، على رأسهم المهندس إمام الحلو، للدفاع عن تجربة «الثورة المهدية»

جانب من حضور فعالية التدشين بصالون الابداع مساء يوم الاحد بالقاهرة

«شرُّ البليّة»
«عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»
صفحة نصف شهرية ■ العدد «الثاني»

ديسمبر
حريـة ـ سـلام ـ وعـدالة
https://decembernews.com

الخميس 10 سبتمبر 2026م | 17 | الأخيرة 1

الولاء القاتل.. كيف يدمر «المحبون» أكثر مما يفعل الخصوم؟

بين «بوست الفرج» و«رقية العسل».. الدولار يضحك والجنيه يدفع الثمن!

أبورهف يُرجأ أمام «المدرعات».. وندى القلعة تُستقبل بحفاوة

المناقل: «شرّ البليّة»

بابان في يوم واحد. باب أول أمام مقر قيادة سلاح المدرعات، وقف عنده الناشط في مواقع التواصل الاجتماعي «أبورهف» طالباً لقاء القائد، فقيل له ببساطة إن القائد غير موجود، وعليه أن يعود غداً. وباب ثانٍ في المكان نفسه تقريباً، اتسع في اليوم آخر لاستقبال الفنانة ندى القلعة بحفاوة تليق —بحسب توصيف متابعين— بكبار الشخصيات.

لم يكن أبورهف يطلب مأدبة ولا تكريماً، بل مجرد لقاء إداري بسيط. ومع ذلك، وبحسب ما أورده في تسجيل مصوّر لاحق، خرج من أمام الباب بخلاصة واحدة لا تحتمل التأويل: «لو كان كوزاً لفتحت له الأبواب، أنا ما منكم، عشان كدا ما كرموني». جملة قصيرة، لكنها تختصر بروتوكولاً غير مكتوب يبدو أنه يحكم من يستحق أن يُنتظر له الباب، ومن يُطلب منه أن ينتظر هو أمامه.

وسارع عدد من الناشطين إلى عقد مقارنة بصرية مباشرة: صورة رجل واقف على رأسه «بقال» أمام باب موصد، إلى جوار صورة فنانة تصل في موكب استقبال يليق بضيف رسمي. والمقارنة لم تكن بحاجة إلى تعليق إضافي؛ فالصورتان وحدهما كافيتان لطرح السؤال: هل يُقاس حجم الترحيب بصفة الزائر الرسمية، أم بمدى قدرته على إحراج من يستقبله لو لم يُستقبل؟

فالمدرعات، كمؤسسة عسكرية، ليست ملزمة أصلاً باستقبال كل طارق على بابها، وهذا بديهي. لكن المفارقة ليست في الرفض نفسه، بل في أن الباب الذي أُغلق أمام مواطن يحمل سؤالاً إدارياً، انفتح على مصراعيه بعد ذلك لضيفة من عالم الفن والغناء —وكأن معيار الأولوية تحوّل، دون إعلان رسمي، من صفة «المواطن الذي يستحق أن يُسمع» إلى صفة «الضيف الذي يستحق أن يُصوَّر معه».

وأبورهف نفسه بدا مدركاً لهذا المعيار تماماً حين اختصره بجملته عن «الكوز» —أي أن الاستقبال، في تصوره، لا يُمنح بحكم المواطنة، بل بحكم الانتماء أو الصفة التي يحملها الزائر. سواء صحّت هذه القراءة أو بولغ فيها، فإن وجودها أصلاً في ذهن مواطن بسيط وقف أمام باب مغلق، هو مؤشر كافٍ على أن الثقة بين المؤسسة والمواطن العادي لم تعد أمراً مفروغاً منه.

لكن الخبر لم ينتهِ عند هذا الباب الموصد. فبينما رُفض أبورهف عند عتبة «المدرعات»، وجد الباب الأوسع بانتظاره في مسقط رأسه بالمناقل، حيث استقبله أهله بحفاوة وصفها متابعون بـ«الأسطورية» —حشود، وترحيب، واحتفاء لم يحتج إلى موافقة مسبقة من أي جهة. وهكذا، ودون أن يقصد أحد ترتيب المفارقة، ردّ أبورهف على واقعة الباب المغلق بباب آخر فتحه له أهل بلدته على مصراعيه.

فبينما تحتاج بعض الأبواب الرسمية إلى صفة أو موعد أو «كوز» لتُفتح، ظلت أبواب المناقل تُفتح بلا شروط لمن تعرفه. وربما هذا، لا ذاك، هو الاستقبال الذي يستحق أن يُروى.

المطبظاتي.. أعداء البرهان الذين يحبونه كثيراً

تقرير: «شرّ البليّة»

في السياسة، هناك نوع من الأنصار أخطر من الخصوم: «المطبظاتي». ذاك الكائن السياسي الذي لا يكتفي بالتأييد السلبي، بل يسعى لاستباق رغبات القائد وإثبات الولاء المطلق، فيتحول تدريجياً من داعم إلى عبءٍ، ومن مُروّج إلى مُخرب، ومن مُزيّن للصورة إلى مشوّهها النهائي.

وتظهر آفة هذا النمط جليةً في الحملة الأخيرة لترشيح قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيساً للبلاد. فبينما يصرّح القائد في أم درمان صراحةً بأن «هذا ليس وقتاً للترشيح، والناس تقاتل من أجل الخبز والكهرباء»، تنطلق مجموعات متزامنة في الولايات لتدشين حملات انتخابية له، بالتزامن مع ترقيته إلى رتبة مشير. المشهد يحمل تناقضاً صارخاً: القائد يطلب التريث، فيسمع المطبظاتي إشارة البدء. القائد يحذر من الانشغال بالانتخابات، فيبادر المؤيد بطباعة اللافتات. هنا تكمن الخطورة؛ فالمطبظاتي لا ينتظر تعليماتٍ، بل يُسقط تصوره الشخصي على القائد، معتقداً أن المبادرة ترضيه، بينما يفتح باباً واسعاً للتساؤلات الحرجة: من يمول هذه الحملات؟ ولمن تخدم فعلياً؟ ولماذا تُطلق قبل أن يعلن القائد نفسه رغبته؟

إن الولاء الأعمى ليس فضيلةً سياسية، بل مرضاً مؤسسياً معدياً. فالمطبظاتي لا ينقل هموم الشارع إلى القيادة، بل يردد ما يظن أن القيادة تريد سماعه. وهكذا تجد السلطة نفسها محاطة بصدى مديح يعزلها عن الواقع، ويحوّل الدفاع عنها إلى تخريب غير مقصود لكنه مؤثر. وهذا النمط يعكس أزمة أعمق في بنية القرار، حيث يُستبدل الفهم الاستراتيجي بالحماس العاطفي، وتُقدَّم المصلحة الشخصية للظهور على حساب المصلحة العامة للدولة.

والأخطر أن هذه التحركات تُعيد إحياء ملفاتٍ سياسيةٍ كان السودانيون يأملون تجاوزها. فكيف يُطرح ترشيح قائد جيش في حرب مفتوحة، قبل معالجة قضايا فض الاعتصام، وانقلاب أكتوبر 2021، ومسؤوليات الحرب الدائرة؟ إن طرح المرشح قبل وضع قواعد اللعبة الانتخابية، ليس اختصاراً للطريق، بل إغلاقاً له تماماً، لأنه يحوّل النقاش العام من أولويات البقاء إلى صراعات السلطة.

وفي النهاية، لا يحتاج القائد إلى من يخبره كم هو عظيم، بل إلى من يجرؤ على قول: «هنا أخطأت». فالمطبظاتي لا يطعن القائد من الخلف، بل يحتضنه من الأمام حتى يختنق. وربما تكون أصدق خدمة تُقدّم للبرهان اليوم، هي تذكيره بأن أعداءه الذين يحبونه أكثر من اللازم، قد يكونون أخطر من خصومه الذين يرفضونه بصراحةٍ. السودان لا يحتاج الآن إلى من يبرر له كل قرار، بل إلى من يحميه من نفسه، قبل أن يحميه من غيره.

بين وديعة «واصلة» على فيسبوك، وتفسير روحاني من بائع عسل.. الجنيه وحده لا يقتنع

تقرير: «شرّ البليّة»

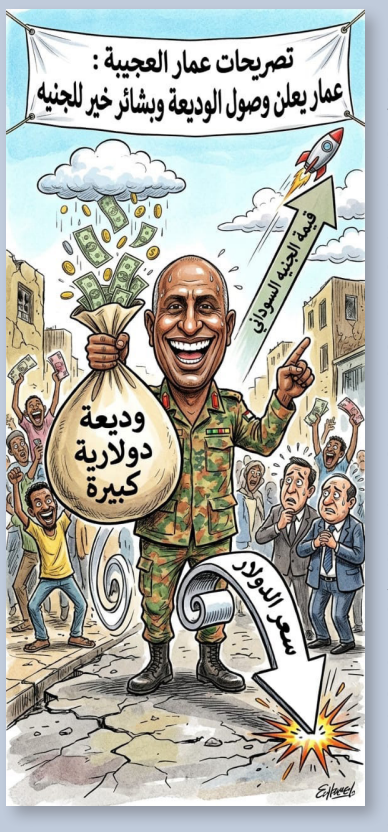

حين يعجز اقتصادٌ عن كبح دولارٍ جامحٍ، يبتكر أهله أحياناً حلاً أرخص من التدخل النقدي: الكلام. لا رفع فائدة، ولا احتياطي، ولا سياسة نقدية صارمة — بل بوستٌ على فيسبوك، وتصريحٌ من رجل دين متخصص في بيع العسل، كافيان، فيما يبدو، لصدّ عملةٍ تجاوزت في أقل من ثلاث سنوات ونصف كل الحسابات المنطقية.

فالواقع يقول أرقاماً لا تحتمل التأويل: كان الدولار يساوي نحو 590 جنيهاً في أبريل 2023، فقفز إلى 4,500 في أبريل 2025، ثم 5,300 في أبريل 2026، ليصل الآن إلى نحو 7,200 جنيه. والرغيف يترجم هذا الرقم البارد أفصح من أي تقرير: ألف جنيه كانت تشتري عشرين رغيفاً قبل الحرب، والقيمة نفسها اليوم لا تشتري أكثر من رغيفين أو ثلاثة.

لكن بينما يتصرف الدولار بمنطق السوق، قرر البعض التعامل معه بمنطق الرقية.

ففي السبت الماضي، نشر القيادي بالمؤتمر الشعبي عمار السجاد بوستاً على فيسبوك أعلن فيه وصول «وديعة دولارية كبيرة»، متوقعاً انخفاض الدولار وارتفاع الجنيه — دون مصدر رسمي، ولا جهة مانحة، ولا رقم، ولا تاريخ وصول. مجرد بشرى تُنشر على «الحائط»، وكأن سعر الصرف يتحدد بعدد الإعجابات لا بحركة العرض والطلب.

وفي الأثناء، قدّم الداعية المتخصص في بيع عسل النحل محمد هاشم الحكيم تحليلاً اقتصادياً من نوع مختلف، مرجعاً ارتفاع الدولار إلى إجراءين: «هناك سببين، أحدهما هيزعل الناس والثاني حيفرح الناس». فالـ«مُحزن» قرار تحديث بيانات العملاء الذي دفع ملايين العاجزين في مناطق سيطرة الدعم السريع لشراء الدولار خوفاً من تجميد حساباتهم. والـ«مُفرح» انهيار الدعم السريع وتقدم الجيش نحو دارفور، ما دفع تجاراً بأموالهم للخروج والمضاربة على العملة الصعبة.

المفارقة أن كلا التفسيرين، رغم اختلاف مصدريهما، يشتركان في شيء واحد: محاولة طرد الدولار بالكلام لا بالسياسة. الأول يعِد بوديعة لا يراها أحد سوى في نص البوست. والثاني يشرح الأزمة كما يُشرح مرض بالعين — بتفسيرين متضادين، أحدهما للحزن والآخر للفرح، وكأن سعر الصرف حالة مزاجية تُقرأ لا مؤشراً اقتصادياً يُدار.

وبين الرقيتين، لا يبدو أن الدولار سمع أياً منهما. فهو لم «يزعل» من قرار تحديث البيانات بالطريقة التي زعل بها ملايين المواطنين؛ ولم «يفرح» بتقدم الجيش بالقدر الذي فرح به من راهن على المضاربة؛ ولم ينتظر الوديعة الموعودة على فيسبوك ليتراجع خطوة واحدة عن السابع آلاف ومئتين.

الدولار، ببساطة، لا يقرأ فيسبوك. الرغيف وحده يعرف رقمه الحقيقي: من عشرين رغيفاً إلى ثلاثة. وما بين البوست والعسل، يبقى الجنيه وحده من يدفع ثمن الرقية التي لم يطلبها أحد.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
10 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

كتبت قبل أسبوعين عن قضية حظر السلاح والطيران، وتلقيت ردود فعل كثيرة على ذلك، بين الرفض والقبول والهجوم وغيرها. ولأني أنشر ما أكتبه هنا على صفحاتي في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن ردود الفعل لا تقتصر على ما وصفته من مواقف، وإنما تشمل شتائم وإساءات واتهامات معتادة من بعض جماهير وسائل التواصل الاجتماعي، ومن غرف الذباب الإلكتروني.

أتجاوز عن كل ذلك، لأصنّف ردود الفعل التي يمكن التفاعل معها والرد عليها. منها ما ركّز على أن البرهان يمثل الدولة، ومن حقه أن يحصل على السلاح، بينما الدعم السريع مليشيا متمردة لا حق لها في ذلك. وهناك من قال إن ممارسات الجيش المتعلقة باستخدام السلاح كانت كلها وفق القانون، وليس فيها تفلتات، بينما استخدم الدعم السريع السلاح في ارتكاب جرائم وانتهاكات ضد المدنيين، ولهذا يجب حظر توريد السلاح إليه.

هذه كلها سرديات كتبنا عنها وأبدينا رأينا فيها عددًا من المرات، ولسنا مطالَبين بإقناع أحد أو الجدال بشأنها. لكن ما يستحق الرد هو تساؤلات أشخاص ليس لديّ شك في وطنيتهم ولا جديتهم، وفي بحثهم عن الحق أينما وجدوه. وكان ملخّص تحفظاتهم أنهم يخشون

حظر السلاح.. مرة أخرى

أن يكون القرار بحظر طيران الجيش وحده، وهو مصدر قوته، وفتح الباب أمام قوات الدعم السريع لتتمدد في تحركاتها البرية دون رادع حقيقي.

هذا الرأي يمكن أن يتشارك فيه كثيرون؛ موقفهم الأساسي ضد الحرب، مع الدعوة إلى السلام، وهم لا ينحازون لأي طرف عسكري، لكنهم ينحازون إلى أمن وسلامة المواطن السوداني في كل أنحاء السودان. وأرى أن من حقهم إبداء هذا القلق وإظهار هذا التحفظ. لكن، في الوقت نفسه، أظن أن هذا التحفظ لا يجب أن يدفعهم إلى رفض فكرة حظر السلاح، وإنما إلى رفض حظر طرف وفتح الباب أمام تمدد طرف آخر؛ فهذا لن يفيد جهود وقف الحرب، ولن يشكل أمانًا للمدنيين السودانيين.

المطلوب حظر شامل على توريد السلاح، وبمراقبة دولية، خاصة أن المبعوث الأمريكي قال إن هناك 12 دولة تورد السلاح الذي يشعل حرب السودان. واستثناء أي طرف أو دولة لن يكون مفيدًا في تحقيق الهدف الأكبر، وهو وقف الحرب. والسماح لطرف بالتمدد، فيما يشل الحظر قدرات طرف آخر، هو انحياز فاضح يزيد من اشتعال الحرب ويوسع دائرتها.

الأوضاع في البلاد تتدهور من سيئ إلى أسوأ، والعملة الوطنية تهوي في جبّ عميق، والضائقة المعيشية تحكم خناقها على الملايين من السودانيين، والخدمات المختلفة، من كهرباء ومياه وخدمات صحية وتعليمية، في أسوأ حالاتها.. فمن يريد استمرار الحرب غير قلة من المنتفعين والمستفيدين من تجار الحرب وسماسرة الأزمات؟.

حظر توريد السلاح ليس غاية في حد ذاته، لكنه خطوة في طريق إنهاء الحرب وتحقيق السلام، وهذا هو الهدف الأسمى.

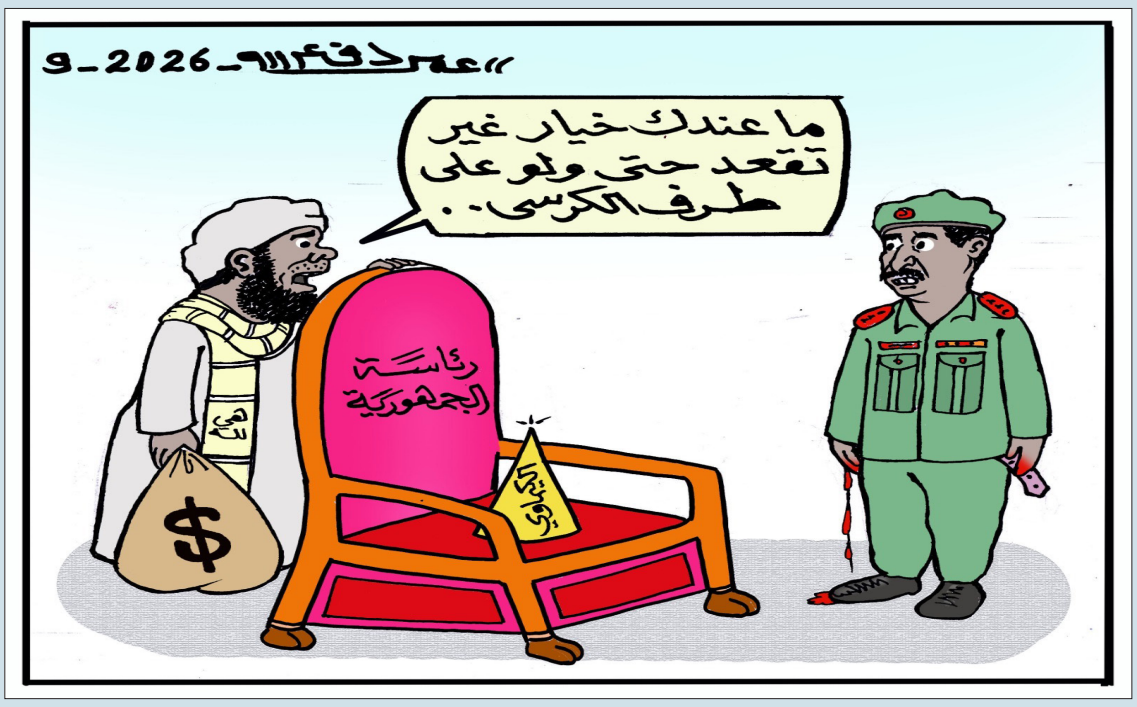

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

خراب الانقلاب يضرب جامعة الخرطوم..!

الانقلاب والحرب هما (إعصار من الخراب) ضرب بلادنا من أدناها إلى أقصاها وجعل عاليها سافلها..! ومن أمثلة هذا الخراب ما يجري حالياً في جامعة الخرطوم..!

إنه أمرٌ (مؤسف ومحزن وأليم).. ويبدو أن بعض المجلوبين لإدارة مثل هذه القلاع العلمية الرفيعة يمثلون (فرسان أزمنة الانقلابات).. حاضنة (القحط الأخلاقي والفقر المعرفي).. فسبحان الله حيث تمسون وحين تصبحون..!

إدارة جامعة الخرطوم، كما يقول العديد من أساتذتها، تتعامل حالياً بـ(أوامر سياسية) من خارجها.. وللأسف «هذا الخارج» هو سلطة الانقلاب والكيزان الذين لن يهدأ لهم بال إذا لم يمزّقوا شمل هذه الجامعة التي يضعونها في عداد (الخصوم) الذين تجب إزالتهم من وجه الدنيا..!

وثأر الكيزان مع هذه الجامعة (ثأر قديم)..! وقد عملوا في أيامهم الغبراء على إذلالها بتنصيب عينة من المديرين (أجارك الله)..! وقد كان لبروفيسور إبراهيم أحمد عمر ومأمون حميدة نصيب راجح من هذا الخراب.. فقد عملا (بمثابرة) مع رفقاء آخرين على قصم ظهر الجامعة باسم التعريب و(التأصيل)..!

أما أستاذ الطب فقد (راق له الأمر) من أجل ازدهار «جامعته الطبية الخاصة».. وعندما تحقّق له ما أراد.. عاد ونسي (حكاية التعريب والتأصيل) والذكر والذاكرين.. و(لغة الكافرين) وجعل من الإنجليزية لغة التدريس في جامعته.. كما جعل رسومها (بالدولار الأمريكاني) الذي تزين واجهته صورة الخواجة «بنجامين فرانكلين»..!

ألم يكن الكيزان أصحاب بدعة جعل «الدرجات العلمية» منحة خالصة لمجندي حروبهم الأهلية..؟!

إدارة الجامعة تهدّد أساتذتها بالفصل وبصيغة الأوامر العسكرية إذا لم يسلموا أنفسهم فوراً للجامعة في يوم كذا الساعة كذا؟!.. لماذا هذا التهديد..؟! لأن حكومة الانقلاب تريد أن تقول للناس إن الحياة (عادت إلى طبيعتها)..!

الإدارة تتجاهل إلحاح أساتذة كلية الطب على إصلاح التردّي في المرافق والمعامل وداخليات الطلاب.. إلخ ولكن الإدارة تريد تنفيذ أوامر الانقلاب حتى تقول للناس وتردّد الأبواق: (الجامعة ما شاء الله شغّالة)..!

لقد أجمع كافة أساتذة كلية الطب بالجامعة الخرطوم على استحالة إقامة الامتحانات بالمعايير الصحيحة مع النقص الحاد في الكادر الطبي ونقص المعامل وسوء أوضاع الطلاب.. ولكن الإدارة لا تسمع؛ فهي تريد تنفيذ (ما يطلبه العسكريون) حتى ولو اختلط الطين بالعجين..!

هناك إحصائية منشورة تقول: في عام 2026 وحده هاجر من جامعة الخرطوم وحدها 300 أستاذ.. فكيف تستطيعون الجمع بين استمرار الحرب واستقرار الجامعة وأساتذتها..؟!

وكم هو مرتب الأستاذ البروفيسور في جامعة الخرطوم.. وكم مرتب محافظة البنك المركزي وبدلاتها وسكنها وسياراتها وسكرتاريتها و(قهرماناتها)..؟! هل البنك المركزي (شغّال)..؟

الله لا كسّبكم..!

أنا أجذب ما أريد.. تخدير النفس بلغة التنمية البشرية

أماني أبو سليم

يكفي أن تمر دقائق على وسائل التواصل الاجتماعي لتشاهد تدفق الأسئلة وطلب الاستشارات على من يسمون أنفسهم مدربي تنمية بشرية. نصائح التجلي، تمارين الامتنان، وجذب الوفرة وتأكيد الاستحقاق. تحولت هذه اللغة إلى اقتصاد رقمي حقيقي، له مدربوه ومؤثروه ودوراته وورش عمل ومنتجات مختلفة، وأصبح بعض صانعي هذا المحتوى نجوماً يتابعهم جمهور كبير.

أستحق النجاح. أنا أستحق الوفرة. أنا أجذب ما أريد. أنا أعيش أفضل نسخة من نفسي. كل ما أريده يقترب مني. أتخلى عن الخوف وأثق في الكون. أفكر في الشيء كأنه حدث بالفعل، وسأراه في حياتي.

هذه العبارات اصبحت مكررة، وتحولت إلى دورات تدريبية وورش تعدنا بأننا نعيد اختراع أنفسنا.

المشكلة ليست في أن يردد الواحد منا لنفسه عبارات تشجيع، المشكلة عندما يتحول القول لبديل عن الفعل لإحداث تغيير إيجابي بالحياة، فالأساس هو الفعل والقول يساعد عليه، وليس تكرار القول انتظاراً لمعجزة.

للتأكيدات الذاتية استخدامات مدروسة في علم النفس، ويمكن لبعض ممارساتها أن تساعد الإنسان على حماية إحساسه بقيمته والتعامل بصورة أكثر إيجابية مع التهديدات والضغوط، وتحسين طريقة تفكيره وقدرته على التعامل مع الأزمات.

لكن مع انتشار الشكل التجاري لتطوير الذات، يمكن أن تتحول هذه الممارسات إلى وسيلة للتخدير وقبول الركون للقول بدلاً عن الفعل.

أن يكرر الواحد لنفسه (أستطيع أستطيع) قد يساعد على المحاولة. لكنه لا يمنح مهارة الفعل لتغيير السلوك الذي قد يكون السبب الأساس للأزمة أو المشكلة. وأن يتخيل النجاح قد يزيد الحماس، لكنه لا يعفي من التجريب والالتزام واختبار الفشل والإحباط ثم النهوض من جديد. محاولة إقناع جمهور المتابعين أن تكرار العبارة أو تخيل النتيجة كافٍ لتحقيقها يجعل من الخطاب التجاري لتطوير الذات شكلاً من أشكال بيع الوهم.

ولكن لماذا ينجح هذا الوهم في الانتشار؟

لأنه يستثمر في حاجة بشرية طبيعية جداً؛ الحاجة إلى الأمل، وإلى الشعور بالسيطرة على المستقبل، وإلى الاعتقاد بأن الظروف قابلة للتحسن. هذه حاجة حقيقية، ولذلك يسهل تحويلها إلى سوق لبيع الشعور بأنك في طريق النجاح بدلاً عن النجاح نفسه، ببيع دورة تدريبية، بترديد عبارات، برسم الأمنيات على الورق، بالاستماع لمقاطع عن الاستحقاق والوفرة. كل ذلك يمنح إحساساً بالتقدم في طريق النجاح، فيربح البيع وتنجح التجارة.

هذه التجارة مبنية على فهم الطبيعة البشرية، أن الإنسان يرغب في الشعور الذي يحسه عند الحصول على ما يرغب، وهنا يصبح تكرار العبارات مريحاً لأنه يمنح جزءاً من هذا الشعور دون تعب بالفعل لتحقيق تلك الرغبة.

هو تقريباً ذات الأمر، وإن بصورة مختلفة، فيما نراه من التدين الشكلي. فالدين في أصله ليس مجرد أداء طقوسي، بل عمل وسلوك ينبع من إيمان وعبادة ومعنى وأخلاق ومسؤولية. لكن حين تختزل الممارسة الدينية في شكل الطقس وحده، قد يصبح أداء الطقس في نظر صاحبه دليلاً كافياً على الصلاح، كما قد تصبح العبارة التحفيزية دليلاً في نظر قائلها على التقدم.

في الحالتين، يصبح الشكل أكثر سهولة مما يحدث حقيقةً، والقول أسهل من الفعل.

فالإنسان يحب أن يشعر بأنه يتقدم، أكثر من حبه أن يبذل ما يتطلبه التقدم. عبارة تمنحه الأمل، دورة تمنحه شعوراً بأنه يعمل على نفسه، وتخيُّلٌ للنجاح يمنحه بعضاً من نشوة الوصول إليه، من دون أن يخوض مشقة الطريق، عندها يختلط الشعور بالتقدم بالتقدم الفعلي. لأن التغيير الحقيقي لا يكون سريعاً ولا يأتي بسهولة، إنه يتحقق عن طريق التجربة والالتزام، والفشل والإحباط، ومراجعة الأخطاء وتغيير العادات. لذلك يكون الترديد أسهل من العمل، وشراء الإحساس بالتقدم أسهل من تحقيقه. وعند استبدال العمل بترديد عبارات، لن يكون ذلك طريقاً إلى التغيير، بل يتحول فقط إلى إيهام أنفسنا بأننا نتغير.

التاجر لا يستطيع بيع الوهم ما لم يجد من هو مهيأ لتصديقه، والمتابع لا يحصل على التغيير الحقيقي إذا اكتفى بشراء الشعور بأنه يتغير.

بين الطرفين تنمو تجارة تحوّل مفردات مثل الاستحقاق والوفرة والجذب والكارما إلى منتجات، وتصنع من مروجيها نجوماً بقدر ما يساهم المتابعون في ذلك.

والنتيجة قد تكون أن من يبحث عن تغيير حياته قد يجد نفسه، من دون أن ينتبه، يستهلك المزيد من الكلام عن التغيير دون خطوة فعلية في هذا الطريق.

مثلث الدراما

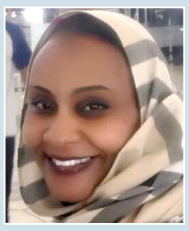

بروفيسور/نعمات الزبير

إنتو عارفين إنو في حاجة إسمها أدوار بنمارسها في العلاقات
من غير ما نحس؟
بنفتكر إنو دا طبعنا أو «طريقتنا في الحب».
لكن الحقيقة إننا مرات بنكون داخلين في لعبة نفسية إسمها «مثلث الدراما»،
وبنتنقل فيها بين 3 أدوار:

1. دور الضحية:
تحس إنك دايمًا مظلوم، تعبان، وما عندك حيلة والشخص التاني في العلاقه هو الظالم وهو الجاي عليك دايماً..
مهما حصل إنت واقف في نفس المكان.

2. دور المنقذ:
تحاول تصلح الكل، تساعد الكل، وتقيف مع الكل،
حتى لو دا على حساب نفسك.
وتحس إن قيمتك في إنك «تنقذ».

3. دور الجلاد:
تتحول لشخص قاس، ناقد، بيلوم وبيضغط،
يمكن عشان ما تبين ضُعفك، أو عشان تعبت.
والأغرب؟
إنك ممكن تكون التلاتة في نفس العلاقة
تبدأ منقذ تتعب تبقى ضحية تنفجر تبقى جلاد.
دائرة لافة بيك وإنت ما واعي.
الفرق الحقيقي بيبدأ
لما تسأل نفسك:
أنا هسي في ياتو دور؟.. وهل دا حقيقي ولا عادة قديمة بمارسا من غير وعي؟
ليه تسأل؟ لأنو أول ما تنتبه
بتقدر تختار تكون شخص واعي
لا ضحية، لا منقذ، لا جلاد
بس إنسان فاهم نفسو وبيعرف يحب بطريقة صح.